

تونس

مجموعة القوانين التونسية

ج ١

قسم ١

ف

تجليد صالح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٧

NOT TO CIRCULATE

349.611:T92mA V.1 pt.1

تونس • قوانين، أنظمة، الخ •

مجموعة القوانين التونسية •

MAY 15 F393

349.611

T92mA

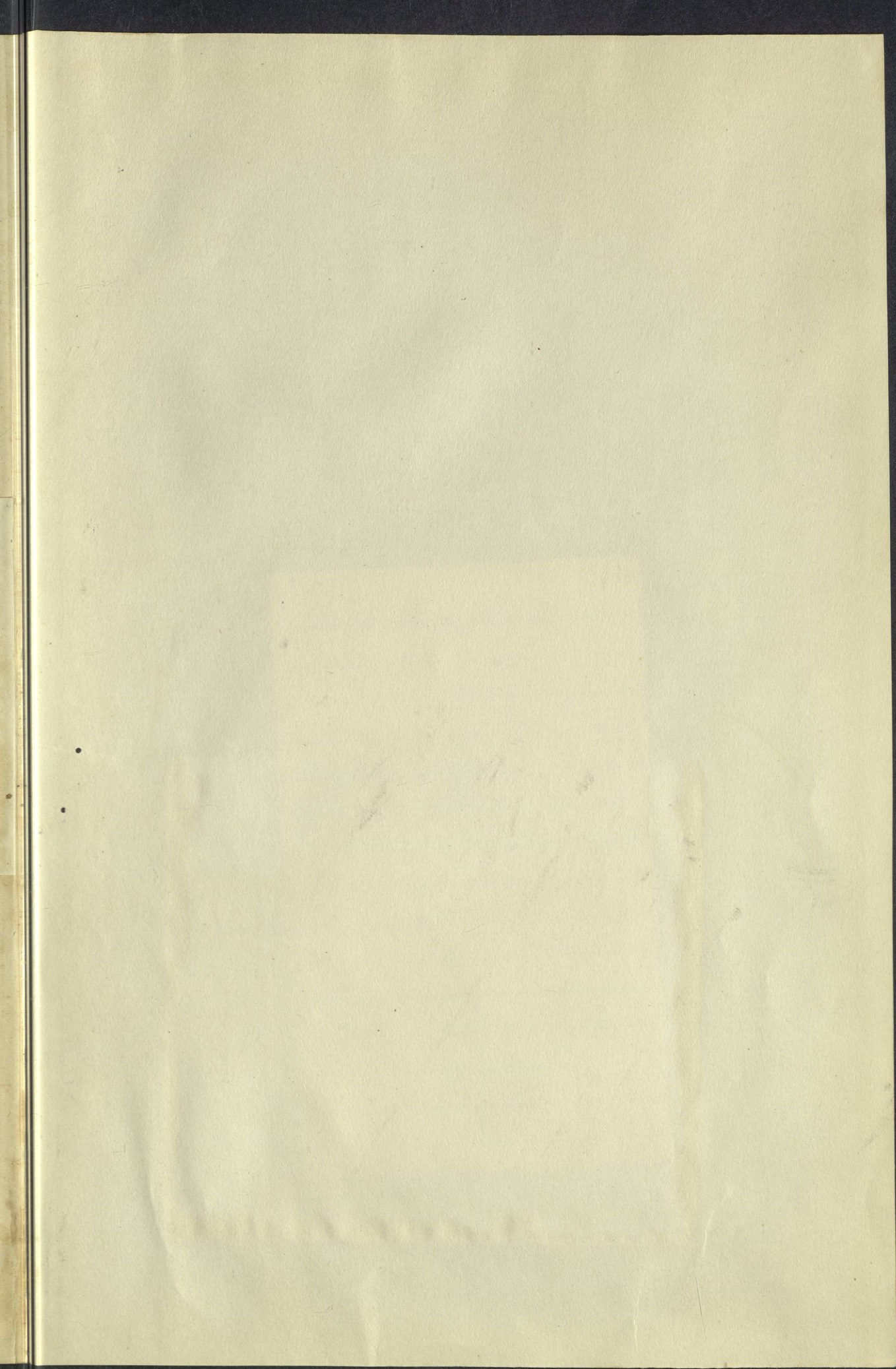
v.1

pt.1

1 Jun 65

17 Jan 66

NOT TO CIRCULATE



تحتوى

القوانين الصادرة

من

١٨٤٢ - ١٨٧٦ •

349.611
T 92 m A
v. 1
pt 1

NOT TO CIRCULATE

مجموعتنا

الفتاوى التونسية

محلة بتعاليق وشروح

— من قلم —

الاستاذ محمد الطاهر السنوسي

حاكم التحقيق سابقا

والهامي لدى الحاكم

التونسية الان

الاستاذ الرهاشمي السبهي

المترجم بوزارة العدلية

الاستاذ صالح رضا الاصمري

المترجم بوزارة العدلية

مجلة شهرية تحتوي على جميع القوانين الجاري بها العمل بالابالة التونسية مع ما عليها من شروح

ادارة المجلة بشوارع باب بنات رقم ٧ تونس

الاشتراك السنوي ٣٠ ف

صاحب الامتياز محمد الطاهر السنوسي

مطبعة العرب — تونس



مكتبة جامعة القاهرة

القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

تمهيد وتنبيه

لله تعالى الحمد الجليل والصلاة والسلام على من ليس له في الخلق مثيل وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين

أما بعد فقد كان وقع الاتفاق بين كاتب هذه الاسطر وذلك الصديق الحميم حامل لواء القلمين سيدي صالح رضا الاحمر على نشر مجلة دورية تحت اسم «مجلة القوانين التونسية» يتكون من مجموع اعدادها كتاب شامل لجميع النصوص القانونية التونسية محلاة بما من شأنه شرح غرض بنودها من احكام قياسية وآراء تجود بها فكرة ثمة من الحقوقين سواء كانت تونسية او افرنسية او اجنبية المصدر وتحصلنا على الرخصة في اصدار هذه المجلة بما اعلنت به صحف ابلاذ على مختلف لغاتها مرحبة بقرب بروزها في ذلك التاريخ

ولا يخفى ان مثل هذه المجلة لم يسبق بروزها ببلاذنا خلافا لما هو جار عند مساكنينا من الفرنسيين اذ تراهم يتمتعون بوجود ما يشاكلها تحت اواب مختلفة حتى انك تكاد لا ترى مكتبا قضائيا او اداريا او غيرها خاليا من مجموعة افرنسية تحتوي على كل النصوص الجاري بها العمل ولا غرابة في ذلك نظرا لما يعطونه من الاهمية لمثل هذا المشروع حتى ان بعضهم يقول ان عدم وجود مجموعة بمكتبه يصيره كالنجار الاهزل عن المنشار

لكننا بعد احضارنا المدة اللازمة لانمام النشر انزلنا عن العمل وانقطعنا عن

الاجتماع لما لاقيناه من صعوبات مادية اعظم اسبابها كثرة المصاريف الاولى مع عدم القدرة على المطالبة بالاشتراك قبل بروز العدد الاول حتى يتحقق الجميع ما في الاقبال على مشروعاتنا من فائدة تعود على الكل ونزولا عند رغبة الكثير من الاصدقاء لا اعتقادهم ان مجلة كهذه من المتحتم ايجادها ترانا نعيد الكرة ونبرز هذا العدد الاول اعتمادا على ما نترقبه من اعانة الجميع خصوصا وهذا باب قد قل طارقوه حالة كونه من الضروريات ببلاد انتشر به التعليم بما اصبح يشعروا بقرب ادراك الجميع وجوب الاطلاع على القوانين

فهذا الكتاب الذي سيجوي النصوص القانونية وما عليها من تعاليق لم يسبقنا اليه بلساننا احد سوى ما كان ادرجه المنعم المبرور الشيخ محمد السنوسي وهو كتابه الذي تغني شهرته عن التعريف المسمى « مطلع الدراري في توجيه النظر الشرعي على القانون العقاري » وقد اشرنا اليه هنا اشارة لما وقع في باب شرح القوانين لا محاولة اطراء ذلك الجهد خصوصا لما لنا به من قرابة وكذلك ما اصدره جناب الهمام م. ديبلا المستشار القضائي للدولة وصاحب الايدي البيضاء على المدلية التونسية وهو كتابه « شرح قانون المرافعات الجنائية » الذي ترجمه للعربية سيدي محمد بن عمار الورتاني احد نوابغ اساتذة الحقوق التونسية ونائب الحق العام بالوزارة وكتابته هذا هو القدوة في بابها في اعمالنا اليومية

يمكن اعتبار هذا التمهيد كفاتح لعصر الكتاب الذي يتجمع بسهولة لدى القراء الاكارم من مجموع الاعداد وسنسمى بحوله تعالى في تحسين هذه النشرة يوما فيوما ليشمل تفهمها الخالص والامام من مواطنينا الكرام ويكون البلدي والقروي مطلعين عالمين بقوانين ولوائح البلاد انتفاء للجهالة التي لا يمكنها قانونا الاعتذار بها على انا قصدنا

- ج -

ايضا اعانة الحاكم والمحامي ورغبتنا تسهيل المراجعة عليهما عساها يهتديان بذلك لطرق الحكم او الدفاع بدون ان نهمل جانب المشايخ العدول ومن شاكلهم من ارباب المهن الحرة اذ نراهم في افتقار الي اكتساب مثل هذا المجموع لمراجعة ما يحتاجونه في اعمالهم من نصوص

ومما نرفه كبشرى للمطالع هو ما تحصلنا عليه من موازنة حبيبتنا المخلص الاستاذ الهاشمي السبعي اذ قبل بالدخول في صفنا وبانضمامه الينا يزدان المشروع بلا خلاف

- الفهرس -

لا يخفى ان مثل هذه الكتب القانونية يجب ان يكون ترتيبها مبني اصاله على قاعدة الوضوح التام وهذا الشرط الاساسي هو الجالب المنفعة التي يبحث وراها المطالع بصفة عملية فترانا نسمى ثلاثتنا كل الجهد لتسهيل المراجعة عليه فكان من الاكيد هنا اعطاؤه بعض الافادات المتعلقة بنظام الفهرس ليعلم مما نلخصه فيما بعد اهمية العمل

الفهرس - الاوامر

لقد اتبعنا طريقة المنقول عنه اذ بحثنا على ترتيب الاوامر والقرارات وجميع النصوص القانونية المنطبقة على الالة تحت اسماء المواضيع المتعلقة بها وقسمناها ابوابا على ترتيب حروف الهجاء بحيث يجد المطالع عند مراجعة باب « الاوقاف » مثلا جميع ما من شأنه التعلق بالاوقاف بصرف النظر عن كونها عامة او خاصة ومعناه انه يجد باب الاوقاف بالفهرس الهجاء مسالة الانزال والمعاوضة والاشهار الخ ذلك مما يتعلق بهذا الباب ولم

نحمل كلمة انزال او كلمة معاوضة اذ عند مراجعة حرف الميم للبحث عن كلمة معاوضة مثلا تجد تنبيهها يدل على ان المعاوضة ادرجت بباب الاوقاف بحيث ان هذا الفهرس يكون لديك قاموسا يوجد به جميع ما يخالج الضمير من المفردات الملقبة بها المواضيع القانونية التونسية وعلى يسار هذا اللقب يوجد عدد البند او البنود المتعلقة بموضوعك الذي تبحث عليه كما تجد عدد الصحيفة المدرج بها ذلك الامر كما على يسار ذلك تاريخ صدور الامر بصفة مختصرة مثالها: - ٨٠ - ٦ - ١٦ - وهذه الارقام يعينها مفاده العام واوسطها عدد الشهر من العام ويسارها نفس اليوم الصادر فيه الامر فنفهم من هذا المثال ان الامر المشار اليه صادر في ١٦ جوان ١٨٨٠ وهكذا الامر

وزيادة على هذا الفهرس الذي هو بمثابة القاموس كما قلنا فهناك آخر رتبناه بحسب اسماء المواضيع فقط مع اعطاء اعداد الصحف المدرجة بها وهناك فهرس ثالث رتبناه بحسب تاريخ صدور الاوامر الهجري والمسيحي مع عدد الصحف بحيث ان من يعلم تاريخ امر ولا يعلم ما هو الموضوع الذي ادرج تحته تكون المراجعة التاريخية كافية له وموصلة لمبتغاه

وادراج هذه الفهارس سيكون ان شاء الله آخر كل مجموعة ونقسمها بالنسبة لاعمالنا الاولى الى ثلاثة أقسام الاول ندرجه آخر مجموعة سنة ١٩٣٦ التي ابتدانا بها وبضمه لهذه المجموعة يتكون لديك كتاب تام بالنسبة لهذا العام وقسم يدرج اثر مجموعة الاعوام من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٩٠٠ بادخال الغاية وقسم يشمل الاوامر الصادرة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٣٠ ثم يتلوها فهرس المجموعة الراجعة للاعوام الاخرى وبعد ذلك ندرج فهرس كل عام اثر نشر مجموعة ذلك العام

- خ -

- الاوامر -

مسألة نشر الاوامر والقوانين. قد اقتصرنا على جمع ما به الفائدة العامة منها بدون التفات الى ما لا تحصل منه الفائدة للمطالع والذي يزول بزوال السبب الذي جاء من اجله وقد ادرجنا كل امر بعد مقدمته التي كانت الاساس في وجوده حتى يعلم المطالع الاسباب الداعية لتشريع ذلك الامر وهناك من الاوامر ما وقع الاختصار على نشر ملخصها اذ يظهر ان لا لزوم لنشر نصها حرفيا خصوصا وتطبيقها لا يقع الا بصفة نادرة وهكذا ننشر الاوامر العلية الجاري بها العمل الى الان ولو كانت صادرة قبل انتصاب الحماية على هذه البلاد وهي التي قررت حكومة الحماية الاستمرار على العمل بها كما ياتي الكلام عليه في بابه فتلمس بهذه المجموعة نص الاوامر كنص معاهدة الحماية وما نشأ عنها من اوامر افرسية وغيرها اما ما يخص الاوامر التي وقع تغييرها او تنقيح بعضها او جعلها فانا ننشرها منقحة بقدر الامكان وما لم نتحصل عليه عند نشر اصله تتداركه فيما بعد ان شاء الله

مثلا تجد الفصول المنقحة منصوصا عليها بتنقيحها ولا تجد النص الاصلي حفظا لوقت المراجع كما انك تجد تاريخ الامر الصادر بالتنقيح حتى اذا لزم مراجعة الاصل بالرائد كان ذلك سهل المأخذ عليك اما اذا كان الامر قد اكمل بفصل او اكثر فانا نحترز بالاعلان عن التكملة وانها جاء بها ايضا الامر المؤرخ في كذا الخ

ولما كانت مجموعة القوانين مفقودة بلساننا كما تقدم اضطررنا في جمع وادها الى الاخذ على مجموعات الرائد وبعض منتخباته التي كانت ادرجت ماضيا والتي امكننا

العثور عليها بعد بذل جهود حثيثة لان شك في انها تلاقي مقدرها الافضل . ولازدواج الفائدة فقد تمكنا - عدا ذلك - من ترجمتها عن مجموعتي زايس ولاقرانج بعد حصول الاذن في ذلك وفي اقتباس ما يمكن اقتباسه من احكام القياس التي رأوا تحليلية مجموعتيها بها زيادة على ما أضفناه من هذا القبيل ، وقد كنا - أمام فقدان بعض الاوامر - في اضطرار الى التنصيص على ذلك اجتنابا للمؤاخذة مما عسى أن يلوح من اختلاف في عبارة الترجمة التي تحريرناها ، على انا ننشر بهاته الكراريس الاولى مجموعة الاوامر والقرارات الصادرة خلال سنة ١٩٣٦ الجارية ريثما يتم لنا انجاز نظمنا التي تشطر بها بقية الاعداد الى قسم يشمل النصوص التي تمتد قبل عصر الحماية (وفي هذا ما لا يخفى على القاري النبيل من الجهود الممضت وراء استجماع هذا الاثر التاريخي الجليل الذي يمثل صورة عن حياتنا التونسية الماضية) والى قسم يشمل النصوص الصادرة بعد ذلك ، على ان تخصص كل طائفة من ذلك بقسم خاص في المجلة يمكن لمطالعها ضم كل قسم لما يليه على حدة - حتى يتجمع - مع لديه في آخر كل عام مجموعة تختص بهام او عامين متقدمين وعام متأخر ، وهكذا الحال الى ان يكون مقتني المجلة قد تحصل بعد المدة الوجيزة - ان شاء الله - على مجموعات شاملة لجميع النصوص التونسية . تلك بغيتنا في ايجاد مجموعة بلساننا العربي مؤملين ان تلاقي اقبالا مناسباً ينشطنا على عمل نشعر بتأكد اتمامه ، ولا يخفى ان مثله انما يحى ويشب ويزدهر بفضل مناصريه الذين لا نشك والحمد لله في تحلي هذه البلاد المحبوبة بقوافل منهم تشاطرنا الشهور بكرامة العمل وتساهمنا احساساتنا الشريفة التي وقفناها لخدمة العدالة واسرة القضاء

فنامس من اقبالهم وتنشيطهم ما يثبت فينا صحة الاعتقاد بنبالة اقوامنا وحسن

استعدادهم لموازرة . و اكب الثقافة والعرفان

وقد يبهجنا التصريح بان مجلتنا تنشر تحت اشراف :

جناب المولى الهمام وزير المدلية التونسية سيدي عبد الجليل الزاوش

جناب معتمدها الهمام الاكل الفذ مسيو لاموت

فضيلة الجهابذين الهمامين شيخي الاسلام المالكي والحنفي صفوة الخيرة الشيخ

سيدي محمد الطاهر ابن عاشور

الشيخ سيدي محمد بن يوسف

جناب الهمام م. دوق رئيس قلم الادعاء العمومي والامور المدلية

جناب م. قيمو رئيس دائرة التعقيب بالمدلية

كبير رؤساء القضاء المدني شيخنا المفضل سيدي محمد القلعي

عمدة الاحكام الامجد سيدي العروسي الحداد رئيس الدائرة الجنائية

وامتاذ الحقوق المتفنن سيدي محمد المالقي رئيس دائرة الاتيناف المدني الثانية

الفاضل الامجد سيدي البشير معاوية رئيس دائرة الاستئناف الجناحي

جناب العمدة الحقوقي م. لونقو باردي المدعي العمومي لدى مجلس التعقيب

جناب العمدة الحقوقي م. سالومو المدعي العمومي لدى الدائرة الجنائية

جناب العمدة م. بيرو المدعي العمومي لدى الدائرة الاستنافية الجناحية

جناب الفاضل سيدي الشاذلي زهير نائب المدعي العمومي لدى الدائرة الجنائية

جناب الاستاذ النابغ سيدي محمد بن عمار الورتاني نائب المدعي العمومي لدى

دائرة الاستئناف الجناحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجموعتها
القوانين التونسية
مذيلة بشروح وتعليق

المجلد الاول

الجزء الاول

يشتمل على النصوص القانونية التونسية الصادرة

من سنة - ١٢٥٨ - هـ - ١٨٤٢ - م
الى سنة - ٣١٨ - هـ - ١٩٠٠ - م

حظي هذا التأليف بمنحة من الحكومة التونسية وبالاشتراك من
سائر اداراتها ومن وزارة العدلية

المطبعة التونسية - نهج سوق البلاط عدد ٥٧ - تونس

١٩٣٦ - ١٣٥٥

Small, faint, illegible mark or stamp at the top center.

Large, faint, illegible stamp or mark in the upper middle section.

Faint, illegible mark or stamp in the middle section.

Small, faint, illegible mark or stamp in the middle section.

Faint, illegible mark or stamp in the middle section.

Faint, illegible mark or stamp in the middle section.

Faint, illegible mark or stamp in the middle section.

Small, faint, illegible mark or stamp in the middle section.

Faint, illegible mark or stamp in the lower middle section.

Faint, illegible mark or stamp in the lower middle section.

Small, faint, illegible mark or stamp in the bottom left corner.

الاشارات الاصطلاحية

الاصطلاح	ايضاحه	الاصطلاح	ايضاحه
ر - ت	الرائد التونسي	ج - ق	جريدة الحقوق الفرنسية
ر - ف	الرائد الفرنسي		Bulletin des lois
د - د	مجموعة دلوذ الدورية	ت - ح	حكم من المحكمة العسكرية بتونس
د - ع	مجموعة دلوذ العامة	شرع	حكم من المحكمة الشرعية
ن - ق	محكمة النقض والابرام بباريس	صلح	حكم من قضوية الصلح
	حكم من محكمة الاستئناف	م - م - ت	مجلة المرافعات المدنية
باريس - الجزائر -	باريس - الجزائر - بايكس -	ق - م - م - ف	مجلة المرافعات المدنية الفرنسية
ايكس - السين -	بمحكمة السين بالمحكمة	م - أ - ع	المجلة المدنية التونسية
تونس - سوسة - ف -	الفرنسوية بتونس - بالمحكمة	أ - ع	امر علي
مختلط	الفرنسوية بسوسة او المجلس المختلط	أ - ف	امر من فخامة رئيس الجمهورية
تعقيب	حكم محكمة التعقيب بالوزارة	م - ج - م	مجلة المرافعات الجنائية
	حكم من محكمة الاستئناف	م - ج - ف	مجلة المرافعات الجنائية الفرنسية
وزارة - دريبة -	بالوزارة او من محكمة الدربة	ق - م - ف	المجلة المدنية الفرنسية
سوسة - صفاقس -	او من محكمة سوسة او من	ق - ج - ف	المجلة الجنائية الفرنسية
القيروان - الكاف -	محكمة صفاقس او من محكمة	ق - ج	المجلة الجنائية
قابس - قفصة -	الكاف او من محكمة قابس او	ق - ت - ف	المجلة التجارية الفرنسية
باحه	من محكمة قفصة او من محكمة	ف	فصل
	باحة	م - ب	مجموعة بيرج او جريدة المحاكم

تنبيهه مهم جدا

الرجاء من السادة القراء الافاضل الاحتفاظ بهذه الورقة اذ فيها مفتاح العلامات الاصطلاحية التي ستورد بكامل المجموعة.

وينبغي مراجعة التمهيد الذي سبق نشره بمقدمة العدد الاول من مجموعة القوانين التونسية وتفهيم مدلوله .

ونلاحظ لهم بانه وقع الشروع بهذا العدد الثالث من المجموعة في نشر الجزء الاول المشتمل على النصوص التي تمتد الى ما قبل عصر الحماية اي التي صدرت في فترة ما بين ١٢٥٨ - ١٣١٨ هـ و ١٨٤٢ - ١٩٠٠ م كما نرغب اليهم الاعتناء بجمع صحائفه على حدة بضم التمهيد اليها وقد سهلنا عليهم بان ابتدأنا ترقيم صحائف الجزء الاول من عدد ١ - (واحد) على اننا سنستمر بحول الله على نشر النصوص الصادرة في عام ١٩٣٦ تنمة لما ابتدأنا به حتى نستقرغها .

امر يتعلق بنظام بيت المال (١)
في ... شوال ١٢٥٨ - وفي ... نوفمبر ١٨٤٢

امر في عتق الرقيق (٢)
في ٢٥ المحر ١٢٦٢ - وفي ٢٣ جانفي ١٨٤٦

(١) صدر امر علي من لدن المقدس المبرور احمد باشا باي الاول في التاريخ اعلاه تضمن نظام بيت المال وترتيب مداخيله ومصاريقه والاثن بصرف اغلب مداخيله في مصلحة التعليم بجامع الزيتونة عمرة الله تنفيذا للامر الصادر في نظام التعليم مع الاثن بصرف بقايا المدخول على دفن الغرباء سواء بالحاضرة او بكافة انحاء الايالة وقد صدرت عدة اوامر من بعد في تدقيق الامر الاساسي سننشر نصوصها في ابانها

(٢) صدر امر علي من لدن المقدس المبرور احمد باشا باي الاول في التاريخ اعلاه يتعلق بعتق الرقيق تضمن مستندات حبسها في تاريخها شيخ الاسلام الحنفي والمالكي الشيخ محمد بهرم والشيخ ابراهيم الرياحي ونظرا لاهمية تلك المستندات ترانا ننشر هنا محل الحاجة منها :

وبعد فانه ثبت عندنا ثبوت لا ريب فيه ان غالب اهل ايلتنا في هذا العصر لا يحسن ملكية هؤلاء السودان الذين لا يقدر على شيء على ما في اصل صحة ملكهم من الكلام بين العلماء ان لم يثبت وجهه وقد اشرق بقطرهم صبح الايمان منذ ازمان . وايت من يملك اخلا على المنهج الشرعي الذي اوصى به سيد المرسلين آخر عهده بالدنيا واول عهده بالآخرة حتى ان من شريعته التي اتى بها رحمة للعالمين عتق العبد على سيده بالاضرار وتشوف الشارع الى الحرية فاقتضى نظرنا واحالة هذه رفقا باولئك المساكين في دنياهم وبملكيتهم في آخراهم ان نمنع هذا المباح المختلف فيه واحالة هذه خشية وقوعهم في المحرم المحقق المجمع عليه وهو اضرارهم باخوانهم الذين جعلهم الله تحت ايديهم وعندنا في ذلك مصلحة سياسية منها عدم اجاثهم الى حرم ولاية غير ملتزم الخ

والله يهدي للنبي هي اقوم ويشرح المؤمنين الذين يعملون الصالحات ان لهم اجرا كريما .
ان هذا النص قد وقع ادماجه بالامر الصادر في ٨ شوال ١٣٠٧ وفي ٢٨ ماي ١٨٩٠ مع ما جاء في تنفيذه من مناشير وزيرة وسندجه في تاريخه .

امر يتعلق بنظام التعليم بالجامع الاعظم
جامع الزيتونة دام عمره انه (١)

٢٧ رمضان ١٢٥٨ - ٢٦ نوفمبر ١٨٤٢

(١) صدر امر علي من لدن المقدس المبرور احمد باشا باي الاول في التاريخ اعلاه تضمن احداث خطط خمسة عشر عالما حنفيا وخمسة عشر عالما مالكيما يلقون الدروس بجامع الزيتونة عمرة الله كما تضمن ترتيب تلك الدروس وادارة المعهد واناطتها بعهددة نظارة تتربك من شيوخ الاسلام الحنفي والمالكي وقاضيه الحاضرة مع بيان اجرايات اللازمة وموردتها وهذا الامر هو المعبر عنه بالمعلقة اذ علق باحد اركان الجامع وقد اشرنا له هنا ضبط النار يخه وتنويعها بشانه ولم ندرج نصه نظرا لوقوع تنقيحه باوامر متعددة سواء من حيث مراتبات المشايخ العلماء او من حيث الريادة في عددهم او تقسيمهم الى طبقتين وقد جاء الامر العلي المؤرخ في ٤ شوال ١٣٢٠ وفي ١٦ سبتمبر ١٩١٢ في الريادة في عددهم وبتقسيمهم الى ثلاثة اقسام : طبقة اولى وعدد مدرسيها احد وثلاثون وطبقة ثانية وعدد مدرسيها ثلاثة عشر من بين جميعهم مدرسان في فن القراءات وطبقة ثالثة لا حصر لعدد افرادها وانما يشترط فيهم ان يكونوا من متطوعي الجامع الاعظم على ان مسألة المرتبات اصبحت بمقتضى التناقض المختلفة محولة بعضها على بيت المال كما جاء به الامر الاساسي وبعضها على خزينته الاوقاف بعد ان كان في الاول على الخزينة الدولية كما ياتي الكلام عليه في بابيه والبعض الباقي على الميزان الدولي الذي تحمل مرة ثانية بجزء من مرتباتهم اما من جهة ترتيب الادارة ونظام التعليم فان الامر الاساسي قد نسخ بعدة اوامر سندرجه ما لا زال عاملا منها في ابانه كما سندرجه آخرها وهو الامر العلي الصادر من لدن صاحب العترة والسمو سيدنا ومولانا وولي نعمنا سيدنا احمد باشا باي الثاني في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٥١ وفي ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣

امر في تأسيس المحكمة الشرعية

بمحاضرة تونس (١)

في ٢٩ ذي الحجة ١٢١٢ وفي ١٨٥٦....

الحمد لله الذي جعل الشريعة المحمدية ديوانا للاحكام جامعا. وفرض على كل مسلم ان يكون لما تبرمه او تنقضه سميعا طائعا. وحض عبادة على الاقياد اليها. والتعويل فيما يعرض اهم عليها. فقال في محكم كتابه تقريرا لمن حاد عن ذلك وتقهما. فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما. والصلاة والسلام الايمان الاكملان على سيدنا محمد ينوع احكامها. وممسك زمامها. ونشر اعلامها. ومعين حلالاتها من حرامها. وعلى آله وصحبه القائمين في نصرة شريعته الغراء بقلوبهم وقولهم المقولة في حنها وتأسيسها واضحات مسالكهم. ومدونات مذاهبهم. هذا والحق احق ان يتبع. وما عظمت فائدته جدير بان يتلقي بالقبول ويستمع. لا سيما ما كان ثمرا لاعلاء منار الشريعة. ومظهر لجلالاتها ومناسبا لمكاتها الرفيعة وذريعة لان يمتد لاحكامها البساط. ويجري قانون اهلها على اقوم صراط. من المثابرة على الانتصاب لتلقي الخصوم. وتعميل ايصال الحقوق الى اربابها والمبادرة الى كشف ظلامة المظلوم. والتمكن من

(١) هذا الامر تضمن روح التشريع المسنون في نظام المحكمة الشرعية بالديوان المعمور وقد اتبع بالامر المؤرخ في غرة جهادى الاولى ١٢٩٣ وفي ٢٥ مايو ١٨٧٦ الذي اكمل بيانه. وفصل احكامه ووطد اركانه وتعرض الى تنظيم المحاكم الشرعية بالابالة فاصبح به الامر الاساسي منسوخا في غالب احكامه وقد اوردناه تعريفا بكيانه وتنويها بشأنه.

تشاور العلياء الذي لا تلعب بروقه في سماء المذاكرة الاتبعها الغيث النافع واجتماع الكلمة الذي هو اعون على الادعان فلا ينقلب المحكوم عليه الا وهو لما جرى عليه من الحكم خاضع وسد باب روغان المتحيلين بطلب عرض قضاياهم على العلياء المقتين فيجدون بذلك فسحة لنسج حبل تنقها انامل التزوير. ويعسر تمزيقها بعد ذلك النسج المحكم حتى على الناقد البصير. ويطول على الغرباء الوافدين على الحاضرة لفصل قضاياهم المشكلة الامد. وتازمهم المصاريف الوافرة وتمضي عليهم في تحمل هذا الغناء الشدايد الاليالي ذوات العدد. وقد صدر الامر العالي الجالب لجانب الشريعة جميع ما ذكر من المحاسن. الصارف عنها ما اشير اليه مما هو لساحتها المطهرة شايين. من حضرة ملك القطر الافريقي وامامه. ومن ملكه الله سبحانه مقاليد احكامه وجعل نظره ورعايته شاملين لعامته وخاصة ولاته وحكامه مولانا وسيدنا المشير محمد باشا الهمة الله سبحانه من الصواب ما تقر به عين رعاياه. واكثر في قطرة المحروس من مناقبه ومزاياه. بما صورته ان عين هذا المحل المعمور الذي سماه دار الشريعة لتنفيذ الاحكام الشرعية. وتحرير الامور الدينية. واجرائها على وجه يخرج به الراعي من ربة التفريط وتنصلح به ان شاء الله احوال الرعية. وحجر على جميع ولاية الشرع بحضرة الحكم الابهات الدار. (١) جمعا لكلمة الشريعة

وصونا لها عن التشيت والانتشار. وخص هذا البيت بانعقاد مجلس فيه يحضره شيخ الاسلام والمفتون والقاضيان وينظم اليهم السيد الداي يستمر في كل

(١) يراجع في ذلك الفصل الاول من الامر المؤرخ في ١ جهادى الاولى ١٢٩٣ وفي ٢٥ مايو ١٨٧٦

اسبوع في يوم خميس (١) وامر بفتحه واجتماع المشايخ المذكورين به ليلتي الصوم والافطار لتحرير امر الرؤية وانهاء ما ثبت الى الحضرة العلية ولو افضى الحال الى استيعاب الليل كله ترقباً لما يزد من شهادات الاماكن النائية كما يفتح ايضا لعروض امر مهم. وعين البهو الغربي لجلوس القاضيين في بقية الايام الا يوم الجمعة والعيد واليومين المواليين له ويوم الاحد حيث يعتقد به المجلس بباردو المعمور (٢) كما عين البهو الشرقي لجلوس مفتيين حنفي ومالكي على التناوب ينتصان به لارشاد المستفتيين ولمشاركة القاضيين في النظر اذا طلب الخصوم ذلك ولمباشرة تنفيذ الحكم اذا تخلف احد القاضيين بعذر بين قوي على ان تكون الاحكام الصادرة منهم والمراسلات المخاطب بها منهم قضية الكور محتومة بخواتم رئيسهم (٣) وامد الجلوس لتلقي الخصوم على مرور الايام اربع ساعات انتهائها بمضي ساعة من الزوال (٤) لا

(١) اقتضت نصوص التراتيب الاخيرة التي ستدرج في توار يخضها ان يخصص يوم الخميس بجلوسات المجلس الحنفى ويوم الاثنين بجلوسات المجلس المالكي

(٢) وقع الغاء العمل بهذه الفقرة باحكام التراتيب التالية

(٣) يراجع الفصل الرابع من الامر المؤرخ في ١٠ رجب ١٣١٤ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ على ان النصوص المتاخرة تضمنت تكليف الشيخ الاذن بالمراسلة بختمها وقد اصبحت جميع المراسلات تصد بصورة مكاتيب تضمن بدفتر الصادات بالديوان المعمور

(٤) جاء الفصل الرابع من الامر المؤرخ في ٣٠ ربيع الثاني ١٢٩٣ وفي ١٨٧٦ بتنقيح ذلك حيث جعل مدة الجلسة ثلاث ساعات تنتهي بالتروال على ان هذا التنقيح نفسه بحقه التغيير فيما بعد وسنذكر ذلك في ابانه

ينقص منها شيء (١) فان في ذلك اجحافا بحقوق المسلمين ولو قلت القضايا في بعض الاحيان ليكون الشغل المتعلق بالخطبة من ختم ما يحتاج الى الحتم والاذن فيما يتوقف على الاذن انما هو في ذلك الوقت ويتفرغ صاحبها اذا رجع الى محله لمباشرة شؤونه الضرورية واغتنام راحته الفكرية والبدنية ولا يطرق بابه (٢) من الخصوم مشاغب ولا يجلس امامه مطلوب ولا طالب ولا يلزمهم العود آخر النهار ويكون الاذن في الشروع لمباشرة الخصوم لأكبر الحاضرين خطة وانفصال الموطن بقيامه بحيث لا ينصرفون اذ اذا . وعين البيت الملاصق لمحل القاضيين لجلوس ستة من العدول اما اثنان فقراران لا يتبدلان والاربعة الباقون يكونون من عموم العدول على التناوب (٣) وحصر عدد الاعوان في ثلاثين وجعل انتخابهم لشيخ الاسلام وتوليهم بتذكرة منه وحصر الوكلاء في عشرة وانتخابهم وتوليهم كالاخوان (٤) ولا يجمع لواحد بين الوظائف وامر بتعيين اجورهم (٥) بحسب الاجتهاد على قدر المسافات التي يتوجهون اليها ومحاسن الخصومات التي يباشرونها لا يتجاوزون

(١) يراجع الفصل الرابع من الامر المؤرخ في ١

جادی الاولی ١٢٩٣ وفي ٢٥ مايو ١٨٧٦

(٢) يراجع الفصل الثالث من الامر المؤرخ في ١

جادی الاولی ١٢٩٣ وفي ٢٥ مايو ١٨٧٦

(٣) يراجع الفصل الثالث من الامر المؤرخ في ١٠

رجب ١٣١٤ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ على ان هذا

النص قد تغير ايضا بما جاء في التراتيب الجديدة

(٤) يراجع الامر المؤرخ في ٧ ذي الحجة ١٣١٤ وفي ٩

مايه ١٨٩٧ المؤسس لنظام صناعة الوكالة

(٥) اقتضت التراتيب الاخيرة حل اجور الاعوان

على الميتران الدولي والتحصير عليهم قبول الاجر

من الخصوم

بهذا المرسوم الكريم ممن اذا سمع حسن القول
اتبعه من الاتقياء اليه حسن العمل آمين

ام في ضبط متعلقات دار السكة^(١)

في ١ جمادى الاولى ١٢٧٢ وفي ٢١ ديسمبر ١٨٥٦

امر يتضمن القواعد العامة في ضبط سير
البلاد والتزام سمو الباى بالعمل بها وهو
الامر المعبر عنه بعهد الامان

في ٢٠ محرم ١٢٧٤ - ١٠ سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذي اوضح للحق سبيلا وجعل
العدل لحفظ نظام العالم كفيلا ونزل الاحكام على
قدر المصالح تنزيلا ووعد العادل وتوعد الجائر
ومن اصدق من الله قولا والصلاة والسلام على سيدنا
محمد الذي مدحه في كتابه بالرءوف الرحيم وفضله
تفضيلا وبعثه بالحنيفية السمحاء فينبينا وتبيننا وفضلها
تفضيلا وورثتها كما امره به باحقه وندبوا وتجرى بما وتحيلا
فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا
وعلى آله واصحابه الذين اقاموا على معالم الهدى علما

(١) جاء هذا الامر بتعيين ما يتقاضاه مدير دار
السكة من معاليم بصفته متفقد على مصنوعات
الذهب والفضة وقد نفع بالفصل الثامن من الامر
الصادر في ١٨ ربيع الانور ١٢٢٨ وفي ٢ جوان
١٩٠٤ ثم بعدة اوامر اخرى منها الامر المؤرخ في
١٨ جويلية ١٩٠٥ والامر المؤرخ في ٣ اكتوبر ١٩٠٦
والامر المؤرخ في ٢١ افريل ١٩١٢ الخ ذلك من الاوامر
التي سننتعرض اليها في ابانها خصوصا ما جاء منها
متعلقا بادخال تفقد وطبع مصنوعات الذهب
والفضة تحت نظر ادارة الطابع المؤسسة بامر ١٩٠٥
المشار اليه وما بعده

المقادير المعينة لهم . ولما كانت الذكرى النافعة للمؤمنين
مامورا بها بنص الكتاب والاصغاء اليها مستحسنا عند
اولي الالباب فان امير المؤمنين ايده الله تعالى يأمر بما
امر الله به سبحانه من تقواه التي هي للخير جماع .
وفي يد من امسكها سيف قاطع لماع بالرجوع الى
الحق اذا تبين وطرح الاغراض النفسانية فانه من
الامر المتعين بان ما هي الاحقوق توصل الى اربابها
وسفارة عن الشارع اوقف الله هؤلاء الجماعة على
ابوابها ومشاجرات تضمحل وان طالت ويبق ليوم
العرض ثوابها وعقابها وعليهم بحفظ مناصبهم العظيمة
الشرعية وملاحظة مراتب خططهم فيما بينهم فانها
لديه نصره الله تعالى معتبرة مرعية ومواظبة المباشرة
من كل واحد فان فائدة حضوره المشروحة تتعطل
بمغيبه اذ كل فرد آخذ من عمارة هذا المحل بنصيبه
على ان السيوف انما اتخذت لاصلاتها والحياد العتيقة
لا تظهر فائدتها الا في ميادين غاراتها وقد اذن
مولانا جميعهم في استخلاف بعضهم بعضا اذا تبين
العدر وتعين ان يرتكب لاجل الضرورة ذلك
الامر (١٠) اما اخلاء تلك المراتب في كل يوم عن
حاضر والتهاون بها حتى يرى محل منها عن يعمره
شاغر فان دائرة التجاوز بعد الاذن في الاستخلاف
لا تسعه والاذن المتصينة للاصغاء للاعذار المقبولة
تسمعه لما فيه من امتداد الايدي الى نقض ما وقع
ابرامه والسعي في توهين بقاء من اعظم مصالح دين
الاسلام قد احيد احكامه والله تعالى يبلغ مولانا من
اعزاز الشريعة واهلها الامل ويجعل جميع من عين

(١) يراجع الفصلان ١١ و ١٢ من الامر المؤرخ في ١

جمادى الاولى ١٢٩٣ وفي ٢٥ ماي ١٨٧٦

لمن اقتدى ودليلا . وفهموا الشريعة نصا وتاويلا .
 وابقوا سيرتهم الفاضلة واحكامهم العادلة امانا جليلا .
 ونستوهبك اللهم توفيقا يوصل الى الاسعاد برضائك
 توصيلا . وعونا على امور الامارة التي من حملها فقد
 حمل عبئا ثقيلا . فقد توكلنا عليك والتجأنا اليك وكفر
 بالله وكيلنا اما بعد فان هذا الامر الذي قلدنا الله منه
 ما قلده واسنده الينا من امور خلقه بهذا القطر فيما
 اسنده الزمنا فيه حقوقا واجبه . وفروضا لازمة راتبة
 لا تستطيع الا باعانتها التي عليها الاعتماد . ولولاها
 فمن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحضنا النصيحة
 لله في عبادة . وارضه وبلاده . والامل ان لا تبقى فيهم
 بحول الله ظلما . ولا هضمنا ولا نحرم لهم في اقامة
 حقوقهم نصما وان ينصرف عن هذا القصد بعمله
 ونيته من يعلم ان الله لا يظلم مثقال ذرة ولا يحب
 الظالمين في بريته فقد قال لنبية المعصوم الاواب . يا
 داوود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين
 الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله
 ان الذين يظلمون عن سبيل الله لهم عذاب شديد
 بما قسوا يوم الحساب . والله يرى اني آثرت في قبول
 هذا الامر على خطره مصلحة الوطن على ذاتي
 وعمرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب اوقاته
 وقدمت من التخفيفات في الجبايات ما علم خبرة
 وظهر بعون الله اثره فانتشرت الامال . وتشوفت
 النفوس الى ثمرات الاعمال . وانقبضت عن
 التعدي ايدي العمال . واستقصاء المصالح يقتضي
 تفريج احوال . ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب
 التعذر للاهمال . وراينا غالب اهل القطر لم تحصل
 لهم الامنية . باجراء ما عقدنا عليه النية . وجرت عادة

الله تعالى ان لا يقع من نوع الانسان . الا
 اذا علم ان برأته هي الامن له والامان . وتحقق ان
 سياج العدل يرفع عنه خوف العدوان . وان لا
 وصول لهتك ستر من حرمانه الا بقوة الدليل
 ووضوح البرهان . ولا يكفي لتحقيقه الواحد والاثنان
 فاذا رأى الجاني تعدد الانظار غلط ان كان منصفنا
 حرسه وقال ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه
 وقد راينا سلطنة الاسلام والدول العظام الذين على
 سياستهم الدنيوية اعمال الاعلام في النقض والابرار
 يؤكدون الامان من انفسهم للرعية ويرونه من
 الحقوق المرعية وهو امر يستحسنه العقل والطبع
 واذا اعتبرت مصالحته فهو مما يشهد باعتبارها الشرع
 لان الشريعة جاءت لاجراء المكلف عن داعية
 الهوى . ومن التزم العدل واقسم عليه فهو اقرب
 للتقوى وبالامن تطمئن القلوب وتقوى وقبل هذا
 كاتبنا علماء الملة الاركان وبعض الاعيان
 فعزما على ترتيب مجالس ذات اركان للنظر في
 احوال الجبايات من نوع الانسان والمتاجر التي بها
 ثروة البلدان وشرعنا في فصوله السياسية بما لا
 يصادم ان شاء الله القواعد الشرعية هذا واحكام
 مجلس الشريعة اعزها الله جارية مطاعة . والله يديم
 العمل بها الى قيام الساعة . وهذا القانون السياسي
 يستدعي زمنا لتحرير ترتيبه وتدوينه وتهذيبه وارجو
 الله الذي ينظر الى قلوبنا ان تستقيم به احوال
 الرئاسة ولا يخالفه بعد ما ورد عن السلف الصالح
 من اعتبار السياسة . وانا العبد الفقير نعجل لمرضاة
 ربي بما تطمئن اليه النفوس وتكون منزلته في النفس
 منزلة المشاهد المحسوس . وتأسيسه على قواعد (١١)

الفصل - ١ - تأكيد الامان لسائر رعيتنا وسكان
ايالتنا على اختلاف الاديان والالسنه والالوان في
ابدانهم المكرومة واموالهم المحرمة واعراضهم
المحرمة الا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة
ويرفعه اليها ولنا النظر في الامضاء والتخفيف ما
امكن او الاذن باعادة النظر (١)

الفصل - ٢ - تساوي الناس في اصل قانون
الاداء المرتب او ما يترتب وان اختلف باختلاف
الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته
ولا يحط عن الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحا

الفصل - ٣ - التسوية بين المسلم وغيره من
سكان الايالة في استحقاق الانصاف لان استحقاقه
لذلك بوصف الانسانية لا بغيره من الاوصاف
والعدل في الارض هو الميزان المستوي يؤخذ به
للمحق من المبطل وللضعيف من القوي

الفصل - ٤ - ان الذمي من رعيتنا لا يجبر
على تبديل دينه ولا يمنع من اجراء ما يلزم دينه
ولا تتمن محامهم ويكون لها الامان عن الاذية
والامتهان لان ذمتهم تقتضي ان لهم مالنا وعليهم ما علينا
الفصل - ٥ - لما كان العسكر من اسباب حفظ

النوع ومصالحته تعم المجموع ولا بد للانسان من
زمن لتدبير عيشه والقيام على اهله فلا ناخذ العسكر
الا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكري في الخدمة
اكثر من مدة معلومة كما نحرره في قانون العسكر (٢)

(١) حق المحكم واعادة النظر في القضايا احييت
بمقتضى النظم العصرية على حكام المجالس العدلية
التي تحكم اليوم طبق القوانين المسطرة نيابة
عن سمو مولانا الباي المعظم كما سيأتي في باب
اما مسألة التخفيف فقد شكلت لها لجنة تدر
لائحة معروض سامي يعرض على الطابع السعيد
كما يشار له في ابانه
(٢) جاء فيما بعد قانون في التجنيد يقع التعرض
اليه في باب

الفصل - ٦ - ان مجلس النظر في الجنايات اذا
كان الحكم فيه بعقوبة على احد من اهل الذمة يلزم
ان يحضره من نعيه من كبارهم تأنيسا لنفوسهم
ودفعاً لما يتوقعونه من الحيف والشرعة توصي بهم
خيرا (١)

الفصل - ٧ - ان نجعل مجلسا للتجارة برئيس
وكاتب واعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا
احبابنا الدول للنظر في نوازل التجارات بعد الاتفاق
مع احبابنا الدول العظام في كيفية دخول رعاياهم
تحت حكم المجلس كما ياتي ايضاح تفصيله قطعاً
لشعب الخصام (٢)

الفصل - ٨ - ان سائر رعيتنا من المسلمين
وغيرهم لهم المساواة في الامور العرفية والقوانين
الحكمية لا فضل لاحدهم على الآخر في ذلك

الفصل - ٩ - تسريح المتجر لا اختصاص
لاحد به بل يكون مباحا لكل احد ولا تتاجر
الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية
باعانة عموم المتجر ومنع اسباب تعطيله

(١) كان وقع تاسيس مجلس يعرف بمجلس
الجنائيات تطبيقاً لهذا الفصل وعين فيه عدة
افراد من اعيان المحاضرة وبلدان المملكة ثم وقع
الغاؤه وخلال عام ١٨٩٦ وقع تاسيس محاكم الحق
العام التجاري بها لان تطبيق قواعد القانون
الجنائي التونسي

(٢) وقع تاسيس هذه المحكمة التجارية بموجب
هذه القاعدة وهي المحكمة المعروفة بمجلس
العشرة الكبار ووقع الاستمرار على تسمية افرادها
الى ما بعد نصب الحماية على البلاد حتى ان من
قوانين الحماية تأييد وجود هذا المجلس كما جاء
بذلك الامر المؤرخ في ١٤ جادى الاول ١٣٠١ وفي ١٢
مارس ١٨٨٤ وقد جاء في تهديد نظر المجلس
التجاري وكيفية تركيبه كما سينشر في باب

يعلم ما تفعلون اللهم من اعانتنا على مصالح عبادك فكن له معينا واورده من توفيقك عذبا معينا اللهم اجعل لنا من عنايتك واعانتك مددا وهب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من امرنا رشدا منك الاعانة على ما وليت والمهدي من هديت والخير كله فيما قضيت هذه مقدمة انتجبتها الاستشارة ورءاها العبد الفقير ناجحة صالحة فاعنا اللهم ببركة القراء واسترار الفاتحة والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده المشير محمد باشا باي صاحب المملكة التونسية

امر في تأسيس المجلس البلدي بالحاضرة (١)

وفي ضبط انتزاع العقار للمصلحة العامة (٢)

في ٢٠ المحرم ١٢٧٥ وفي ٢٠ اوت ١٨٥١

الحمد لله هذا ترتيب المجلس الذي اقتضته المصلحة في البلاد الراجع تفعه لسكانها من العباد على ما سيذكر في الفصول الاتي بيانها (٣)

الفصل ١ - الفقرة الاولى - يتركب هذا المجلس زيادة على الرئيس والكاهيتين (٤) من

(١) يراجع في ذلك الامر المؤرخ في ٣١ اكتوبر ١٨٨٣ والامر المؤرخ في ١٠ جوان ١٨٨٥ والفصل ٣ - من الامر المؤرخ في ١ افريل ١٨٨٥

(٢) ان مسألة انتزاع العقار للمصلحة العامة وقع تمديد الحق فيها على كامل انحاء الولاية عملا بالامر الصادر في ٢٦ افريل ١٨٦١ بفصله ٨٩ ويراجع في ذلك ايضا المنشور المؤرخ في ٢٨ اكتوبر ١٨٩٠ والمنشور المؤرخ في ٢٩ جاذفي ١٩٨٥

(٣) هذه المقدمة هي التي جاءت في طالع الامر الاساسي نقلناها عن الاصل

(٤) جاء الامر المؤرخ في ٢٩ ماي ١٨٨٨ بالزيادة في عدد الكواهي وتصيبرهم ثلاثة

الفصل - ١٠ - ان الوافدين على اياتنا لهم ان يحترفوا بسائر الصناعات والخدم بشرط ان يتبعوا القوانين المرتبة والتي يمكن ان تترتب مثل ساير اهل البلاد لا فضل لاحدهم على الاخر. بعد انفصالنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما ياتي بيانه

الفصل - ١١ - ان الواردين على اياتنا من ساير اتباع الدول لهم ان يشتروا ساير ما يملكون من الدور والاجنة والارضين مثل ساير اهل البلاد بشرط ان يتبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع ولا فرق في ادنى شيء من قوانين البلاد ونين بعد هذا كيفية السكنى بحيث ان المالك يكون علما بذلك داخلا على اعتباره بعد الاتفاق مع احبابنا الدول فعلى عهد الله وميثاقه ان نجري هذه الاصول التي سطرناها على نحو ما يسناها ووراها البيان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم في نفسي ومن يكون بعدي ان لا يتم له امر الا باليمين على هذا الامان الذي بذلت فيه جهدي وجعلت فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام واعيان رعيتنا شهداء على عهدي والله يعلم ان هذا القصد الذي اظهرته وجمعت له هؤلاء الاعيان وشهرته هو ما اودعه الله في نيتي واجراء اصوله وفروعه فورا اعظم امنيته والمرء مطلوب بجده ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهده والحق هو العروة الوثقى والاخرة خير وابقى واستحلف من حولي من هؤلاء الثقات والحماة الكفات ان يكونوا معي في اجراء هذه المصلحة يدا واحدة بقلوب سليمة متعاضدة واقول لهم ولا تقصوا الايمان بعدتوكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله

ثمانية اعضاء تونسيين وثمانية اعضاء اوروبيين وعضو
اسرائيلي تونسي تقع تسميتهم بامر منا (١)
الفقرة الثانية - ابطال العمل بها بالامر
المؤرخ في ١٠ جوان ١٨٨٥

الفقرة الثالثة - وتبديل ثلث الاعضاء في كل
عام - (هكذا نقحت هذه الفقرة بالامر المؤرخ
في ١٣ اكتوبر ١٨٨٣

الفقرة الرابعة - يمكن للرئيس اناة كواهي
في كل او بعض ما انيط لعهدته - (هكذا نقحت
بالامر المؤرخ في ٣١ اكتوبر ١٨٨٣

الفقرة الخامسة - من اللازم حضور الرئيس
او احد الكواهي وعضوين لمباشرة الخدمة المقررة
بالفصل - ٢٠ - من القانون البلدي - (هكذا نقحت
هذه الفقرة بالامر المؤرخ في ٣ اكتوبر ١٨٨٣
الفصل - ٢ - وقع ابطاله بالامر المؤرخ في ١

افريل ١٨٨٥

الفصل - ٣ - ابدلا بالامر المؤرخ في ١
الفصل - ٤ - افريل ١٨٨٥

الفقرة - ٢ - عند تساوي الاسواط فان سوط
الرئيس يكون مرجحا والجلسات تقع بصفة علانية
(هكذا نقحت بالامر المؤرخ في ٣١ اكتوبر ١٨٨٣)

الفصل - ٦ -
الفصل - ٧ - وقع ابدالهم بالامر المؤرخ في
الفصل - ٨ - ١ افريل ١٨٨٥

الفصل - ٩ - نسخ بالفصل - ٣ - من الامر

المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٨٩٩

(١) ادرج هذا الفصل بمقتضى ما عليه من
تناقيج جاءت بها الاوامر المؤرخ آخرها في ١٠
جوان ١٨٨٥

الفصل - ١٠ - اذا ظهر للمجلس لاجل المنفعة
انشاء بناء جديد في الحاضرة بارض على ملك اربابها
فلمجلس ان يشتريها ويدفع لهم الثمن من مال
الحاضرة برضاء اربابها (١)

الفصل - ١١ - اذا اقتضت المصلحة العامة توسيع
طريق يغر ضيقه بالساكين (٢) ضرورة واضحة
وانحصر توسيعه في ملك لربه فالرئيس يخبر
صاحب الملك بما يلزم اخذه من ملكه لدفع المضرة
العامة ويطلب منه بيعه بعد اتفاه مع المجلس (٣)

فان رضي المالك بالبيع تتم عقده معه وان
امتنع من اصل البيع او طلب اضعاف القيمة فان
الملك يقوم عليه بقيمة مستوفاة باعتبار الوقت والحال
لا غبن فيها ولا شبهة وتدفع القيمة تقديمًا للمصلحة
العامة على المصلحة الخاصة (٤) ولا يبرم ذلك الا بعد

(١) مسالة تمديد حق انتزاع العقار للمصلحة
العامة بكامل الابالة جاء بها الفصل ٨٩ من الامر
المؤرخ في ٣١ افريل ١٨٦١

(٢) الاصل به - الساكنين - والنص الفرنسي
به - المروور والظاهر ان القصد من عبارة « يضرب
ضيقه بالساكين » قصد بها المشرع حق المروور
سواء للساكين او للعموم

(٣) ان القواعد المتعلقة بانتزاع الملك للمصلحة
العامة تدخل تحت قواعد الملكية وقواعد الامن
والنظام العام لذا تنطبق على كل العقارات
الكائنة بمملكة خاضعة للحكومة التي وضعت
ذلك القانون مهمى كانت حالة او جنسية
مالكها ولذا فكل العقارات الكائنة بالايالة داخلة
تحت قواعد الانتزاع للمصلحة العامة الصادرة من
حكومة سمو الباي المعظم (تونس في ١٧ جوان ١٨٩١
م ب ٣٣٦-٩١)

ان القانون الفرنسي المؤرخ في ١٨٤١ - لا
ينطبق على الايالة التونسية (تونس في ١٤ فيفري
م - ب ١٥٧-٩٣ وتكرر صدوره مثله)

(٤) اذا كانت القاعدة ان الانتزاع لا يمكن ان

عرضه علينا مستوفى البيان وبعد امضاءنا لذلك (١) وتكون القيمة من اربعة امناء من امناء البلاد واربعة

يتم للمحاكم حق النظر في هل ان الامر الصادر بالانتزاع هو في طريقه ووقع تطبيقه كما يجب كما جاء بذلك الفصل ٤ من الامر المؤرخ في ٢٧ نوفمبر ١٨٨٨ « جرائد في ٢٢ فيفري ١٨٩٩ - م - ب » ٩٩-٦٤٤

ان المحكمة الابتدائية لها حق النظر في صحة الامر بالانتزاع وذلك فيما يخص دعوى الغرامة الواقع القيام بها لديها « تونس في ١٣ جويلية ١٨٩١ - م - ب ٩٣-١٨٥ »

كما لها الحق في النظر في صحة كل امر صادر ضد اراضي في انتزاع عقاره على الاقل فيما يخص مطلب الغرامة المبنية على عدم صحة هذا الامر الواقع ادعواها « تونس في ٢٢ ديسمبر ١٨٩١ - م - ب ٩٣-١٩٩ »

يمكن اعتبار المالك التونسي كمن وقع انتزاع عقاره بصفة قانونية متى صرح الامر العلي باحالة تلك الارض لشركة ارنال وقرر ان لتلك الشركة حق حوز المكان عند اتصالها بالمثل الواقع الموافقة عليه اذ القواعد اجارى بها العمل قديما بالاياسة في انتزاع الاراضي لا تستلزم بصفة قطعية وجوب دفع او تامين الثمن من طرف السلطة قبل احيار « تونس في ٣٠ جانفي ١٨٩٢ - م - ب » ٩٣-٢٠٢

اما فيما يخص المصاريف فانه يجب بالبلاد التونسية العمل بما جاء به الفصل ١٢٠ والفصل ١٣١ - م - م - ف « تونس في ١٥ جانفي ١٨٩٤ - م - ب » ٩٤-٧٦

ان المصاريف المترتبة على نشرنا زلته ضد البلدية من طرف مالك افتكت له حوز عقاره يجب حملها على تلك البلدية رغما على انها اثبتت صدور الامر باعتبار العقار المقتك كمنتزاع للمصلحة العامة وان انتزاعه قد تم بصفة قانونية قبل صدور احكم ورغما عن كون الاصل يجب احكم فيه بعدم سماع الدعوى « جرائد في ١٤ جانفي ١٨٩٢ - م - ب » ٩٣-١٥٥

(١) يمكن للطرفين التفاهم بصفة سلمية لاتمام القيمة بواسطة خبير واحد ويؤخذ الرضاء بهذه المفاهمة السلمية اذا لم ينازع احد في حكم صدر

يكون سببا في الاضرار بالاقراد فليس للمالك المنتزع ملكه ان يحاول الاثراء من جراء الانتزاع ولذا فيجب في القيمة ان لا يراعي ما حصل للعقار المنتزع من الرفع في الثمن بسبب الاشغال التي احيت وتسبب عنها تقرير انتزاع الملك « تونس في ١٨ جانفي ١٨٩٣ - م - ب » ٩٣-٢٢٤

اذا لم يكن للمالك حق طلب الترفيع في القيمة بسبب ارتفاع ثمن العقار المنتزع لاجل الاشغال التي وقعت فليس لمن انتزع العقار حق الاحت في ثمنه لما يتوقع من انحطاط قيمته « تونس في ٢٥ جانفي ١٨٩٩ - م - ب ٩٠-٢٢٢ »

لا يمكن اعتبار الريادة في قيمة العقار لتعيين قيمته الاصلية « تونس في ٢٣ مايه ١٨٩٨ - م - ب » ٩٩-٢٢٧

(١) ان الانتزاع للمصلحة العامة المتبع على مقتضى القواعد القانونية هو العامل الوحيد المخول افتكاك حوز لعقار من شخص له صفة المالك الثابتة حقوقه ولا يكفي لذلك صدور مجرد قرار بلدى « تونس في ٣١ مايه ١٨٩٩ - م - ب » ٩٩-٤٨٨

ان الامر الصادر في انتزاع عقار يقوم مقام الرسم الثابت الواجب الخضوع اليه ويمكن بناء عليه الاذن بالتنفيذ الوتقي في افتكاك حوز العقار بعد دفع او تامين القيمة المعينة « تونس في ١٨ جانفي ١٨٩٢ - م - ب ٩٣-٢٢٤ »

ان قاعدة ان الامر الصادر بالانتزاع يصير لا عمل عليه اذا لم تستعمل السلطة الصادر اذن الانتزاع لفائدتها الارض المنتزعة في ظرف سنة يجب فهمها ان عدم العمل بامر الانتزاع لا يكون الا في حالة ما اذا لم تقم السلطة خلال تلك المدة باي عمل في الارض المنتزعة « تونس في ٢١ مايه ١٨٩١ - م - ب ٩٣-١٨٠ »

اذا تمت الاعمال القانونية في انتزاع ارض للمصلحة العامة ووقع تامين القيمة بصندوق الاماين لامتناع المالك المنتزع عقاره من قبضه لم

يختار المجلس ستة منهم ورب الملك يختار ستة (١)
فان اتفقوا فالعمل على ما وقع عليه اتفاقهم او اتفاق
الاكثر منهم وان اختلفوا فالعمل على ما يريجه
الشيخ القاضي (٢) (٣)

بتعيين خبير واحد « تونس في ١١ مارس ١٩٨٥
م - ب ٩٥-٢٠٣ »

لا نص قانوني يعين جنسية مقررة للخبراء غير
الجنسية التونسية في حالة ما اذا كانت المالك
اروبيا « تونس في ٢١ مائة ١٨٩١ م - ب ٩٣-١٨٠ »
(١) للمحكمة الفرنسية ان تعين الخبراء عوضا
عن المالك الاروباوي الذي يمتنع من التعيين او
لا يجيب بشي على ذلك وهذا من جملة انظار المحاكم
الاستعجالي « تونس في ١٧ جوان ١٨٩١ م - ب
٩١-٣٣٦ »

ان اعمال الاختبار التي ينبغي عليها الحكم في
الاصل تكون صحيحة اذا صرح فيها انها وقعت
حال مغيب احد الطرفين الذي وقع استدعاؤه
كما يجب ويمكن اذا من حق الحضور للدفاع عن
نفسه لكنه لقصد التشكي امتنع من ذلك الحضور
واغتنام فرصته « تونس في ٢١ مارس ١٨٩٨ م - ب
٩٠٠-٣٣٣ »

ان مفاوضات الخبراء ليس لها قانونا صبغة
خاصة فنظرية احدهم الواردة على حدة يمكن
قبولها اذا ثبت انه حضر مع الاخرين لعملية
الاختبار وعايين المحل كما حضر على سماع
مقال الخصمين في آن واحد « تونس في ٢٥ جانفي
١٨٩٩ م - ب ٩٠٠-٣٣٣ »

(٢) هذه القضايا اصبحت من انظار المحاكم
العسكرية كما جاء بذلك الفصل ٢-م-م-ت

(٣) ان فكرة الخبراء في تعيين القيمة تجبر المحاكم
على الانضمام الى الاغلبية المطلقة واذا لم تحصل
هذه الاغلبية فللمحكمة حق تقدير القيمة بحسب
ضروف الحال الخاصة بالقضية وحكمه هذا يكون
ابتدائيا او نهائيا بحسب اصل الدعوى التي
يجريها على مقتضى القواعد العامة « ن-ق في ١٧
مارس ١٨٩٣ م - ب ٩٣-٢٢٤ » وتكرر صدور مثله
من تونس مرات

واذا امتنع المنتزع عقاره من قبول القيمة
المقدرة من الامناء فلم يحكمه نظرا لسرعة الامر

الفصل - ١٢ - اذا اشترى المجلس للمصلحة
العامة ملكا من ربه واخذ منه احتياجه وبقي منه
قطعة فلصاحب الملك الحق في اخذ جميع ثمن
المبيع بتمامه وتسليم الملك بجملة وتبقى تلك
القطعة ملكا للبلاد (١)

الفصل - ١٣ - لهذا المجلس النظر في تطبيق
المصلحة العامة للسكان على الاعمال المأمورين فيها
ويتوقف ذلك على عرضه علينا وامضاءنا له

الفصل - ١٤ - من المصالح العامة السكك
النافذة والطرق المشهورة والاسواق والبراحات

حق الاذن بافتكاح حوز العقار بعد تامين مقدار
يعينه المحاكم بصفة تحكيمية بصندوق الاماين
مع الاذن بتنفيذ حكمه بصفة وقتية « تونس
في ٢١ ديسمبر ١٨٩١ م - ب ٩٣-١٩٩ »
ان المحكمة الفرنسية لها حق فصل خلاف
بين الطرفين في شأن القيمة اذا كان الانتزاع متبعا
من طرف من هولنظرها « تونس في ٢١ مايه
١٨٩١ م - ب ٩٣-١٨٠ »

ولهذه المحكمة النظر الاعم عليهم كما لها
وحدها حق اتخاذ وسائل الصرامة ضدهم ولها
كل الحرية في تعيين مقدار القيمة اذا لم تحصل
فكرة الخبراء على اغلبية مطلقة لكن هذه الاغلبية
يكون لها السلطان على المسالة اذا ثبت انها
تمت وبالاخص اذا كان الخبراء على فكرة واحدة
« تونس في ١٤ جانفي ١٨٩٥ م - ب ٩٥-١٢٥ »

(١) هذه القاعدة لا تنطبق إلا على العقار الكائن
داخل المدينة والذي يصلح بعضه للمصلحة
العامة ولا يمكن اذا تمديدها وتطبيقها على
العقار الخارج المدينة ويمكن ان يقال فيه انه
فلاح « تونس في ١٤ مارس ١٩٠٠ م - ب ٩٠٠-٥٨٩ »
وتكرر صدور مثله

من انتزع العقار لغاياته ليس بمجبور على
دفع ثمنه المعين من المالك اذا كان المالك قد
اشط في طلب عوضه « تونس في ١٨ جانفي ١٨٩٣ -
م - ب ٩٣-٢٢٤ »

امر يتعلق بقانون التحية وتعريف ان لثم

الراحة مختص بذات الملك

١ المحجة ١٢٧٦ - ٢٠ جوان ١٨٦٠

التحية بتقبيل اليد عند الحضور في المواسم او
مطلق الايام من خصوصيات الملك لا يرخص فيها
الا لمن يذكر بعد

باي الاحمال اذا خرج بالمحله يحيى بتقبيل
اليد مادام بالمحله فاذا رجع لا يقبل هذه التحية الا
من آله ولا يحييه بها غيرهم

لكل واحد من آل بيتنا الملكي ان يحيى من
تقدمه في السن من آله بتقبيل يده ولا يقبل هذه
التحية من غير آله ولا يمد يده لاحد ولو كان من
خاصة خدمته واتباعه ولا يحييه احد بهذه التحية
للولد ان يبر والده بهذه التحية

اجلال الانسان لمن فوقه في الرتبة لا يكون
بالتقبيل ولو في الكتف وانما يكون بالقيام له عند
دخوله او مروره ويرد عليه السلام باشارة اليد
المشعرة بالاجلال

اذا حضر احد عند من فوقه في الرتبة يحييه
عند الدخول باشارة اليد فقط اظهارا لما يلزم رتبته
مع واجب الادب

على كل احد ان يعرف لمن فوقه حق التقدم
عليه من سماع اذنه وتلقيه بما يجب من الامثال
والاحترام ولزوم الادب بحضرته بما يناسب الرتبة
من غير اخلال بما يجب من الادب للرتبة .

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم
وزيرنا الارضى العمدة الاحظى نخبة الاركان

وخلاصة اهل الشان امير الامراء ابننا مصطفى
خزنه دار الوزير الاكبر اما بعد السلام عليكم
ورحمة الله فان التحية بتقبيل اليد للتعظيم من خواص
الملوك عرفا وقد توسع الناس فيها مع آنا وغيرهم
من رجال دولتنا توسعا ادى الى سامة وتعطيل
وغير ذلك فحجرنا ذلك عن غير المذكورين
بالفصول الاربعة اعلاه كائنا من كان تحجير احكامها
ولا عذر بعد هذا المنع لمن خالفه بمد يده للتقبيل او
قبل يد غيره واجلال اصحاب الرتب والمناصب
ومعرفة الادنى لحقوق من فوقه باق على حاله
والاداب الانسانية لا تمس بهذا الامر بل يزيدها
قوة فاشهر هذا الامر لسائر من لنظر وزاراتك
داخلها وخارجها ويحفظ هذا الامر في الوزارة
قانونا يرجع اليه ويعول عليه والسلام من الفقير
الى ربه تعالى عبده المشير محمد الصادق باشا باي
صاحب المملكة التونسية وفقه الله بمنه وكتب بسراية
باردو المعمور .

(١) امر في تاسيس الرائد الرسمي

في ذي المحجة ١٢٧٦ وفي جويلية ١٨٦٠

وبعدفانا كنا سرحنا الوجه التاجر الانكليزي
السينور ريشارد هولدمرنا مؤرخ بشاني عشر
جمادى الثانية سنة التاريخ لعمل مطبعة (٢) باللغة

(١) هذا الامر صدر في التاريخ اعلاه مخاطب به
مستشار الامور الخارجية ورئيس المجلس البلدى
اذ ذاك

(٢) وقد وقع تنقيح هذا الامر فيما يخص ادارة
المطبعة الرسمية وتخويلها الشخصية المدنية
بالامر المؤرخ في ٢٤ رمضان ١٢٧٨ وفي ١٥ جاذفي
١٩٠١ وفيما يتعلق بادراج الاوامر والقرارات وجعل

العربية وغيرها في حاضرنا تونس لما فيها من الفوائد التي لا تحصى ولا يفي بها العدد ولا تستقصى تطبع بها الصحيفة الدورية المعروفة بالجرنال لافادة عامة الناس بالاوامر الحكمية والاخبار المتجربة والاسعار الوقتية وحوادث الازمان في قواصي البلدان وغير ذلك مما يعم نفعه على شروط منها ان الناظر في احوالها وسائر امورها رئيس المجلس البلدي ومنها ان لا يتعرض لشيء من الامور السياسية الا اذا سوغه له الرئيس المذكور ومنها ان لا يطبع كلاما يتعلق باحد من الناس مما يشين العرض والمروءة ولو كان منقولاً من جرنالات البلدان فالذي تأمر به الآن ان تشرع في العمل بما تضمنه امرنا هذا الذي بيد التاجر المذكور وان تسمى صحيفة الاخبار باسم الرائد التونسي وان تخصص منها قسماً لذكر احكامنا الرسمية التي ترد اليكم بواسطة وزيرنا الاكبر وزير العمالة .

امر في ابطال عدة مجابي وابدالها

بقانون الزيتين

في ٦ ربيع الانور ١٢٧٧ وفي ١٢ اكتوبر ١٨٦٠

عشر الزيت

قانون الصاع والبلبة

المطالب الراجعة لدار الباشا

النص العربي يحتاج به لدى المحاكم التونسية والنص الفرنسي لدى المحاكم الفرنسية وقد تقرر ذلك باحكام الامر المؤرخ في ١٨ ربيع الاول ١٣٠٠ وفي ٢٧ جانفي ١٨٨٣ كما يجب ايضا مراجعته لامر الصادر من فخامة رئيس الجمهورية المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ .

العقوبة بالمال وهي المسماة بالخطية الحمد لله الذي قرن بالعدل العمران والصلاح وزكى به الاعمال والارباح ودفع به النجاح ووفق من شاء لاسباب النجاح ووعد المحسن بالاحسان لدار الفلاح والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الى سبل الرشاد بالتعريض والافصاح وعلى آله واصحابه الواضح فضلهم وضوح الصباح ما اشرق في افق السماء نجم ولاح . اما بعد افان قانن اداء الزيتون بسوسة وعملها الذي رتبة المقدس المرحوم المشير سيدي احمد باشا باي تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته في مقابلة اسقاط الفصول السبعة المذكورة اعلاها الصادرة به اوامره في ٤ جمادى الاولى ١٢٥٦ لسائر بلدان الساحل المسطرة على دفاتر الزيتون الاربعة في ١٠ ذي الحجة الحرام ١٢٥٦ لما تبينا اثممار غصن نجاحه وتفلج لنا فليج رباحه واشراق مصباح سداده وصلاحه وراينا فيه هناء الوطن على طول الزمن واثماره للعمران الحسن جددنا فيه امرنا هذا وامضينا وقررنا واثبتنا والزمن العمل بمقتضا طبق احكامه المقررة وتراثيه المحررة من اسقاط الفصول السبعة اعلاها وجعل الاداء على الزيتون (١) يؤديه ماله في كل عام (١) يراجع امجدول العام والتعليمات المؤرخان في ٢٠ ديسمبر ١٨٩٩ بالعدد الخامس وما يليه (انظر ايضا باب العمال)

(١)
 وتقسيم الزيتون الى (٢)
 وبيان الانواع المذكورة بهذا الوطن مسطر بهذا
 الدفتر وبالتسعة دفاتر المكملة له المؤرخة بالتاريخ
 وجميعها مبين عدده يومية وزارة المال (٣) بدولتنا
 المحررة على مقتضى ما هو محرر اسفل هذا وهي
 بيد العامل ونسخها باربعة ازمة مؤرخة بالتاريخ
 ايضا وعددها فيما ذكر ما هو محرر اسفله ايضا
 وهي بالوزارة المذكورة فالاول يؤدي عوده (٤)

 هذا في الذي يثمر (٥) اما الناشيء الذي لم يبلغ حد
 الاطعام فان عوده يرسم ولا يؤدي شيئا الا اذا اثمر
 فيلحق
 ومن لا زيتون عنده فلا قانون عليه والانسان
 يؤدي على حسب ما لديه كفى الضعيف القيام بسد
 خلته ومعاناة معيشته ومصلحة هذه السياسة اوضح
 من الصبح وغنية عن الشرح لا يدخلها تطفيف
 ولا حيف ولا تمييز مشروف على شريف سوين
 في ذلك بين كبيرهم وصغيرهم وجليلهم وحقيهم

(١) كان الاداء يدفع عن كرتين حسب اصل
 الوضع الذي جاء به هذا الامر واصبح يدفع عن
 كرة واحدة على مقتضى ما صرح به الفصل ٢- من
 الامر المؤرخ في ٢٦ شعبان ١٣١٩ وفي ٨ ديسمبر ١٩٠١
 (٢) كان تقسيم الرياتين حسب الاصل ثلاثة
 انواع وقد اصبح عشرة كما ذلك بالامر المؤرخ في
 ٢٠ ديسمبر ١٩١٩

(٣) اي ادارة المال العامة اليوم

(٤) تغيير الاداء المعين بهذا الامر بما جاءت به
 الاوامر الموالية والتي ستدرج في ابانها

(٥) يراجع فقرة ٣- من فصل ٣- من الامر المؤرخ
 في ١٥ رجب ١٣١١ وفي ٢٢ جانفي ١٨٩٤

وان لنا الفرق بين المحرر والرعية فالكل عيال الله
 ولهم حرمة مرعية لانه بفضله استرعانا جماعتهم
 ووهب لنا طاعتهم وارقا استطاعتهم وحرم علينا
 اضاعتهم فما نأخذ منهم ندفعه في مصالحهم عنهم والله
 يصلح اعمال العباد بفضله ومنته ويجازينا على نيتنا
 يوم يسئل كل راع عن رعيته وامرنا بقراءة هذا
 الرقيم على جمعهم حتى يتقرر في قلوبهم وسمعهم
 ويحفظ كل بلد هذا الامر في جامع ملائمتهم ليبقى
 لهم حجة على سهل هذه الحجة والله يحكم لامعقب
 لحكمه والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده المشير
 محمد الصادق باشا باي وفقه الله .

✕ امر يتعلق بنظام البلاد السياسي

في ١٥ شوال ١٢٧٧ — وفي ٢٦ افريل ١٨٦١

قانون الدولة التونسية وفيه ابواب ١٣

الباب الاول في قانون آل بيت المملكة الحسينيين

وفيه فصول ٨

الفصل ١ - اكبر هذا البيت الحسيني هو

الذي يتقدم لولاية المملكة عند انقضاء سلفه على عادة
 آله المقررة المألوفة ولا يتقدم صغير على كبير الا
 لعذر يعجزه عن خدمة المملكة

الفصل ٢ - جميع ما يقع في بيت الملك من

ولادة ووفاة يكون في زمامين مصححين من
 الوزير الاكبر واحد الزمامين يبقى في خزائن

الوزارة (١)

(١) جاء الامر المؤرخ في ٢٦ افريل ١٩٢١ المحدث
 لوزارة العدلية باناطة امر ضبط احالة المسدنية

الفصل - ٣ - المتولي من هذا البيت الحسيني هو الذي له النظر في آله بحيث لا يتصرف احد منهم في ذاته او ماله (١) الا باذنه وحكمه معهم حكم الوالد مع صغار بنيه له عليهم حق الابوة ولهم عليه حق البنوة.

الفصل - ٤ - لكبير هذا البيت المتولي بمقتضى ماله على آله من حقوق الابوة ان يجزيهم على ما يرضيه منهم مما يناسب مقامهم العالي ويلزمهم لما يراه من المصلحة لذواتهم ومقاماتهم ويبتهم ويجب عليهم طاعة الابن لايه.

الفصل - ٥ - لا يتزوج احد من هذا البيت الحسيني ذكرا او انثى الا باذن الكبير المتولي.

الفصل - ٦ - (٢) اذا وقعت نازلة في هذا البيت الحسيني تخص آله في انفسهم من مخالفة قانون بينهم او نحو ذلك مما يخص آل فللكبير البيت المتولي ان يعقد مجلسا يرأسه بنفسه او من يعينه من كبار آله واعضاؤه واحد من آله الوزراء المباشرين واهل مجلسه الخاص وحسبهم تلخيص النازلة وایضاح تقريرها فان ظهرت لهم المخالفة يكتبون ان السبد

الباي فلان متوجه عليه اللوم ويرفعون ذلك للمتولي وله النظر في تربية آل بيته بما يسراه من وجوه الجزء

الفصل - ٧ - (٢) من ادعى ان احد من هذا البيت حفي عليه وكانت الجناية خفيفة فللملك ان يعين لها مجلسا وقتيا يرأسه بنفسه او كبير آله عند تعيينه واعضاؤه الوزراء المباشرين واهل مجلسه يحرمون الشكاية وحجبها فان ظهر لهم صدقها يكتبون في التقرير ان هذه الشكاية قامت الحجة على صدقها ويرفعونه الى الملك وهو الذي يعين ما يقتضيه نظره في الجزء

الفصل - ٨ - (٢) اذا صدرت جناية ثقيلة من احد من هذا البيت الحسيني تعم او تخص لا يتوجه النظر فيها الى مجلس الجنایات والاحكام العرفية وانما يعقد لها الملك مجلسا يرأسه بنفسه او اكبر آله واعضاؤه الوزراء المباشرين واهل المجلس الاكبر للنظر في تقريرها بما يجب وتقرير حكمها الثابت في الجنایات ويرفعون ذلك الى الملك مصححا بخط الرئيس وكافة الحاضرين وللملك النظر في الامضاء والتخفيف

لسادة مكاسب امراء البيت وف - ٣ - من الامر المؤرخ في ٨ جوان ١٨٨٣ وف - ٣ - من الامر المؤرخ في ١ - اوت ١٨٩٨

(٢) لم نعتز بعد البحث على نص صريح في نسخ احكام الفصول - ٦ - ٧ - ٨ - اعلاه وبالاخص الفصل الثامن غير ان عبارة القانون اجرائي التونسي يفصله الاول مطلقة في تعميم تطبيقه على كل رعايا امير البلاد بصفة ربما دلت على نسخ هذا الفصل على ان سمو الملك دام علاه هو الذي يرفع اليه الامر وهو بصفته صاحب اليد التشريعية المخير في الاذن بكيفية التتبع والاجراء خصوصا والمحكم تحكم نيابة عن سموه وباسمه العلي.

للعائلة الملوكية الفخيمة بعهد جناب المولى وزير العدلية كما سنراه في بابه

(١) ان امراء البيت الحسيني لهم مبدئيا حق التعاقد حيث اندثر مفعول المنشور الذي كان اصدرة سمو الباي الى قناصل الدول في ٢١ ديسمبر ١٨٥٩ المصروح به ان امراء البيت ليس لهم حق التصرف لذلك لا يمنع الامراء من حق التعاقد الا بنص امر خاص ونتيجة ذلك ان جميع اعمال الامراء التعاقدية السابقة عن الامر الذي سلب منهم حق التصرف في اموالهم كلها صحيحة لا طعن فيها (جرائر - ٧ - ١١ - ٩١ - م - ب - ٩٢ - ٤٣) يراجع ايضا الامر المؤرخ في ١١ جوان ١٩٠٢ المتعلق

الباب الثاني فيما للملك من الحقوق وما عليه (١) والبحرية وعند الحرب وشروط الصلح والمعاهدة والتجارة (١).

وفيه فصول ١٠

الفصل - ٩ - على الملك عند ولايته ان يحلف بالله وعهده وميثاقه ان لا يخالف شيئا من قواعد عهد الامان ولا شيئا من القوانين الناشئة منه وان يحفظ حدود المملكة وتكون يمينه جهرا بمحضر اهل الحل والعقد وهم اهل المجلس الاكبر واهل المجلس الشرعي وبعد اليمين يقبل البيعة ولا يتم له امر بدون هذه اليمين وان خالف القانون بعد الولاية عمدا فعقده بيعته منحللة.

الفصل - ١٠ - لكل من يقوم بامر هذه المملكة ان يحلف كل ذي خطة عسكرية او سياسية وصورة يمينه والله اني اطيع القوانين الناشئة من عهد الامان واوفي بحقوق الملك

الفصل - ١١ - الملك مسئول في تصرفاته للمجلس الاكبر ان خالف القانون.

الفصل - ١٢ - للملك ان يتصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء (٢).

الفصل - ١٣ - للملك رئاسة العساكر البرية

الفصل - ١٤ - للملك ان يقلد رئاسات خدمته

لمن شاء من متأهلي اهل المملكة بحسب ما يظهر له وله ان ينزع تلك الرئاسة متى شاء.

الفصل - ١٥ - للملك ان يعفو عمن شاء من الجرائم اذا لم يتعلق بذلك حق للغير.

الفصل - ١٦ - للملك تعيين جميع الوظائف واصدار الترايب والاوامر الضرورية لتنفيذ القانون (٢).

الفصل - ١٧ - كل واحد من رجال الدولة وعساكرها واعوانها اذا صدرت منه مزية في خدمته تقتضي الاحسان عليها ويعرضها الوزير على الملك له ان يجازيه عليها بما يراه مناسبا ويكون ذلك من المقدار المعين من المال للاحسان اما من صدرت منه خدمة مهمة للوطن في دفع ضرر او جلب نفع للملك ان يأمر المجلس الاكبر بالنظر فيها هل يستحق عليها جزاء مرتبا او لا يستحق ويمضي الملك ما اقتضاه نظر المجلس في تعيين القدر والكيفية.

الفصل - ١٨ - غير الامور المذكورة في

الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الاكبر يمضيها الملك ويكتفي فيها برأي وزرائه المباشرين.

(١) يراجع معاهدة باردو الواقعة في ١٢ مايو ١٨٨١ بباب المعاهدات

(٢) يراجع فصل - ٢ - من الامر المؤرخ في ٤ فيفري ١٨٨٣ المتعلق بترتيب الادارة العاصمة وكذا الامر المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ المتعلق بادرا الاوامر النصوص القانونية

(١) تنبيه : ادرجنا هذا الامر بدون حذف ولا تغيير في اغلب فصوله ايفاء بالوعد الذي تعهدنا به في تمهيدنا من جهة ونظرا لاهمية هذا النص التاريخي وتنويعا بشأنه لذلك سعينا وراء افادة القراء ولم نهمل ما عسى ان يكون قد اندثر منه في العمل والتطبيق وهو امر احدث بروزه في ابانه رجة في الدوائر السياسية جعلت له صبغة خاصة اكسبته على ما يظهر ثوب الاتفاقات الدولية

(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٢٩ جوان ١٨٨٣ والمعاهدة الواقعة بالمرسى في ٨ جوان ١٨٨٣ بباب المعاهدات

الباب الثالث في ترتيب الوزارات والمجلس الأكبر

ومجالس الحكم (١) وفيه فصول ١٠

الفصل - ١٩ - الوزارة هي أول الخطط في

الدولة

الفصل - ٢٠ - الوزراء يتصرفون عن اذن

الملك وهم المسؤولون من المجلس الأكبر

الفصل - ٢١ - المجلس الأكبر لحماية حقوق

الملك وحقوق السكان والمملكة

الفصل - ٢٢ - مجلس الضبطية لفصل النوازل

الخفيفة

الفصل - ٢٣ - مجلس الجنايات والاحكام

العرفية لفصل جميع النوازل عدا الامور العسكرية والمتجربة

الفصل - ٢٤ - مجلس التحقيق ترفع له الشكايات

الواقعة من حكم مجلس الجنايات والاحكام العرفية ومن مجلس التجارة

الفصل - ٢٥ - مجلس التجارة لفصل النوازل

المتجربة

الفصل - ٢٦ - مجلس الحرب لفصل جميع

النوازل العسكرية

الفصل - ٢٧ - الاحكام التي تصدر من ساير

المجالس المرتبة لا تكون الا على مقتضى القوانين المجموعة لهم

الفصل - ٢٨ - وظيفة اعضاء مجلس الجنايات

والاحكام العرفية ومجلس التحقيق لا يعزل صاحبها الا بذنب يقتضي عزله في المجلس ويجري العمل في شانهم في المدة الاولى على ما في الفصل ٥ من تركيب مجلس الجنايات والاحكام العرفية.

الباب الرابع في دخل الدولة وفيه فصول ٣ (١)

الفصل - ٢٩ - يعين من دخل الدولة مقدار

من المال للمنصب الملكي وهو مليون ومائتا الف ريال في السنة الواحدة (٢)

الفصل - ٣٠ - يعين من دخل الدولة مقدار

من المال لآل الملك وهو لكل واحد من السادات البيات ستة وستون الف ريال في العام الواحد ولكل واحد من السادات البيات الغير المتزوجين الذين في حجر والديهم ستة آلاف ريال في العام الواحد فاذا توفي والدهم ياخذ اثني عشر الف في العام حتى يتأهل فاذا اراد التزوج ياخذ خمسة عشر الف ريال لجميع ما يلزم لتزويجه من المصاريف ولكل واحدة من بنات السادات البيات المتزوجات عشرون الف ريال في كل عام وكذلك اذا كانت ايما ولكل واحدة من بنات السادات البيات الغير المتزوجات اللاتي في حجر والدهن ثلاثة آلاف ريال في العام اما اذا توفي والدهن فان الواحدة تاخذ ثمانية آلاف

(١) ادرج هذا الباب على حاله تحت القيود السابقة وهو يتضمن القواعد الاساسية في هذا الشأن

(٢) تغيير هذا المقدار بالاوامر احدثته كمناسير اراجع في باب - تراجع معاهدة المنرسى بباب المعاهدات المؤرخة في ٨-١٢-٨٣ والاامر المؤرخ في ١٢-٥-٢٦ (ف) والاامر المؤرخ في ١٢-٥-٢٠

(١) احكام هذا الباب تغيير جلها بالقوانين الرجعية والعسكرية وغيرها الصادرة فيما بعد والتي سترها في بابها وقد ادرجناها نظر الاهميتها كما اسلفناه في التعليق على الباب قبله.

ريال حتى تتأهل واذا ارادت الزوج تأخذ خمسين الف ريال لتجهيزها ولكل واحدة من ازواج الملوك المرحومين اثنا عشر الف ولكل ايم من زوجات السادات البيات ثمانية آلاف ريال في العام الواحد

الفصل - ٣١ - الباقي من دخل الدولة بعد تعيين المقادير المذكورة بالفصلين قبله يكون لعساكرها وعمالها واعوانها ومصالحها العامة وحصونها ومهماتا الحرية برية او بحرية وغير ذلك مما فيه نفع للمملكة اي نفع كان ويكون ذلك على يد الوزراء المباشرين على مقتضى الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الاكبر .

الباب الخامس في ترتيب خدمة الوزارات وفيه

فصول ١٢ (١)

الفصل - ٣٢ - تصدر قوانين بموافقة الملك والمجلس الاكبر لتعيين خدمة كل وزير وتعاطي خدمته مع متوظفي الدولة او مع نواب الدول الاجانب وترتيب خدمة الوزارة الداخلية

الفصل - ٣٣ - تصرف الوزير ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم له الرخصة في تنفيذه من غير اذن خاص من الملك في جزئياته لدخوله في عموم خدمته وقسم يعرضه على الملك مما اصوله محررة في القانون على صورة رأي لياخذ في تنفيذه اذن الملك وقسم يلزم عرضه على المجلس الاكبر عن اذن الملك وهو الامور المقررة في الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الاكبر

الفصل - ٣٤ - الوزير مطلوب للدولة في القسم الاول من الفصل قبله ان خالف القانون وفي

(١) تغييرت جل فصوله

القسمين الاخيرين بالامضاء فقط ومستشار الوزارة مطلوب في تنفيذ الامر الصادر من الوزير في ترتيب خدمة الموظفين في الوزارة وفي صحة التلاخيص والتقارير في النوازل التي يعرضها على الوزير وفي تنفيذ الاذن الصادر من الوزير على مقتضاها وفي الامور التي يحضرها هو بنفسه من غير احتياج فيها لاذن الوزير على مقتضى ماله من الرخصة في قانون الخدمة .

الفصل - ٣٥ - على كل وزير ان يجعل ترتيبا لاجراء خدمته داخل وزارته لتسهيلها وضبط حججها ودفاترها بما يراه صالحا ومخالفته من اهلها ذنب ويلزم ان يكون هذا الترتيب معلوما لكل احد وانما يجب عليه لمتوظفي الوزارة لانهم المطالبون باجرائه ويمكن ابدال هذا الترتيب او التغيير فيه بحسب ما يظهر للوزير والمستشار مطلوب للوزير في تنفيذ الترتيب المذكور .

الفصل - ٣٦ - كل وزير له النظر في انتخاب سائر المتوظفين في خدمة وزارته بامضاء الملك وان لم يصلح به احد المتوظفين في خدمته يرفع امره الى الملك ليمضي رأي الوزير في ذلك .

الفصل - ٣٧ - سائر متوظفي الوزارة من مستشار وغيره مطلوبون للوزير في سائر خدمتهم الفصل - ٣٨ - على الوزير ان يكتب بخطه في كل مكتوب يصدر من الملك فيما يتعلق بخدمة وزارته .

الفصل - ٣٩ - كل وزير ظهرت له مصلحة يعود نفعها على البلاد مما له تعلق بخطته يحضرها في تقرير يبين فيه الاسباب الداعية لذلك والفائدة

التي تحصل منه ويعرضه على الملك ليأمر بعرضه على المجلس الأكبر .

الفصل - ٤٠ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية من بعض الموظفين بوزارته او ممن لنظرها يجب عليه ان ينظر في الشكاية بما يمكن به التوصل الى معرفة الحق ولو لم يكن على عادات مجالس الاحكام في كيفية التقارير لان نظر الوزير في ذلك نظر آمر في فعل مأمورة ليس نظر مجلس حكم وعند ثبوت الحق يرفع الضرر عن الشاكي وللشاكي ان لم ينصفه الوزير ممن لنظره بعد مضي مدة اكثرها شهرا ان يرفع تقرير شكايته للمجلس الأكبر

الفصل - ٤١ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية وعلم انها رفعت للملك لا يباشر فصلها قبل ان يعلم ما صدر من الملك فيها .

الفصل - ٤٢ - شكايات الرعية من العمال والعمال من الرعية فيما يتعلق بخدمة العمل السياسية يقع تقريرها والنظر في حججها بوزارته ومنها تعرض على الملك بمجلسه .

الفصل - ٤٣ - جميع ما يعرض على الملك من وزرائه او من المجالس يكون بالكتابة وكذلك ما يصدر من الملك لوزرائه او للمجالس يكون بالكتابة ولا حجة بغير الكتابة .

الباب السادس في تركيب اعضاء المجلس الأكبر

وشروطه (١) وفيه فصول ١٦

الفصل - ٤٤ - المجلس الأكبر مركب من ستين عضوا في الأكثر الثلث منهم يكون من الوزراء

(١) تنبيه : يؤخذ من تأسيس المجلس الشوري الذي خلفه المجلس الكبير وبالأصح الأكبر الحالي

ومن المتوظفين في خدمة الدولة سواء كانوا في الخدمة العسكرية او السياسية والثلثان من اعيان اهل المملكة ممن يشهد لهم بالكمال والوجاهة ويلقب كل واحد من اعضاء هذا المجلس بمستشار المملكة ويكون للمجلس من الكتاب على قدر الحاجة

فصل - ٤٥ - الملك بموافقة وزرائه ينتخب هذا المجلس في اول الامر .

الفصل - ٤٦ - مدة خدمة مستشاري المملكة في المجلس الأكبر سواء كانوا من متوظفي الدولة او من اهل المملكة عدا الوزراء خمس سنين ثم يقع تبديلهم عند تمام المدة المذكورة الخمس في كل عام بالقرعة هذا في الاعضاء غير الوزراء وبعد العشر سنين الاولى يخرج السابق على حسب الترتيب في كل عام .

الفصل - ٤٧ - المجلس الأكبر عند ابتداء خدمته ينتخب بموافقة الملك اربعين ركنا من اعيان اهل المملكة بحضور جميع الاعضاء وتقييد اسماءهم ويمضي فيها الملك وتبقى في المجلس ليؤخذ منهم بالقرعة عوض من يتبدل او ينقص من اهل المملكة من الاعضاء في كل عام .

الفصل - ٤٨ - اذا بقي من الاربعين المهيئين للدخول في المجلس ربعهم ينتخب كمال الاربعين عضوا في المجلس بحضور سائر اعضاءه ليكون منهم عوض من يتبدل او ينقص كما ذكر في الفصل قبله وهلم جرا .

ما يدل على ان فصول هذا الباب نسخت ضمنيا على ان المجلس الحالي وان كان مغايرا لسميه في دائرة النظر وفي المأمورية فانه يكاد يتفق معه في عدد النواب وكيفية انتخابهم

الفصل - ٤٩ - الملك ينتخب بمجلس وزرائه
من اعيان متوظفي الدولة اعضاء عوض الخارجين
من متوظفي الدولة من اعضاء المجلس الاكبر عند
وقوع التبدل في كل عام على نسبة عددهم وهلم جرا
الفصل - ٥٠ - اعضاء المجلس الاكبر لا يعزل
احد منهم في المدة المعينة في الفصل ٤٦ الا لذنوب ثبت
بالمجلس

الفصل - ٥١ - للمجلس عند انتخاب الاعضاء
للعوض عن الذين تمت مدة خدمتهم ان ينتخب من
خدم عضوا في المجلس وخرج عند انتهاء مدته سواء
كان من المتوظفين في الدولة وسلم في وظيفه او من
اهل المملكة بشرط ان تمضي خمسة اعوام من يوم
خروجه

الفصل - ٥٢ - لا يمضي رأي من المجلس الا
بمحضر اربعين عضوا فاكثر

الفصل - ٥٣ - يكون العمل في المجلس على
رأي الاكثر منهم فان تساوا في العدد يكون العمل
على رأي القسم الذي فيه الرئيس

الفصل - ٥٤ - ينتخب من اعضاء المجلس
الاكبر قسم للنظر في الامور المعتادة الجارية كالاشارة
بالرأي فيما يعرض عليه من الملك او الوزراء من
النوازل التي لا تتوقف على موافقة جميع اعضاء
المجلس الاكبر او غالبهم مثل تهذيب الامور وترتيب
النوازل التي يلزم عرضها على المجلس الاكبر وتعيين
وقت اجتماع المجلس ونحو ذلك ومحل المجلس
الاكبر

الفصل - ٥٥ - يكون هذا القسم المشار اليه

في الفصل قبله مركبا من رئيس ونائبه وعشرة من
الاعضاء منهم الثلث من متوظفي الدولة
الفصل - ٥٦ - لا يمضي رأي هذا القسم في
الامور التي يباشرونها اذا لم يحضر من مجموعهم
سبعة اعضاء بشرط ان يكون فيهم رئيس القسم او
نائبه

الفصل - ٥٧ - ينتخب الملك من المجلس الاكبر
ركنين ممن يصلح للرئاسة بهذا المجلس احدهما
يجعله رئيسا والثاني يجعله كاهيته
الفصل - ٥٨ - ينتخب الملك من المجلس الاكبر
ركنين ممن يصلح للرئاسة احدهما يجعله رئيسا
بالقسم المكلف بالامور المعتادة من المجلس الاكبر
والثاني كاهيته

الفصل - ٥٩ - خدمة اعضاء المجلس الاكبر
لوطنهم لا مرتب لها

الباب السابع في اصول خدمة المجلس الاكبر

وشروطه وفيه فصول ١٠

الفصل - ٦٠ - المجلس الاكبر هو المحافظ
على العهود والقوانين والحامي لحقوق جميع السكان
والمانع من وقوع ما يخالف او يضعف اصول
القوانين وكل ما يقتضي عدم مساواة الناس لدى
الحكم ويقبل شكاية المحكوم عليه من مجلس
التحقيق ليطبق الحكم على القانون اذا كانت النازلة
في جناية وهو القاطع لسائر اعدار المحكوم عليه
كما يمنع عزل احد اعضاء مجالس الاحكام الا لذنوب
ثبت عندهم واقتضى ذلك الذنب عزله.

الفصل - ٦١ - المجلس الأكبر اذا رفعت له شكاية محكوم عليه من مجلس التحقيق وكانت النازلة في جناية عليه ان يعين مجلسا من اعضاء اقله اثنا عشر عضوا للنظر في الحكم هل هو مطابق للقانون ام لا فان رأى الحكم تام الشروط مطابقا للقانون يحكم بصحته وبحكمه تنتهي النازلة ويقطع عذر المحكوم عليه وان رأى مخالفة يرجع النازلة لمجلس التحقيق ويبين له وجه المخالفة ليعيد النظر في الحكم بما حكم به والا تجتمع اعضاء المجلس الأكبر كلهم ولا يتخلف الا من له عذر يمنعه من الحضور وما يقع عليه اتفاق الأكثر يمضي .

الفصل - ٦٢ - على المجلس الأكبر ترتيب ما تظهر في المصلحة للدولة والمملكة وعرض ذلك على الملك فاذا امضاه الملك بمجلس وزرائه يلحق بالقوانين .

الفصل - ٦٣ - لا يمكن احداث قانون جديد في حكم او زيادة في اداء او تنقيص منه او ابدال قانون ولو باصلاح منه او زيادة او نقص في المرتبات او صرف اي مصرف كان او زيادة في عسكر او مهمات برية او بحرية او احداث شيء لم يتقدم نظيره او عزل موظف في الدوة لدنب يقتضي طرحه من الخدمة او فصل نازلة بين المتوظفين من النوازل التي لم تذكر في هذا القانون او فهم عبارة في القانون اذا وقع الخلاف في الفهم او بعث عسكر لغصب جهة لا يمضي شيء مما ذكر الا بعد عرضه على المجلس الأكبر والمباحثة فيه وفي اسبابه المقتضية له وموافقة الأكثر .

الفصل - ٦٤ - للمجلس الأكبر النظر في تصحيح محاسبات الوزراء عن العام الماضي هل صرفوا على الوجه المقرر لهم في قانون خدمتهم ام لا وما يطلبونه للمصروف في السنة المستقبلية بعد التأمل في دخل المملكة في تلك السنة ليتعين منه ما يلزم وما لا يلزم ومقدار ما يتعين لكل وزارة بحيث لا يمكن لاحد ان يصرف شيئا زائدا على المقدار المعين له ولا في غير الامور المعينة له ولا تمضي جميع هذه الامور المقررة الا بعد موافقة ارباب المجلس او اكثرهم عليها .

الفصل - ٦٥ - للملك بموافقة المجلس الأكبر ان ينقل مصروفا معيننا لجهة في مدة العام الى جهة اخرى اهم منها

الفصل - ٦٦ - كل من يدعي مخالفة وقعت في القانون سواء كانت المخالفة من الملك او من غيره يرفع دعواه للقسم المكلف بالامور المعتادة من المجلس الأكبر وعلى القسم المذكور ان يجمع لذلك المجلس الأكبر في مدة ثلاثة ايام بحيث لا يتأخر الاجتماع اكثر من المدة المذكورة هذا اذا كان المجلس غير مجتمع اما اذا كان مجتمعاً فالنازلة تنشر في الحين للنظر فيها

الفصل - ٦٧ - محل اجتماع المجلس الأكبر سراية المملكة بالحاضرة

الفصل - ٦٨ - لا بد من اجتماع المجلس في المحل كل خميس من الاسبوع مدة ساعتين انتهاؤهما قبل الزوال بساعة والاجتماع بغيره من الايام يكون على حسب النوازل

الفصل - ٦٩ - محل اجتماع المجلس الأكبر

هو المحل المعد لحفظ اصول القوانين وعلى هذا
مهما امضى الملك قانونا يرفع الى هذا المحل لينسخ
في الدفاتر ويحفظ الاصل الممضي من الملك بعد
ان ياخذ منه الوزير المكلف بامضائه نسخة

الباب الثامن في فصل الجنايات التي تصدر من

موظفي الدولة حال مباشرتهم لخدمتهم وغير ذلك (١)

وفيه فصول ٤

الفصل - ٧٠ - اذا وقعت شكاية من وزير في
امر لا يتوصل اليه الا بالخطأ او اتهم بمخالفة للقانون
فالنزلة تعرض بالمجلس الاكبر بجميع حججها
والمجلس يعين حكمها من القانون من عزل او دفع
مال معين في القانون اما التي يترتب عليها عقاب ثقيل
فالحكم فيها بمجلس الجنايات والاحكام العرفية

الفصل - ٧١ - اذا وقعت شكاية من احد
المأمورين في الدولة غير الوزراء مما يتعلق باموريته
وبها توصل الى سبب الشكاية فانها تعرض على الوزارة
الراجع لها نظره ومنها تعرض على المجلس الاكبر
ليطبق حكمها من القانون اما اذا بلغت للعقوبة
الثقيلة من نفي او سجن مغلظ او كراكة او قتل
فالحكم فيها بمجلس الجنايات والاحكام العرفية

الفصل - ٧٢ - اذا صدرت جناية شخصية من
وزير او من اعضاء المجلس الاكبر او غيرهم من

(١) تنبيه : مشتملات هذا الباب اصبحت
موضوع الترتيب الادارية الحديثة ونظام الموظفين
وما خرج عنها صار من باب الجنايات التي نص
على عقابها القانون التجاري التونسي كما استرأه
في بابه

سائر المأمورين في الدولة فالحكم فيها من مجلس
الجنايات بشرط ان لا يطلب الجاني الا بعد اخذ
الرخصة من المجلس الاكبر الا اذا كانت النازلة مما
يفوت بفوات الوقت فله ان يوقف الجاني ويعلم
المجلس الاكبر لياخذ منه الرخصة

الفصل - ٧٣ - اذا وقعت شكاية ممن ذكر
بالفصل قبله وكانت شكاية مالية لا تقتضي حضور
المشتكي به بنفسه كأن اشترى شيئاً وعينه قائمة وتادد
عن دفع الثمن فليجلس الجنايات والاحكام العرفية
ان يحكم عليه بما يقتضيه القانون من غير اخذ
الرخصة من المجلس الاكبر .

الباب التاسع في ضبط مدخول الدولة ومصرفها (١)

وفيه فصول ٣

الفصل - ٧٤ - على وزارة المال ان تعرض على
الوزير الاكبر دخل المملكة وخرجها في كل سنة
ماضية وتعرض عليه دخل المملكة عن السنة القابلة
بجميع البيان .

الفصل - ٧٥ - على سائر الوزارات ان تعرض
على الوزارة الكبرى سائر مصاريفها في العام الماضي
مما قبضت وتعرض عليها ما يلزمها في العام المستقبل
مثاله في محرم سنة ١٢٧٧ تعرض تفصيل حسابها
على سنة ١٢٧٦ وما يلزمها لمصرف سنة ١٢٧٨

الفصل - ٧٦ - على الوزارة الكبرى ان تعرض
سائر الحسابات وحججها كما تلقتها من الوزارات

(١) تنبيه : فحوى هذا الباب يشاكل تقريرا
ما يجري به العمل الان في كيفية تحضير لائحة
الميزان السنوي للدولة وعرضه على مناقشة
المجلس الاكبر الحالي

على المجلس الأكبر مستوفي البيان ليتأمل فيها كما في

الفصل ٦٤

الباب العاشر في ذكر مراتب الولايات (١)

وفيه فصل واحد

الفصل - ٧٧ - الخطط السياسية في الدولة
تنقسم الى ست مراتب وهي مقيسة على الخطط
العسكرية اولها مرتبة امير الامراء وسادسها
رتبة بيناشي وايضاح موازاتها مقرر في قانونها .

الباب الحادي عشر في المتوظفين على الاطلاق ومالهم

وما عليهم وغير ذلك وفيه فصول ٨ (٢)

الفصل - ٧٨ - كل واحد من اهل المملكة
التونسية لم تصدر منه جناية تشين عرضه او تنقص
مروءته الانسانية وحكم عليه بسببها من المجلس
بسجن مغلظ له الحق في سائر منافع الوطن والدولة
من الخطط والخدم اذا كان اهلا .

الفصل - ٧٩ - كل اجني يباشر خدمة في
المملكة التونسية يجري عليه قوانينها ما دام في الخدمة
وكذلك اذا تعلق به نازلة صدرت منه مدة مباشرة
للخدمة المذكورة ولو بعد انفصاله من الخدمة تجري
عليه الاحكام المذكورة في خصوص ذلك

الفصل - ٨٠ - كل موظف سياسي او عسكري
خدم الدولة ثلاثين سنة وخرج من الخدمة له مرتب

(١) لا زال العمل جاريا بهذا الباب

(٢) تضمن هذا الباب القواعد الاصولية التي
استمدت منها الاوامر الصادرة في ضبط احوال
الموظفين والتي ادرجنا آخرها بصحيفة ٣٤ وما
بعدها من مجموعة ١٩٣٦

عن تقاعده على ما يتحرر في قانون مخصوص .

الفصل - ٨١ - كل ذي رتبة سياسية او عملية
في الدولة لا يعزل عقابا الا لذنب فعلي او قولي
ينافي الامانة في خطته ويثبت ذلك في المجلس الأكبر
فاذا ثبتت في المجلس براءته فهو على منصبه ويجري
على من اتهمه بباطل العقوبة المقررة في الفصل من
قانون الجنايات (١)

الفصل - ٨٢ - الجناية التي عقوبتها ثقيلة تؤلم
البدن وتشين العرض المعينة من مجلس الجنايات
والاحكام العرفية تقتضي العزل من الخطط .

الفصل - ٨٣ - اذا استعفى موظف من خدمة
الدولة يكتب طلبه ذلك ويقبل استعفاؤه

الفصل - ٨٤ - كل متوظف في الدولة وقع
عليه الحكم من المجلس بالانتقال الى غير بلد عمله
او غير عرشه او السجن في دين (٢) ونحوه او اداء
مال عن فعل اقتضاه لا يحصى اسمه من ديوان
الخدمة لهذه الاسباب .

الفصل - ٨٥ - كل ذي رتبة عسكرية او
سياسية في الدولة مطلوب بما ينشأ من تصرفه في
خدمته بسبب خيانة او اخذ رشوة او مخالفة قانون
مكتوب او اذن مكتوب ممن هو لنظره (٣) .

(١) الادعاء باطلا جاء بعقابه ف - ٢٤٨ - ق ج ت
(٢) ابطال الحكم بالسجن في الديون وبقي حق
الاجير فيها متى توفرت شروط الفصل ٢١٤ - م م ت
(٣) جاء القانون الجنائي التونسي بنصوص
العقاب المستوجب على مثل هذه الجنايات
بفصوله - ٨٣ - وما بعده و - ٩٥ - وما بعده بقطع
النظر عما يترتب من المسؤولية المدنية التي
جاء بها ف - ٨٣ - وما بعده م - ١ - ع

الباب الثاني عشر فيما لاهل المملكة التونسية من

الحقوق وما عليهم وفيه فصول ١٩

الفصل - ٨٦ - كل واحد من اهل المملكة التونسية سواء ولد بالحاضرة او غيرها من البلدان والقرى ونواجع العربان على اختلاف الاديان له من الحق ان يكون آمنا على نفسه وعرضه وماله كما هو المفتوح به في عهد الامان

الفصل - ٨٧ - جميع رعايانا على اختلاف الاديان لهم الحق في الوقوف على دوام اجراء قانون المملكة وسائر القوانين والاحكام الصادرة من الملك على مقتضى القوانين ولهم معرفتها بلا حرج ولا منع والشكاية للمجلس الاكبر من عدم اجرائها ولو في حق غير الشاكي

الفصل - ٨٨ - سائر اهل المملكة على اختلاف الاديان بين يدي الحكم سواء لا فضل لاحد على آخر بوجه من الوجوه يجري حكم هذا القانون على اعلا الناس مع ادناهم من غير نظر لمقام ولا لرئاسة وقت الحكم

الفصل - ٨٩ - سائر سكان المملكة لهم حق التصرف في انفسهم واموالهم ولا يجبر احد منهم على فعل شيء بغير ارادته الا الخدمة العسكرية على قانونها (١) ولا توضع يد على كسب لاحد بأي وجه الا لمصلحة عامة كتوسعة الطريق ونحوه بمن المثل (٢)

الفصل - ٩٠ - سائر رعايانا على اختلاف الاديان لا يحكم على احد منهم في جنائية ثقيلة او خفيفة شديدة او ضعيفة الا في مجالس الحكم على مقتضى هذا القانون ولا يكون الحكم الا بما في هذا القانون

الفصل - ٩١ - كل من ولد بالمملكة التونسية اذا بلغ عمره الى الثمانية عشر سنة يجب عليه خدمة الوطن المدة المعلومه للخدمة العسكرية على مقتضى القانون العسكري ومن جنى به الهروب يعاقب العقاب المقرر في القانون العسكري (١)

الفصل - ٩٢ - التونسي اذا انتقل لوطن آخر على اي وجه وبأي سبب طالت مدة مغيبه او قصرت حسب من اهل الوطن المنتقل اليه او لم يحسب ثم رجع لمملكة تونس يحسب من اهلها كما كان (٢)

الفصل - ٩٣ - التونسي اذا خرج من وطن لوطن آخر ولو بغير تسريح وله ملك بالمملكة التونسية واراد بيعه فله ذلك بشرط ان تكون عقدة البيع في البلاد وعلى قوانينها المسطرة وله اخذ ثمنه الا اذا كان الخارج عليه تباعة من دين ونحوه فيقضي منه الحق الثابت عليه

الفصل - ٩٤ - غير المسلم من رعايتنا اذا انتقل لدين آخر لا يخرج منه تنقله من الحماية التونسية ورعايتها

الفصل - ٩٥ - كل من يملك من رعايانا على اختلاف الاديان الربع والعقار والشجر وغير

(١) هنالك نص في اعفاء سكان الحاضرة من التجنيدية مسترأه في بابها
(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٢٨ - ٢ - ١٨٩٩ المتعلق بالتجنيس

(١) يراجع الامر المؤرخ في ١٢ جانفي ١٨٩٢ المتعلق بالتجنيد التونسي
(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٣٠ - ٨ - ١٨٥٨ الذي جاء بتأسيس البلدية بالحاضرة

ذلك يلزمه كل اداء مرتب عليه الآن وما يمكن ان يترتب في المستقبل على مقتضى القانون

الفصل - ٩٦ - كل من ملك ربعا او عقارا او نحوهما كالحلوات والانزالات والمغارسات ليس له ان ينقل ملكه ببيع او هبة او نحوهما الا لاحد ممن له ان يملك بالمملكة ولا يمضي فعله لغيره

الفصل - ٩٧ - جميع رعايانا على اختلاف الاديان لهم ان يخدموا كل صناعة ارادوها (١) بالالات التي تظهر لهم الا خدمة البارود وولده وسائر آلات الحرب من سلاح على اختلاف انواعه (٢) فان ذلك يكون باذن خاص من الدولة ولا تكون جودة الماعون واتقانه ضررا لمن ليس له ذلك الماعون في تلك الصناعة ولا يسوغ لاحد ان يعمل فابريكة في الحاضرة او بلدانها واحواز الحاضرة والبلدان الا باذن من المجلس البلدي في تعيين

المحل بحيث تكون في موضع لا يقع منه ضرر عام او خاص وجميع الآلات التي تأتي من الخارج تؤدي القمرق وكل من احترف منهم بصناعة يلزمه كل اداء مرتب الان وما يمكن ان يترتب في المستقبل

الفصل - ٩٨ - التجارة مسرحة لسائر رعايانا على اختلاف الاديان من غير تخصيص في سائر نتائج المملكة على اختلاف انواعها وسائر ما يؤتى به من خارج الى المملكة على مقتضى قوانينها وسائر

(١) عدى صناعة الشاشية التي اصبحت من الاختصاصات الدولية بموجب الامر الخاص بها الصادر عام ١٩٢٢

(٢) وصناعات الاختصاصات كالوقيد والدخان وغيرها يراجع الامر المؤرخ في ٣ اكتوبر ١٨٨٤ ف ٩٢ وما بعده المتعلقة بالقمرق

احكامها من دفع الاداء الموظف عليها في المملكة والاداء الموظف على اخراجها وما يمكن ان يوظف.

الفصل - ٩٩ - اذا اقتضت مصلحة المملكة منع اخراج شيء من نتائجها او ادخال شيء من خارج مما يضر كالممنوع الآن وهو البارود وآلات الحرب على اختلاف انواعها والملح والدخان (١) وغير ذلك مما تقتضي المصلحة عدم قبوله يجب على اهل المملكة العمل بما يصدر به الامر في ذلك لاعتبار المصلحة والضرر.

الفصل - ١٠٠ - لسائر رعايانا على اختلاف الاديان نقل حبوبهم وزيتهم وسائر سلعهم في البر او البحر على الكيفية التي تظهر لهم ولا يجبر احد منهم على نقل سلعته او وسقها على يد لزام مخصوص انما يلزم ان يكون الكيل او الوزن المرتب على مقدارة الاداء تحت نظر المأمور بذلك من الدولة

الفصل - ١٠١ - سائر الشقوف التي تأتي لسائر مراسي المملكة بقصد التجارة تدفع الاداء المرتب عليها من عوايد المرسى والوسق والتفريغ على مقدار واحد في سائر مراسي المملكة بحيث لا يكون اداؤها في مراسي اكثر من اداها في غيرها على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون.

الفصل - ١٠٢ - يجب لاعانة المتجر وتسهيل طريقه واسباب نموه ان يكون المكيال والميزان في سائر بلدان المملكة واحدا بحيث لا يكون فيها اختلاف بسائر المملكة على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون.

(١) يراجع الامر المؤرخ في ٣ اكتوبر ١٨٨٤ ف ٨ -

- الفصل - ١٠٣ - الدولة لا تلزم شيئا من
دخلها على اختلاف انواعه وانما يكون قبض
مداخيلها على يد نوابها بمقتضى ما يترتب في مباشرة
الوكلاء ويلحق بهذا القانون .
- الفصل - ١٠٤ - كل ما هو مرتب من الاداء
الموظف على الاشياء لا يكون من عين الشيء بل
يكون مقداره دراهم عدا اعشار النعمة والزيت
فانها من عين الصابة (١) .
- الباب الثالث عشر فيما لرعايا احبابنا الدول القاطنين
بالمملكة التونسية من الحقوق وما عليهم
- وفيه فصول ١٠ (٢)
- الفصل - ١٠٥ - لجميع رعايا الدول الاحباب
الوافدين على المملكة التونسية والقاطنين بها الا من
والامان التام في دينهم وعبادتهم .
- الفصل - ١٠٦ - جميع رعايا الدول الاحباب
لا يقع لهم التعرض في احوال دياناتهم وواجباتها
ولا يجبر احد منهم على تبديل دينه ولا يمنع من
الاتقال لغير دينه ان شاء وانتقاله لغير دينه
لا يخرج من جنسيته ولا يمنعه من رعايتها .
- الفصل - ١٠٧ - لجميع الوافدين والقاطنين من
رعايا الدول الاحباب الامان التام في انفسهم وابدانهم
مثل ما لاهل المملكة نصا سواء من غير فرق في
- (١) تنبيه : تغيير هذا الفصل بالاوامر المتأخرة
(٢) يراجع الاوامر المؤرخة في ١ فيفري وفي ٣٠
اوت وفي ١٨ اكتوبر ١٨٩٧ والاوامر المؤرخة في ١٤
مارس وفي ١٩ افريل ١٨٩٨ والاوامر المؤرخة في ١٦ افريل
١٨٩٩ كما يراجع باب المعاهدات
- شيء على ما حرر في الركن الثاني من شرح قواعد
عهد الامان .
- الفصل - ١٠٨ - لا يجبر احد من رعايا
الدول الاحباب على الدخول في الخدمة العسكرية
بسائر انواعها ولا يجبر على شيء من الخدم في
المملكة .
- الفصل - ١٠٩ - لجميع الوافدين والقاطنين
بالمملكة من رعايا الدول الاحباب الامان التام في
اموالهم واعراضهم ومكاسبهم على اختلاف انواعها
وصنائعهم مثل ما هو مؤكد مضمون لاهل المملكة
من غير فرق في شيء على ما حرر في الركن
الثالث والرابع من شرح قواعد عهد الامان .
- الفصل - ١١٠ - جميع رعايا الدول الاحباب
لهم ان يحترفوا بسائر الصنائع ويجلبوا ما يظهر
لهم من الآلات والمواعين على شرط ان يتبعوا سائر
القوانين المرتبة وما يمكن ان يترتب مثل سائر
اهل المملكة .
- الفصل - ١١١ - كل واحد من رعايا الدول
الاحباب لا يسوغ له ان يحدث فبركة لصناعة الا
في الاماكن التي يرخص فيها الملك بعد تعيين المحل
من المجلس البلدي كما هو في الفصل ٩٧
- الفصل - ١١٢ - جميع رعايا الدول الاحباب
لهم التجارة في كل شيء من نتائج المملكة وفي كل
شيء يؤتى به من خارجها على شرط اتباع القوانين
المرتبة في الاداء والتجوير المحكوم به على اهل
المملكة نصا سواء .
- الفصل - ١١٣ - القاعدة الحادية عشر من عهد
الامان اعطت الرخصة لرعايا الدول الاحباب في

ملك الربع والعقار على شروط سيقع عليها الاتفاق ومن المعلوم ضرورة وقوع الالتزام بمفهوم العهد المذكور ولما اعتبرنا ما تقتضيه السياسة في حالة دواخل المملكة تعين انه يتيسر تسريح رعايا الدول الاحباب للملك بدواخل المملكة خشية وقوع ضرر ولاجل ذلك يصدر امر مخصوص بتعيين اماكن بالحاضرة واحوازاها وبلدان الشطوط واحوازاها محددة يملك فيها رعايا الدول وعلى من يملك في الاماكن المذكورة ان يتبع القوانين المرتبة وما يمكن ان يترتب مثل سائر اهل المملكة .

الفصل - ١١٤ - لما كان من الواجب التسوية لدى الحكم بين سائر الناس على اختلاف الاديان والمقامات وكان لرعايا احبابنا الدول ما لرعايانا من الحقوق والمنافع وجب ان يكونوا تابعين لاحكام المجالس التي جعلناها لذلك كرعايانا وقد اعطينا للجميع ضمانا كافية في انتخاب اعضاء المجالس وفي تدقيق احكام القوانين التي تصدر على مقتضاها الاحكام وفي تعديل مراتب المجالس ولزيادة الاطمئنان جعلنا في قانون الجنايات والاحكام العرفية ان النوازل المنشورة امام المجالس المتعلقة برعايا احبابنا الدول يحضرها قناصلهم او احد فيسات القنصلات نائبا من طرفه (١) .

امر في بيان المعاليم الواجب دفعها على بعض مصنوعات الفضة (١)

في ١٢ رمضان ١٢٧٨ وفي ١٢ مارس ١٨٦٢

امر يتعلق بقانون الزيتون والنخيل بستوزر وقفصة والسبيخة وتمغزلا والميداس (٢)

في ٢٥ شوال ١٢٧٨ وفي ٢٥ افريل ١٨٦٢

امر في بيان معاليم الكنشرية الواجب دفعها بمناسبة بعض التسميات وعلى بعض الرسوم الادارية والعديلية (٣)

في ١٢ شعبان ١٢٨٢ وفي ٣١ ديسمبر ١٨٦٥

(١) جاء هذا الامر بتوظيف معاليم على صنع خيوط الفضة وعلى بيع مصنوعات القديمة بالسواق على ان الامر المؤرخ في ١٨-٧-١٩٠٥ قد نسخ احكامه فليراجع في بابه
(٢) جاء هذا الامر ببيان معاليم القانون الموظفة على التريتين والنخيل بالاماكن اعلاه وقد وقع تنقيحه بالاوامر التي صدرت فيما بعد والامر المؤرخ في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ المنقح بالامر المؤرخ في ٢١ جانفي ١٩٢٩ وكذا الامر المؤرخ في ٢٣-٢-١٩٢٩
(٣) هذا الامر جاء بتوظيف اداء على التسميات الواقعة بواسطة اوامر علية كتسميات السادة العمال والمشايخ العدول وغيرهم مع توظيف اداء على بعض الرسوم الادارية والعديلية ثم جاءت بعد ذلك عدة اوامر منها ما يتعلق بالاداء المستوجب على تلك التسميات ومنها ما ادخل الاداء المذكور ضمن معاليم التسجيل على بعض الرسوم الادارية او العديلية والتعريف بطوابع وامضاءات السادة المحاكم الشرعيين وغيرهم من ذلك الامر المؤرخ في ١ نوفمبر ١٨٨٧ والامر المؤرخ في ١٨ افريل ١٨٩٦ وما بعده التي سيقع ادراجها في تواريفها

(١) اهمل تطبيق هذا الفصل حيث بقيت المحاكم القنصلية المؤسسة بمقتضى الاتفاقات الدولية السابقة مختصة بالنظر في بعض قضايا رعاياها وخلفتها من بعد المحاكم الفرنسية المنتصبة بالايالة في جميع دائرة نظرها

طلب اشهادهم في شراء عقار هل ان الشراء كان
لنفسه خاصة او هو للغير وان يكتبوا بالرسم في هذه
الصورة الاخيرة اسم المشتري الحقيقي (١) ٠٠٠

(٢) امر يتعلق بتأسيس ضريبة المجبي

في ٢٧ جادى الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩

(١) للعدول ان يمتنعوا من تحرير حجة في بيع
عقار كلما ظهر لهم ان البائع ليس له ادنى حق
على المبيع (سوسة ١٧ - ٣ - ٩٨ - م - ب ٩٨ - ٤٧٧)

(٢) هذا الامر جاء بتأسيس ضريبة على الافراد
الذكور من سكان الايالة وقد صدرت عدة اوامر في
تنقيحها منها الامر العلي المؤرخ في ١٧ رجب ١٢٨٧
والامر الصادر في ٥ ربيع الانور ١٢٨٨ - والامر المؤرخ
في ٥ رجب ١٢٨٧ - والامر المؤرخ في ٢٩ رجب ١٢٨٨ -
والامر الصادر في ٣ صفر ١٢٩٣ - والامر الصادر في ٢٧
نئ القعدة ١٢٩٧ - والامر الصادر في ٢ نئ الحجة
١٢٩٨ - والامر الصادر في ١١ جادى الثانية ١٣٠٠ -
والامر المؤرخ في ١٢ جادى الاولى ١٣٠٥ - والامر الصادر
في ١٠ المحرم ١٣١٠ - والامر الصادر في ٣٠ منه والامر
المؤرخ في ٢٤ جادى الاولى ١٣١٠ - الخ ذلك من الاوامر
سواء ما جاء منها بتنقيح الامر الاول او ما اتى
منها بضبط كيفية تحرير جرائد المطلبين بالمجبي
او باعفاء بعض الاشخاص كسكان مدن المحاضرة
والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس من المجبي
او باعفاء العمال والمخلفات والمشائخ من الاداء
حالة مباشرتهم للتوظيف او ما جاء منها في بيان
كيفية استخلاص المجبي او في عفاء الايالة المخطباء
او امناء المعاش او مترجي القنصليات او اهالي
المحاضرة القاطنين بجبل المنار او شرفاء المغرب او
سكان الايالة المتغيبين عنها او في الترام افراد العروش
باداء المجبي ولوانتقلوا بالسكنى لغير دواشروهم
او في عفاء العمال والمخلفات الغير المباشرين
وبيدهم امر ولاية او في جبر عرشي خبير ومكناس
على اداء المجبي او في عفاء الجنود الذين تحت
السلاح ورببي الملة الاسرائيلية متى كانوا

امر يتعلق بالحمايات التي تخولها الدول
الاجنبية لرعايا البلاد التونسية (١)

في ربيع الاول ١٢٨ وفي جويلية ١٨٨٦

اما بعد فانه بلغنا ان بعضاً من رعايانا يحتمون
ببعض الدول ويأخذون البصبر تات والذي نعلمكم
به اننا لا نعرف في رعيتنا واهل مملكتنا بحماية ولا
ببصبر ولا نعرف بهم الا كسائر رعايانا اعلمناكم
بذلك ليكون معلوكم (٢)

(٣) امر يتعلق باداء العشر على الجبوب

في ١٨ رجب ١٢٨٥ وفي ٤ نوفمبر ١٨٦٨

امر في وجوب ايضاح صفة المشتري ضمن
رسوم البيع (٤)

في ٢٥ رجب ١٢٨٥ وفي ١١ نوفمبر ١٨٦٨

... يجب على العدول ان يحروا على من

(١) ان الحماية القنصلية او الدولية التي كانت
مقبولة في الماضي بالبلاد التونسية بمقتضى ما
جرت به العادة او طبقا للمعاهدات لم يكن لها
اثر على حالة المحتمي الشخصية (تونس ١٧ - ١ -
١٨٩٨ م - ب ٩٨ - ٤٦٣) (الجزائر ٥ - ٢ - ١٨٩٧ م - ب ٩٧ -
١٤٩) (سوسة ١١ - ١ - ١٨٩٥ م - ب ٩٥ - ١٢٨)
(٢) هذا الامر وقع تنقيحه بالامر المؤرخ في ١٤
ربيع الثاني ١٣١٦ وفي غرة سبتمبر ١٨٩٨ الذي جاء
بالمصادقة على الاحتماء المشار اليه بالنسبة لبعض
الدول

(٣) حذف اداء العشر بعد صدور عدة اوامر في
تنقيح مقداره وذلك ابتداء من عام ١٩٣٦ بالامر
سندرجه في تاريخه

(٤) لم نعثر على النص الاصلي لهذا الامر فاضطررنا
لترجمة ملخصه المدرج بمجموعة زائس

امر في اعفاء شجيرات النخيل، والزيتون من
اداء القانون

في غرة شعبان ١٢٨٦ وفي ٦ نوفمبر ١٨٦٩

الى من يقف على هذا المنشور والخطاب
المحرر المسطور من اهل مجلسنا العلي بالشريعة
المحمدية ونوابنا في القضايا الدينية وابنائنا امراء
الامراء اعيان الوزراء وامراء الاولوية وامراء الالايات
وقائمي المقامات وامناء الالايات والبنباشية وكافة
الجنود العسكرية والقواد والمخازنية وسائر اولى
الولايات فيما لنا من الجهات اصلح الله امورهم ووفق
الى الخيرات مفردهم وجمهورهم اما بعد فانه لما كان
الزيتون والنخيل بمملكتهما من الاصول التي نفعا
ظاهر للعيان غني عن البرهان كان من الواجب
الاعتناء بغراستهما وحفظهما خصوصا وقد اقتضى
نظرنا رغبة في نمو العمران وتسهيل اسبابه ان
نمنح من يغرس الزيتون او النخيل فيما في الفصاين
الاتيين

الفصل - ١ - كل من يغرس الزيتون او النخيل
بارض بيضاء ليس بها زيتون او نخيل سابق سواء

حاملين لاسر في ولايتهم

تلك الخطوة او في اقليم المجهي داخلية في المينان
الدهلي او في كيفية تحرير جرائد تلامذة الجامع
ليقع ايفاقهم من الاداء الخ ذلك

ثم وقع الغاء اداء المجهي بذاتة ونعمه بوضعية
سميت بالاستعيطان وذلك بالامر الصادر في ٢٩
ديسمبر ١٩١٣ الذي سيأتي الكلام عليه في تاريخه
وقد اقتصرنا بالنسبة للمجهي على اعطاء الترخيص
اعلاية اشارة لما كان وقع في الباب وغايتنا ان يلم
المطالع بتطويع اداء المجهي قبل تعويضه باداء
الاستعيطان

كان ذلك بالاطوان المرتب عليها قانون (١) على ما
ذكر او الاطوان التي عليها العشر لا يطالب بما على
الذي غرسه مما ذكر الا بعد اثمارة ومضي عشرين
عاما (٢) من غراسه وحينئذ يقدر الامناء نوعه
بالنظر الى ذاته ويلحق بنوع الصغير ان كان كله
صغيرا وان كان فيه الوسط لحق بنوعه ويوظف
عليه القانون بسعر نوعه بذلك الوطن وان كان
بالاطوان العشرية (١) فلا يطالب بعشر ما غرسه
الا بعد مضي المدة المذكورة من غراسه فاذا اثمر
في خلالها واراد صاحبه اجتناء غلاته فانه يستأذن
المكلف بالغابة ليوجه معه امينين لتقدير تلك الغلة (٣)
وياخذ من المكلف حجة تتضمن شهادة الامينين
بمقدار الغلة ولا يطالب بعشر ذلك المقدار عند
عصره وانما يؤدي مصروف المعصرة المعتاد بين
الفلاحة

الفصل - ٢ - كل من اراد غراسه الزيتون او
النخيل على الوجه المذكور ان ياتخذ تقريراً من
الشيخ القاضي والعامل بذلك الوطن فيما اراده
من الغراسه ليكون حجة بيده يعلم منها ابتداء
غراسه (٢) وقد امرنا اولادنا العمال ومن له
نظر في غابة الزيتون او النخيل ان يصرفوا عنايتهم
بحفظها ووقايتها وكف اليد العادية عن افسادها

- (١) كما جاء بذلك الامر الصادر في ٢١ جمادى
الثانية ١٢١٥ وفي ١٧ نوفمبر ١٨٩٧
(٢) ادرج منقحاً من حيث المدة حسبها جاء
بذلك الفصل العاشر من الامر العلي المؤرخ في ١٥
رجب ١٣١١ وفي ٢٢ جانفي ١٨٩٤ رآه - ١٨٩٤ -
(٣) كما جاء بذلك الامر الصادر في ٢١ ربيع الاول
١٢١٧ وفي ١٢ اكتوبر ١٨٦٠ والامر الصادر في ١٥ رجب
١٣١١ وفي ٢٢ جانفي ١٨٩٤ بفصله الثالث فقرة ٣ -

ويحذر ضواكل من له زيتون او نخيل على خدمته وحفظه ويحذر الناس من اضراره بقص الخطب والجدور منه وعلى الواقف على هذا المنشور ان يعلم مقدار غايته واعتناؤه بهذا المقصد الذي تعم مصلحته ويقابل ما تضمنه بالاعتناء الذي يعود عليه نفعه والله تعالى ولي الاعانة والتوفيق الى اقوم طريق

امر في ايضاح مسؤولية الموظفين والسكان عند وقوع حريق (١)

في ١٢ صفر ١٢٨٧ وفي ١٥ باي ١٨٧٠

رائد - ٧ - ١٨٧٠

اما بعد السلام عليكم فالعمل ان تجمعوا سائر المشايخ والاعيان بعملكم وتنهوا عليهم بان يحذروهم واخوتهم من ان يحرق احد شيئا من الحصيد او غابات الجبال او غير ذلك ولو نزلوا يسيرا وان بلغنا وقوع حريق باي مكان كان فالمشايخ والاعيان وكافة اهل ذلك المكان مطلوبون بدرك ذلك وباداء ما يضيع بسبب الحريق عمدا كان او خطأ فكونوا على حذر من ان يبلغنا عن عملكم بانه وقع فيه حريق اي حريق كان واعلموا بذلك سائر سكان عملكم واعلنوه بالاسواق وغيرها حتى يستوي في علم ذلك جميعهم وخذروهم التحذير التام

امر في الاداء الواجب على النخيل والزيتون بنفزا ولا (١)

في اشعبان ١٢٨٦ وفي ٦ نوفمبر ١٨٦٩

امر في الاداء المعبر عنه بقانون الزيتون واداء المراجع بالوطن القبلي (٢)

في ١ شعبان ١٢٨٦ وفي ٦ نوفمبر ١٨٦٩

(١) هذا الامر جاء ببيان معالم القانون الموظفة على الرياتيين بالاماكن المذكورة وقد وقع تنقيحه تماما بالاوامر التي صدرت فيما بعد تاريخه المتعلقة بهذا النوع من الضرائب وخصوصا منها الامر المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ المتعلق بتغيير تعريفات القانون الذي سننشره في محله والامر المؤرخ في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ والمتعلق بتغيير الاداء على النخيل خاصة المنقح بالامرين المؤرخين في ٢١ جانفي وفي ٢٣ مارس ١٩٢٩ المتعلقين بترقيم قانون الزيتون

(٢) ما يتعلق باداء المراجع من هذا الامر وقع نسخه بالامر المؤرخ في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٦ حسبها نص على ذلك بفصله الثامن وهو الامر الذي جاء باعادة نظام اداء المراجع وتعممه على القطر جميعه (الا جربة التي بقي بها الاداء المعبر عنه بالآخضر) والامر المؤرخ في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٦ المنقح بالفصل ١٦ - من الامر المؤرخ في ٢٦ - ٢ - ١٩٢٢

اما ما يتعلق بالقانون فقد وقع تغيير مقداره باوامر متعددة منها الامر المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ والامر المؤرخ في ٢٣ مارس ١٩٢٩ يراجع ايضا ما علقنا به على الامر المؤرخ في ٦ نوفمبر ١٨٦٩ اعلاه (١) يراجع الامر المؤرخ في ٢٠ اوت ١٨٨٦ (الغابات) الفصل الثالث منه ٠ والامر المؤرخ في ٢٦ جويليه ١٩٠٣ ف - ٨ - منه

امر بتعلق بتأسيس ادارة غابة الزيتين

١٧ عشر الخبير ١٢٨٧ - ١٩ مايو ١٨٧٠

اما بعد فانه لما كان المقصود من جعل مكلف مخصوص لغابات الزيتون التي تدفع عشرها زيتا هو حفظها وحفظ اصولها وساحتها وتعاطى نمو شجرها جعلنا ترتيب خدمة المكلف بها ما ياتي بمانه :

الفصل - ١ - المكلف المذكور له النظر على غابات المرسى وقمرت والجبل الحاوي واريانه وسكره وشطرايه وسواني الغلة بها (١) وعلى غابة سيدي عمر وجعفر والمقلوبة والشرقية وجوف الغابة والحبلية ومرناق والكبارية ورايس وغابة اوزرة وزغوان وطبربه وغار الملح والعالية وعوسجه وراس الجبل (٢)

الفصل - ٢ - وله النظر العام على المامورين

(١) كما هو مقرر في اسماء التشريع التي جاء بها الامر الصادر في ٢١ جمادى الثانية ١٣١٥ وفي ١٧ نوفمبر ١٨٩٧

(٢) كما جاء بذلك الفصل الاول من القرار المؤرخ في ٢٥ جاذي ١٨٩٩ - على ان الفصل الثاني في الامر الصادر في ٢٧ رمضان ١٣٢٠ وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٠٢ المنفق بالامر المؤرخ في ٩ شوال ١٣٢٢ وفي ١٧ ديسمبر ١٩٠٤ جاء بحصر نظر المكلف بالغابة على غير الزيتين التي يطالب اربابها اخراجها من تحت نظر ادارة الغابة متى توفرت فيهم بعض الشروط حكما ان الامر الصادر في ١٧ جويليه ١٩١٧ خول جمعية الاوقاف حق مباشرة حرث وزير الزيتون والراجعه للاوقاف او للمولى عليهم عوضا عن ادارة الغابة كما خول مستحققي الاحباس الخاصة حق اناطة حرث زيتون اوقافهم ووزيرها بعهدة جمعية الاوقاف بشرط طلب ذلك بتاريخ عينه الامر المذكور فليطالع في تاريخه

بالغابة وهم الامناء والعدول بها وقصاصة الحطب والحرثة وغيرهم (١)

الفصل - ٣ - على المذكور ان يمنع الناس من البذر المضر بالغابة (أ) ومن عمل الافران وقلع الحجر والجدرية واخذ التراب والتحطيط وقص الخرنوب وغير ذلك مما يضر بها حالا او مثالا (٢) الفصل - ٤ - على المذكور ان يلزم الامناء بمعاينة الحرث ورد البال من اتقانه وان يكون سكتين في كل عام في اقل سواء في ذلك الملك والحبس وان يعاينوا قص الزيتون وان لا يكون الا في وقته وان لا يتاخر عنه

الفصل - ٥ - لا تمضي تذكرة الحرث الا بشهادة شاهد الغابة وتصحيح الامين وتصحيح المكلف بخطه

الفصل - ٦ - لا يباشر قص الزيتون الا من له معرفة بذلك وحيث كانت الكيفية المستعملة الان مما ينشأ عنه ضرر الشجر فعلى المكلف المذكور والامناء ان يبينوا للمباشرين الكيفية اللائقة ويلزم موهم

(١) كما جاء بذلك الامر الصادر في ٢٢ رجب ١٣١٦ وفي ٧ ديسمبر ١٨٩٨ والمنشور المؤرخ في ٨ مايو ١٨٩٩

(أ) صدر معروض من محكمة الوزارة في ٥ اكتوبر ١٨٩٦ مفاده ان لا جناح على مالك الغابة لكونه بذرها اذا لم يتضمن تقرير الامين من الاسباب ما يفيد قطعيا ان ذلك البذر الواقع سواء في غير ابناءه او على غير قاعدة تسبب عنه ضرر لنمو شجر الزيتون او انه تسبب في اضاءة كل او بعض الصابة بل كان يجب ان يتضمن تقرير الامين رايه في الموضوع واسباب الضرر بصفة واضحة وادرج الحكم المذكور - م - ب - ٥٨٢ - ٩٦

(٢) كما جاء بذلك الفصل الثالث من الامر الثاني الصادر في ٢٢ رجب ١٣١٦ وفي ٧ ديسمبر ١٨٩٨

استعمالها (١) ولا يشرع احد في قص الزيتون باي مكان الا اذا وافق الامين على قصه واذن فيه المكلف بتذكرة منه هذا اذا كان الموضع ملك يباشره مالكة فان كان حيسا او لمولى عليه ومن في حكمه فان المكلف يباشر قصه بنفسه بمحض احد الامناء وما يتحصل من خطبه وشطبه فان المكلف يبلغ الخطب لصاحبه ويبيع الشطبة على نظره ويدفع كراء القصاصه وكراء حمل الخطب فان لم يوف الثمن بذلك فان مستحق الموضع يتم ما نقص وذلك كله بمشاركة عدول الغابة وامنائها

الفصل - ٧ - اذا ثبت عند المكلف ان القصاصه اضروا بالزيتون بان قصوا ما لا يلزم قصه فانه يلزمهم غرم ما افسدوه بتقويم الامناء مع الحكم فيهم بما يناسب الجناية

الفصل - ٨ - ليس لاحد المماورين المتقدم ذكرهم ان يجعل دواب او كرطونات لحمل الخطب لاربابه بحيث لا يحمل ذلك الادواب او كرطونات غير المكلفين (٢)

الفصل - ٩ - لا يجعل احد ممن ذكر بالفصل قبله ثيرا لحرث الغابة ولا يحرقها الا غيرهم (٢)

الفصل - ١٠ - على المكلف المذكور ان يمنع خدمة الزيتون حال جمع الحب من ضرب الشجر بالعصا ونحوها مما يضر باصل الشجرة

الفصل - ١١ - على المذكور ان يلزم الفلاحة باعطاء الفراشات والصرارف للخدمة لاجل حفظ

الغلة وعدم الاضرار باصولها بما تقدم بالفصل قبله ومن ثبت عليه الاضرار فانه يلزمه ما بالفصل السابع الفصل - ١٢ - على المذكور ان يرتب الصوانه بالغابة (١) بقدر الحاجة ويلزمهم برد البال وعليه العهدة في ايصال اجرهم اليهم كاملا وذلك بمحضر الامناء والعدول ووكلاء الاحباس واعيان الملاكة الفصل - ١٣ - على المذكور ان لا يبغي بالغابة الا من يوثق به في رد البال منها وحفظها

الفصل - ١٤ - على المذكور ان يجلب الاغنام للنزول بالغابة وذلك عند الفراغ من خدمة الزيتون ومن ثبت عليه الاضرار باصول الزيتون يجري عليه حكم الفصل السابع ولا يعطى مع وكيل الغابة او لزامها باخذ دراهم السراح والعلوش والذي يدخل منه قبل الفراغ من خدمة حب الزيتون يقع فيه الحكم على العادة

الفصل - ١٥ - على المذكور ان ياتي بمن ثبت عليه سرقة حب الزيتون ليقع الحكم فيه بالتاديب (٢) وتغريمه قيمة المسروق بتقدير الامناء وكذلك الصوانة اذا ثبت انهم لم يقوموا بواجباتهم في رد البال بانهم يودبون وقد يفضي الحال الى تغريمهم اذا لم يوجد السارق (٢)

الفصل - ١٦ - المكلف المذكور يبذل جهوده في حفظ سواني قمرة وسكرة وشطراته من اكل السعي ويرتب لها صوانة ويلزم اربابها بما يلزم اصلاحه من تخومها

(١) كما وقع بيان ذلك بالفصل الاول من القراء الصادر في ٢٥ جانفي ١٨٩٩
(٢) كما جاء بذلك الفصل الثامن عشر من القراء المؤرخ في ٢٥ جانفي ١٨٩٩ زيادة على تطبيق قواعد ق - ٣٦٤ - ق - ٣٦٥

(١) كما جاء بذلك القرار المؤرخ في ١٢ جانفي ١٨٩٧
(٢) كما جاء بذلك الفصل التاسع عشر من القراء المؤرخ في ٢٩ جانفي ١٨٩٩

الفصل - ١٧ - ان يشهر غلة الخرنوب في
ابانها وبيعها على يد عدول الغابة وامنائها (١) ٠٠٠

(الفقرة الثانية من هذا الفصل وقع الغاؤها بالفقرة
الثانية من الفصل الثاني من الامر الصادر
في ٢١ جمادى الثانية ١٣١٥ وفي ١٧ نوفمبر
١٨٩٧)

وقع الغاء هذين الفصلين
الفصل - ١٨ - بالفقرة الاولى من الفصل الثاني من
الفصل - ١٩ - الامر الصادر في ٢١ جمادى الثانية
١٣١٥ وفي ١٧ نوفمبر ١٨٩٧

الفصل - ٢٠ - على عدول الغابة ان يضبطوا
ما قومه الامناء من صوانة مواضع للملاكة والصوانة
التي بزمم البيع وما يتحصل من ريع الخرنوب كل
منها بزمم مستقل (٢)

الفصل - ٢١ - العهدة على المكلف المذكور في
اجراء العمل بما تضمنته الفصول العشرون اعلا
وحرر بسراية باردو المعمور

(١) حسب المنشور المؤرخ في ٢٨ نوفمبر ١٨٩٨
(٢) ان عدول الغابة يمسكون الان الدفاتر الاتي
بيانها :
اولا - دفتر لبيع غلة الزيتون بواسطة حلقة البيت
يتضمن اسم الموضع واسم الراجل له والمشتري الخ
ثانيا - ثلاثة دفاتر اخرى مماثلة للدفتر المتقدم
ذكره احدها لتقييد بيع غلة الهندي وثانيها
لغلة الخرنوب والاخر لغلة الزيتون
ثالثا - دفتر لتحرير التقارير ودفتر مقتطع
لمصاريف تحرير التقارير
رابعا - دفتر مقتطع للحرث والري ومعلوم
الاثنين في المائة على ثمن البيع

امر يتعلق بجراية المشايخ المدرسين بالجامع
الاعظم دام عمرانه واخذ ذلك
من الميزان الدولي (١)
١ رجب ١٢٨٧ - ٢٧ سبتمبر ١٨٧٠

امر في بيان ما يجب عمله بالمال المقتصد من
مرتب المشايخ المدرسين بالجامع الاعظم
عمره لا الله (٢)

في ٣٠ رجب وفي ٢٦ اكتوبر ١٨٧٠
رائد - ٤٧ - ١٨٧١

الصدر الهمام جناب امير الامراء وزيرنا

(١) جاء هذا الامر بالزيادة في مرتبات المشايخ
المدرسين بالجامع الاعظم وكذا المشايخ النظار والسادة
وكلاء الكتب بخزينة الجامع واعتبار ان الزيادة
المشار اليها تؤخذ من دخل الدولة زيادة على ما
يتقاضونه من دخل بيت المال الذي جاء به الامر
المؤرخ في ٢٧ رمضان ١٢٥٨ المعبر عنه بالمعلقة ولم
نرفق في نشر نصه نظرا لوقوع نسخه بالفصل
٢٣ من الامر الصادر في ٣٠ المحرم ١٢٩١ وفي ٦ مارس
١٨٧٤ الذي اسست بموجبه جمعية الاوقاف وكذا
الامر الصادر في ١٨ صفر ١٢٩١ وفي ٦ افريل ١٨٧٤ الذي
جاء في الزيادة المذكورة مع بيان مرتبات المشايخ
الناظر وكلاء المكتبة ولذا ترانا اقتصرنا بالنسبة
للامر المتحدث عنه على تلخيصه للاشارة بان
جزءا من مرتبات المشايخ المدرسين كان اساسا
يؤخذ من الميزان الدولي في وقت ما وسننشر
بتواريحها كل الاوامر المتعلقة بالموضوع والتي لازال
العمل جار بمقتضاها سواء الوارد ذكرها او ما بعدها
مع ما جاء في تنقيحها

(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٢٦ افريل ١٨٧٤ (باب
العدلية التونسية) والفصل ٢٣ من الامر المؤرخ
في ١٩ مارس ١٨٧٤ (باب الاوقاف) والفصلين ٣ و ٩
من الامر المؤرخ في ٢٠ فيفري ١٨٨٩ يطالع ايضا الامر
المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٨٤٢ (باب التعليم)

قرار وزيرى باداء العشر بالجريد^(١)

في ٧ شعبان ١٢٨٧ وفي ٢ نوفمبر ١٨٧٠

امر يتعلق بتذهيب وطبع مصنوعات

الفضة^(٢)

في ٢٣ ذي الحجة ١٢٨٧ وفي ١٦ مارس ١٨٧١

امر في افتدك اراضي السيليين^(٣)

في ٨ المحرم ١٢٨٨ وفي ٢٩ مارس ١٨٧١

راند - ٤ - ١٨٧١

الاعز المنتخب امير اللواء ابننا حسونة الجلولي
عامل صفاقس والثقات الاخيار الشيخ سي محمد
الشافعي باش مفقي صفاقس وكافة المشايخ المفتين بها
والشيخ سي احمد المزبو القاضي بها وكافة اولادنا
مشايخ العرف والزوايا بها والاعيان وكافة اهل
المكان ادام الله اكرامهم اما بعد السلام عليكم ورحمة

(١) نسخ هذا القرار يرجع ماعلق على الامر المؤرخ
في ١٨ رجب ١٢٨٥ وفي ٤ نوفمبر ١٨٧٨ صحيفة ٢٢
من هذا المجلد

(٢) نسخ هذا الامر بما تليين من الاوامر في الموضوع
وخصوصا الامر المؤرخ في وفي ١٨
جويلية ١٩٠٥

(٣) يرجع الامر المؤرخ في ٢٠ ذي القعدة ١٢٩٢ وفي
١٨ ديسمبر ١٨٧٥ والامر المؤرخ في ٩ رجب ١٣٠٩ وفي
٨ فيفري ١٨٩٢ (الفلاح) والامر المؤرخ في ١٨ جوان
١٩١٨ والقرار المؤرخ في اديسمبر ١٨٨١ والامر المؤرخ
في ١٥ جوان ١٩٢٧ وغيرها مما ينشر في هذه والامر
المؤرخ في ٢٠ ذي القعدة ١٢٩٢ و ١٨ - ١٢ - ١٨٧٥
المشا، اليه الا في خصوص الاراضي الموات اى التي

الاكبر ابننا مصطفى حوس الله كاله اما بعد السلام
عليكم ورحمة الله فقد عرض على حضرتنا تقرير
تضمن بيان احوال المشايخ المدرسين بالجامع الاعظم
واحوال الطلبة المتعلمين واستفدنا من التقرير
المذكور اسماء المتطوعين في الجامع الاعظم للتدريس
فاذا هم جملة تدل على ما انتجه عمل المشايخ المدرسين
في التعليم من نجاح سعي اولئك المتطوعين ولما كان
المنشور الذي اصدرناه في تعيين المبلغ من مال الدولة
لإعانة المشايخ المدرسين قاضيا بان ما يتجمع من
مرتب المشايخ في ايام غيبتهم عن الحضور للتدريس
بالجامع بحفظ تحت نظر ابننا آغة بيت المال راينا
ان ما يتجمع من ذلك يقسم بين المواطنين على
التدريس بالجامع من المتطوعين ترغيبا لهم في التعلم
وفي التعليم وتكون قسمة ذلك بينهم بعد كل ستة
اشهر على نظر المشايخ النظار على شرط المواظبة
بحيث ان من يكثرت الخلف منهم لا يستحق المرتب
عند قسمته وان يعتبر المشايخ النظار حال من تصدر
للتدريس فيما يستقبل بان يكون باجازه من مشايخه
يعرضها على المشايخ النظار ليتمموا بالاجازة منهم
ايضا فان اختلفت مشايخ من يريد التصدر للتدريس
في اجازته وعدمها فان النظر في الترحيح للمشايخ
النظار جمعا بين مصلحة التعلم وهي ان من كان محتاجا
للقراءة لا يشغل نفسه قبل التاهل بالتعليم ومصلحة
التعلم وهي ان يكون اهلا للتدريس والاخذ عنه
ولا يثبت ذلك الا بالاجازة له فيما يحسنه فالعمل
ان يصدر بذلك امر منا للمشايخ النظار ليجري
عملهم على مقتضاه

الله فانه قدم الى حضرتنا جماعة من صفاقس شاكين
مما ادعته عليهم جماعة السيليين وهو قيس مسا على
ملكهم من الزيتون وغيره ولما عرضت حجاجيج
الفرقيين على حضرتنا ثبت لدينا ان لا حجة للسيليين
فيما ادعوه عن الصفاقسية كلهم وبمقتضى ذلك

في ٢٠ المحرم وفي ٢١ افريل ١٨٧١ (١)

ورد مكتوب من رئيس الكومسيون المالي في
٢٦ حجة تضمن ان من املاك البايليك بنيانو دار
بيد امير امراء الطبحية ولما كانت الدار بدفتر
الاملاك طلب الدار من المذكور ليسلها فاحتج
بشهادة تضمنت ان انفارا شهدوا بان الدار من
املاك محمد ابن الحاج حسن العنابي وبمقتضاها
اشترى امير امراء الطبحية الدار المذكورة من
الورثة وتضمن المكتوب المذكور ان قسم العمل
راى ان الوثائق غير كافية لاتزاع الملك من يد
وكيل الاملاك ولذلك طلب من الوزارة التامل في
النزلة وفي الارشاد لما يعتمد وبطرة ذلك مانصه :
نستاذن مولانا دام عزه وعلا في ان الوثائق لا
تتزع بها املاك الدولة فلا بد من حجة كافية او الدار
يتصرف فيها وكيل الاملاك وبآخر ذلك امضاء
المولى الوزير الاكبر المباشر في التاريخ وبطرة هذا
بمحل الامضاء السعيد ما نصه : صح ممن ذكر (٢)

لم يقع احيائها بتراعة او فلاحية (تختلط ١٠ - ١٢
المجلدات اجرائية ٩٤ - ٢ - ٤٢)

وكل من كان حائرا لاراضي السيليين عند
صدور الامر اعلاه يعترف له وجوبا بملكيتها الا انه
ينبغي التمييز فيما يتعلق بوسيلة اثبات الحوز
بين الاراضي الموات وبين التي وقع احيائها في
تاريخ الامر المذكور ففي الصورة الاولى تقبل جميع
وسائل اثبات الحق العام وفي غيرها لا تقوم الا
بوثيقة سابقة تاريخها عن الامر المذكور (تختلط
٢٨ - ٢ - ١٨٩٣ - م.ب ٩٤ - ٤٦)

(١) لم نعرش على نص الامر بالدوائر الدولية
فاضطررنا الى نسخ معروضه وقد علق السبب
نفسه م. زائس عن ترجمة الامر المذكور فاستقى
بالاشارة له . يراجع الامر المطورخ في ٢٧ رجب ١٣١٢
وفي ١٣ جانفي ١٨٩٦

(٢) اقتضت العادة والقوانين اجاري بها العمل
ان الغابات من الاملاك الدولية حتى يثبت ما
يخالف ذلك . ولا يقبل الادلاء بالوثائق على تملك
هاته الغابات (تونس ١٢ - ١٢ - ١٨٩٣ - م.ب ٩٦ - ٤٦)

امر في اعفاء بعض الاشخاص من اداء

(١)
المجبى

في ٥ ربيع الاول ١٢٨١ وفي ٢٤ ماي ١٨٧١

امر في قانون الزياتين بالكاف (٢)

في ١٧ ربيع الاول وفي ٦ جوان ١٨٧١

قرار وزيري في اعفاء المعوزين من اداء

عشر الحبوب على المدة الماضية وكذلك

الاموات والحاضرين والعائنين بشرط ثبوت

الفقر بحجة عادلة (٣)

في ١ ربيع الثاني ١٢٨١ وفي ٢٠ جوان ١٨٧١

امر في بيان الحوادث السماوية وماشاكلها

التي تسبب الاعفاء من اداء العشر

على الحبوب (٤)

في ٦ ربيع الثاني ١٢٨١ وفي ٢٥ جوان ١٨٧١

اند - ١٥ - ١٨٧١

(١) نسخ هذا الامر يراجع ما كتب بصحيفة ٣٢

تعليقا على الامر المؤرخ في ٢٧ جادى الثانية ١٢٨٦ وفي

٤ اكتوبر ١٨٦٩ - ٢ -

(٢) نسخ هذا الامر يراجع ما كتب بصحيفة ٣١

- ٢ - تعليقا على الامر المؤرخ في ٢٥ شوال ١٢٧٨ وفي

٢٥ افريل ١٨٦٢

(٣) نسخ هذا القرار يراجع ما كتب بصحيفة

٣٢ من هذا المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ١٨

جرب ١٢٨٥ وفي ٤ نوفمبر ١٨٦٨

(٤) نسخ هذا الامر يراجع ما علق على الامر

المؤرخ في ١٨ رجب ١٢٨٥ وفي ٤ نوفمبر ١٨٦٨ صحيفة

٣٢ من هذا المجلد

امر يتعلق بقانون الزيتون بعدة جهات (١)

في ٢٤ ربيع الايل ١٢٨١ وفي ٢٤ ماي ١٨٧١

امر في ان الحقوق العقارية لميت المال لا

تسقط بمرور الزمن عليها (٢)

في ٤ ربيع الاول ١٢٨١ - ٢٤ ماي ١٨٧١

وبعد فقد عرض علينا ان بعض رعايانا يدعون

ملكية حقوقا عقارية راجعة لميت المال بمجرد مرور

الزمن على حيازتها وعليه انا قررنا انه لا يمكن

لاحد ادعاء سقوط حق ميت المال العقاري لاجل

مرور الزمن عليها اما الحيازات التي مضى عليها اكثر

من حيل فانه يستمر العمل فيها بمقتضى القواعد

الشرعية

(١) نسخ هذا الامر يراجع ما علق (٤) على الامر

المؤرخ في ٦ ربيع الاول ١٢٧٧ وفي ١٢ اكتوبر ١٨٦٠

بصحيفة ١٨ من هذا المجلد

(٢) لم نعرض على نص هذا الامر فاضطررنا للتعريب

ترجمته ، ثم ارتأينا اتهامنا للفاشدة نشر معروضه

الذي وجدناه بخزينة الاوراق الدولية واليك نصه :

أفة بيت المال يعرض امرين مؤرخ احدهما

بشوال سنة ١٢٣٣ والآخر بربيع سنة ١٢٥٧ تضمن

كل منهما الاذن بان من يدعى اخوز لما هو من

حقوق بيت المال من العقار اذا كان حوزة لمدة

قريبة فلا يستحق باخوز لان بيت المال لا يجاز

عليه واذا كان حوزة لمدة بعيدة عن جده وابية

فالحكم فيه على الوجه الشرعي يطلب تجديدها

وبطرة هذا المعروض ما نصه : نستأذن مرلانا دام

عزة وغلا في تجديدهما وبعد ذلك امضاء الوزير

وبطرة ذلك ما نصه : صج مهن ذكر . وهذا مكاف

الامضاء السعيد

قرار وزيري في الزام الخرابة باداء المجبي^(١)

في ٢٦ جادى الاول ١٢٨١ وفي ١٣ اوت ١٨٧١

امر في اعطاء العمال والولاية نصف الواحد
في المائة كمعلوم على بعض المستخلصات^(١)

في ١٨ شوال ١٢٨١ وفي ٣١ ديسمبر ١٨٧١

تعليمات للاعوان المكلفين بتحرير

جرائد العشر^(٢)

في... جادى الثانية ١٢٨١ وفي... اوت ١٨٧١

امر في قانون الزيتون بكسرة^(٢)

في ١٦ المحرم ١٢٨٩ وفي ٢٦ مارس ١٨٧٢

قرار وزيري في اعفاء مترجمي القنصليات

من المجبى^(٣)

في ٥ جادى الاول ١٢٨٩ وفي ١١ جويلية ١٨٧٢

امر في اعفاء المشائخ والخلفاء من اداء

المجبى حال مباشرتهم للوظيف^(٣)

في ١٣ جادى الثانية ١٢٨١ وفي ٣٠ اوت ١٨٧١

امر في تجديد مرجع نظر الرابين^(٤)

في ٢٩ جادى الثانية ١٢٨٩ وفي ٣ سبتمبر ١٨٧٢

امر في ترتيب استخلاص المجبى^(٣)

في ٥ رجب ١٢٨١ وفي ٢٠ سبتمبر ١٨٧١

وبعد فقد بلغنا ان الرابين على اليهود بالحاضرة
وبسوسة وغيرهما من بلدان الايالة يتعاطون

امر في اعفاء ايمة الخطبة بالمدن وامناء

المعاش من المجبى^(٣)

في ٢٩ رجب ١٢٨١ وفي ١٤ اكتوبر ١٨٧١

(١) نسخ هذا الامر . بما تليه من النصوص في
الموضوع . يراجع على الخصوص النصان الجارى بهما
العمل الآن المؤرخان في ١٢ جوان ١٩٣٥

(٢) نسخ هذا الامر . يراجع ما علق على الامر
المؤرخ في ٦ ربيع الاول ١٢٧٧ وفي ١٢ اكتوبر ١٨٦٠
بصحيفة ١٨ من هذا المجلد

(٣) نسخ هذا القرار . يراجع ما كتبنا بصحيفة ٣٢
من هذا المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ٢٧
جادى الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩

(٤) لم نغش على نص هذا الامر فاضطررنا للتعريب
ترجمته الفرنسية التي نشرها م. زائس في مجموعته
ورائنا لزيادة التحري نشر معروضه الذي عثرنا
عليه وهذا نصه :

ورد مكتوب من عامل الساحل في ٢٠ التاريخ
تضمن التعريف بان الربى نستان فرض على

(١) نسخ هذا القرار . يراجع ما علقنا به بصحيفة
٣٢ من هذا المجلد على الامر المؤرخ في ٢٧ جادى
الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩

(٢) ابطال العمل بها . يراجع ما كتبنا بصحيفة
٣٢ من هذا المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ١٨
رجب ١٢٨٥ وفي ٤ نوفمبر ١٨٦٨

(٣) نسخ هذا الامر . يراجع ما علقنا به على الامر
المؤرخ في ٢٧ جادى الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩
بصحيفة ٣٢ من هذا المجلد

قرار وزيري في توظيف اداء على صانع
خيط الفضة^(١)

في ٢٨ رجب ١٢٨٩ وفي ١ اكتوبر ١٨٧٢

امر يحجر على الصاغة تعاظمي بيع وشراء
الفضة بغير دكاكينهم^(١)

في ٦ شعبان ١٢٨٩ وفي ٩ اكتوبر ١٨٧٢

امر في منح العمال معلوما قدر لا عشرة في
المائة على استخلاص الاداءات القارة^(٢)

في ٢١ شعبان ١٢٨٩ وفي ٢٤ اكتوبر ١٨٧٢

رائد - ٢٥ - ١٨٧٢

النراعات القائمة بين هؤلاء في خصوص الحالة
الشخصية والميراث وليس لهم النظر او الحكم
في المادة الجنائية كما ليس لهم حق تسليط عقاب
بدني او بالسجن مهما كان السبب المترتب عنه
دينيا او مدنيا (سوسة ١٧-٤-١٨٩٣ م.ب - ٩٣-٢٥٥)
يراجع الامر المؤرخ في ٢٤ رجب ١٣١٦ وفي ٢٨ نوفمبر
١٨٩٨ المتعلق بتأسيس مجلس الاحبار

(١) نسخها تليها من الاوامر في الموضوع وخصوصا
الامر المؤرخ في وفي ١٨ جويلية
١٩٠٥. يراجع ما كتبنا بصحيفة ٧ من هذا المجلد
تعليقا على الامر المؤرخ في ١ جادى الاولى ١٢٧٢ وفي
٢٨ ديسمبر ١٨٥٦

(٢) نسخ هذا الامر . يراجع التعليمات الصادرة
في ٢٠ ديسمبر ١٨٩٩ والامر المؤرخ في ١٢ - ١٠ - ١٨٦٠
(صحيفة ١٧ من هذا المجلد) والامر المؤرخ في ٣١
١٢ - ١٨٧١ والامر المؤرخ في ١٩ - ٤ - ١٩٠٩ والامر المؤرخ
في ٢٥ - ١٠ - ١٨٨٠ والفصل ٥ من الامر المؤرخ في ٢٤
١٢ - ١٩٣١ والامر المؤرخ في ٢٨ فيفري ١٩٣٠ (الضريبة
الشخصية) والامران التجاري بهما العمل الآن
المؤرخان في ١٣ جوان ١٩٣٥.

النوازل المدنية والنوازل التجارية الناشئة بين اهل
ملتهم

وحيث ان هذا السلوك مخالف لقواعد مرجع
النظر فقد حجرتنا على الربيين المذكورين النظر في
النوازل المشار اليها والحكم في غير نوازل انكحتهم
واحوال دياتهم

اليهود بسوسة دراهم لصندوق اليهود ونبه على
الربي بان لا يطالب احدا منهم بذلك الا اذا كانوا
بمعبدهم ولما وقع ذلك امتنع نفران من اليهود
الطليانيين فدعى عليهما الربى في محل عبادتهم
وبذلك وقعت المشاحنة بين الربى واليهوديين
الطليانيين فقدموا للحاضرة طالبيين من القنصل
عزل الربى وتظاهر الجماعة اليهود بعزل الربى
وولاية احدهما عوضه فحصل بذلك تشويش
ليهود سوسة وانفقوا على انهم لا يرضون بغير
الربي على فرض الاتفاق على غيره فلا يقع من اربعة
انفار او خمسة متظاهرين بعداوة وهم غير معتبرين
لقلتهم وكثرة الراضين بالربي

معرف قائد اليهود بالحاضرة بان احبار اليهود
يتعاطون النوازل التجارية والنوازل التي نظرها
للوزارة مثل اللزامة ويتدخلون في النوازل التي
نظرها لرئيس اليهود يطلب قصرهم على نوازل
انكحتهم ونوازل دياتهم والتحجير عليهم من
عمل احوالهم لما ينشأ عنها من المخرج مع اليهود
الاجانب حيث وقع ذلك بسوسة وقدم غالب جماعة
يهود سوسة للشكاية من ذلك

وبطريقة هذا المعروض ما نصه : نستأذن مولانا
دام عترة وعلاء في ان الخيار في ولاية هذا النفر او
ابقاء ولايتهما هما هي مولانا دام بقاوة وليس لليهود
دخل فيها ولم يصدر من الربى ما ينافي ديانتهم
ولاحل ذلك لا يمكن ما طلبه قائد اليهود من
ابطال احوالهم لانها من فروغهم واما تصرف
الربيين والاحبار في النوازل السياسية فانه لا
يسوغ ويخطئون بالاقتصار على النوازل المتعلقة
بمعتقدهم وباخرا امضاء المولى الوزير الاكبر في
التاريخ وبطريقه ما نصه : صح ممن ذكر

(أ) اذا كان للاحبار نظر في احوال اهل ملتهم من
التونسيين فان هذا النظر لا يستعدى منطقة

امر في توظيف بعض الاداء على مصنوعات
الذهب^(١)

في ١٩ شوال ١٢٨٩ وفي ١٠ ديسمبر ١٨٧٢

قرار وزيري في اعفاء ابناء الحاضرة القاطنين
بجبل المنار من اداء المجبي^(٢)

في ٢٢ شوال ١٢٨٩ وفي ٢٣ ديسمبر ١٨٧٢

قرار في اتخاذ وسائل يمكن بها الحصول
على استخلاص بقايا القانون^(٣)

في ٢٢ شوال ١٢٨٩ وفي ٢٥ ديسمبر ١٨٧٢

امر في زيادة ريالين في المعلوم الموظف على
الفضة المسبوكة^(٤)

في ١٦ ذي القعدة ١٢٨٩ وفي ١٥ جانفي ١٨٧٣

(١) نسخ هذا الامر . يراجع ما كتب بصحيفة
٣١ من هذا المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ١٢
رمضان ١٢٧٨ وفي ١٢ مارس ١٨٦٢

(٢) نسخ هذا القرار . يراجع ما كتبناه لاصحيفة
٣ من هذا المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ٢٧
جادي الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩

(٣) تضمن هذا القرار ان يمنع المطلوب بالاداء
من تسلم ثمن غلته وان يحجز عليه من طرف
الدولة الى ان يتم خلاص ما عليه من الاداء وقد
نسخ بما تلييه من النصوص في الموضوع التي
احدثت بمقتضاها اخطايا مالية ومنها الامر
المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٢٠

(٤) نسخ هذا الامر . يراجع ما كتب بصحيفة
٣١ من هذا المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ١٢
مضان ١٢٧٨ وفي ١٢ مارس ١٨٦٢

امر يتعلق بكيفية وزن المصوغ^(١)

في ٣١ ذي القعدة ١٢٨٩ وفي ٢٠ جانفي ١٨٧٣

امر في بيان الاشخاص الواجب عليهم دفع
معلوم القانون على الزياتين المعطاة على وجه
رهن الانتفاع^(٢)

في ٢٥ حجة ١٢٨٩ وفي ٢٣ فيفري ١٨٧٣

(١) تضمن هذا الامر التحجير على باعة المصوغ
من وزنه بدكاكين التجار لما في ذلك من المضرة
بحقوق الترمه وقد نسخ بما تلييه من النصوص .
يراجع ما علقنا به على الامر المؤرخ في ١٢ رمضان
١٣٧٨ وفي ١٣ مارس ١٨٦٢

(٢) لم نعتز على نص هذا الامر فارتأينا نشر
معرضه حتى لا تعدم الفائدة . وهذا نص
المعروض المذكور بعبارته : مكتوب من رئيس
الكمسيون المالي في ١٩ التاريخ تضمن ان عامل
جلاص عرف بان اناسا بايديهم زيتون بالاعلا
يتصرفون فيه على وجه الرهن وامتنعوا من اداء
قانونه مستنديين الى انهم اشترطوا في الرهن على
ماله ان يؤدى قانونه ومنهم العبيدي بن
السبوعي وبمقتضاه صدر امر علي في خلاص
القانون على المالك عملا بالشرط . وقد توقف
العامل في ذلك حيث كان بيده اوامر تقتضي
خلاص القانون من المتصرف في الغلة وتضمن
المكتوب ان اشترط القانون على المالك خاص
بالمتعاقدين في الرجوع به على المالك وذلك لا
يسقط حق الدولة في اتباع الغلة بخلاص
القانون يستأذن فيما يعتمد

(و بطرته) نستأذن مولانا دام غرة وغلا في جوابه
بان المتصرف في الزيتون محمد هو المطلوب بدفع
قانونه

امر في توظيف قانون الزيتون والنخيل
بعمل الاعراض^(١)

في ١٨ محرم ١٢٩٠ وفي ١٨ مارس ١٨٧٣

امر في جعل ضريبة الخروبة بحسب قيمة
الكراء وذلك على املاك الحاضرة وبعض
احوازها والقيروان وسوسه والمنستير
وصفاقس^(٢)

في ٢٩ ربيع الاول ١٢٩٠ وفي ٢٧ ماي ١٨٧٣
رائد - ١٦ - ١٨٧٣

قرار وزيري في اعفاء اشرف المغاربة
والمغاربة المولودين بفاس وكذلك عابري
السبيل والذين وجهتهم البيت الحرام من
اداء المجبى^(٣)

في ٢٧ ربيع الثاني ١٢٩٠ وفي ١٩ جوان ١٨٧٣

(١) نفخ هذا الامر بالامر المؤرخ في
وفي ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ وبما تليها من النصوص التي
سننشرها في توار يخوها

(٢) نسخ هذا الامر بالامر العلي المؤرخ في ١٢ جادى
الثاني ١٣٢١ وفي ١٦ سبتمبر ١٩٠٢ المنقح بالاوامر المؤرخة
في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩ وفي ١٤ افريل ١٩٣١ وفي ٢٨ نوفمبر
١٩٣١ وفي ٢٠ جانفي ١٩٣٢ وفي ٢٠ فيفري ١٩٣٢

(٣) نسخ هذا القرار . يراجع ما كتب بصحيفة
٢٢ من هذا المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ٢٧
جادى الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩

قرار وزيري يتعلق بقانون النخيل بالجريد^(١)
في ١٢ جادى الاول ١٢٩٠ وفي ٨ جويلية ١٨٧٣

امر في تعويض قانون الزيتون بداخل الوطن
القبلي باداء العشر^(١)

في ٢٤ شوال ١٢٩٠ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٧٣

امر في تأسيس ادارة تدير الاوقاف (أ)
تسمى بالجمعية

في ٣٠ المحرم ١٢٩١ - وفي ١٩ مارس ١٨٧٤
رائد - ٥ - ١٨٧٤

الصدر الهمام امير الامراء جناب وزيرنا

(١) نسخ هذا القرار والامر بما تليهما من
النصوص . يراجع ما كتب بصحيفة ٣١ من هذا
المجلد تعليقا على الامر المؤرخ في ٢٥ شوال ١٢٧٨
١٢٧٨ وفي ٢٥ افريل ١٨٦٢
(أ) شروط صحة الحبس :

صفة الحبسية لا تثبت لعقار الا بموجب رسم
صحيح ثابت من حيث الصيغة والاصل . اما
العقار المحبس فانه لا يمكن تحبيسه من جديد
ورسم تحبيسه الجديد باطل لا عمل به . اما
الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بصحة
التحبيس فلا يحتج بها إلا من حيث صحة
صيغة التحبيس (مختلط ٦ - ١ - ١٩٠٠ - م - ب -
٩٠٠ - ٥٥٥)

ان صحة الحبس يجب اثباتها ان تكون
مرتصرة على حجج قطعية لا على مجرد قرائن او
حجج واهية . وحيث ان العقار المحبس يجب
ان يكون معين بالذات برسم التحبيس فلا
يمكن ان يدعي احد ممن حبسوا غالب
عقاراتهم ان العقار الغير المشمول برسم التحبيس

الاكبر ابننا خير الدين حفظه الله اما بعد السلام عليكم ورحمة الله فان مما تدعو المصلحة العمومية

خصوصا اذا كان رسم الملكية مدعما بحوز خاص (مختلط - ٢٩-١-٩٦-م-ب-٩٨-٥٣١)

لا يمكن الاكتفاء بفتوى حنفية لاثبات صحة المحسنة اذ قيمة هذا الرقيم لا تخرج عن قيمة الفتاوى التي انما هي مجرد فكرة قانونية لصاحبها (سوسة - ٨-١٢-٩٨-م-ب-٩٩-٥٣١)

لا عمل على التحجيس الواقع في شيء مجهول وحينئذ فتحجيس بعض العقار دون بعضه لا عمل عليه (مختلط - ٢٨-١٢-٩٥-م-ب-٩٨-٧٠)

لا عمل على تحجيس صادر من غير مالك العقار المحجس (شرع - ٢٧-٩-٩٢-م-ب-٩٩-٢٨١)

من قواعد المذهب المالكي عدم صحة احبس وامكان الحكم بابطاله اذا لم يحتر المحبس عليه الشيء المحبس مدة حياة الواقف ولم يصدر حكم من القاضي الحنفي في صحة احبس (تونس - ٢٣-١١-٩١-م-ب-٩٢-١٠٩)

ان القيد الوارد في نص التحجيس بقول المحبس انه (حبس على نفسه مدة حياته) قطعة من الارض الموقوفة لا يترتب عليه الحكم بعدم صحة احبس اذا اتضح ان القطعة هي اقل من ثلث ما وقع تحجيسه (شرع - ٧-٥-٨٣-م-ب-٩٩-٤٦٠)

لا يمكن معارضة الدائن الماسك لرسم ملكية عقار بان هذا العقار من الموقوفات ما دام رسم الملكية خاليا عن ذكر احبس (تونس - ٢٠-٦-٩١-م-ب-٨٧-٩٨)

ان الحكم الاستثنائي الذي قرر ان العقارات المدعى تحجيسها قد اصبحت ملكا معلوما منذ صدور حكم ابتدائي بامضاء صلح في شأنها بين الطرفين هو من الاحكام الصادرة عن اجتهاد وروية في الامور الواقعية فلا يمكن اذا الطعن في ذلك الحكم بوجه التعقيب (ن-ق-٣١-٩٧-٩٨-١٤٣)

اذا تضمن رسم احبس ان الواقف وقف العقار بجميع منافعه الداخلية والخارجية فان وجود طبقة من مادة الفسقاط داخل طبقات ارض احبس يعتبر من المنافع وعليه فيجب لصحة التسويغ الواقع بشرط استخراج الفسقاط ان يكون صادرا بموافقة من المستحقين الحاليين ومن بعدهم بمعية نائب المرجع ولو ان المقطع لم يقع الكشف عليه عند ايقاع التحجيس على ان

هو من جملة العقارات المحسنة . كما لا يمكن استنتاج صفة احبسية لعقار اعتمدا على ان من يدعي تملكه لذلك العقار يستند لاثبات صحة دعواه على رسم بيع مدلس (مختلط - ١٨-٣-١٨٩٨-م-ب-٩٨-٢٨٠)

ومن المقرر في الفقه الاسلامي سواء في المذهب الحنفي او المالكي المتفقين في هذه المسألة ان التحجيس الصادر من المحبس في مرض اتصل بالموت صحيح اذا كان مرضه مرضا مزمنا . وهو المرض الذي اصاب المحبس منذ شهرين قبل الوفاة . ولما كان البحث لاثبات المرض المتسبب عنه الموت من انظار المحاكم الشرعية فالواجب على المجلس المختلط توقيف النظر الى ان يصدر الحكم الشرعي في المسألة (مختلط - ٢١-١١-٩٦-م-ب-٩٦-٥٩٧)

اثبات صحة احبس ينبغي ان يكون برسم والرسم المدلى به يجب ان يحتوي على ما يفيد استيفاء الموجبات المعمول بها قانونا وعليه ففي صورة عدم وجود رسم او عند وجود رسم ناقص فان الادلاء بوثيقة حديثة التاريخ شهد شهودها باشتهار العقار المعارض فيه بالحبسية ليس الا وسيلة اثبات غير كافية . غير انه من جهة اخرى يجب على القائم بالاعتراض اثبات انه من ذرية المستحق للحبس (تونس - ٣١-١٢-٩٠-م-ب-٩١-١١٤)

لا يمكن الاعتماد في صحة احبس على مجرد وثيقة استعراء غير شاملة لبيان ظروف التران والمكان الواقع فيها التحجيس الذي مع فرض وقوعه بالفعل يمكن ان قد وقع اهماله او حله عملا بالقواعد الشرعية الاسلامية المعمول بها بالملكة التونسية (تونس - ١٧-١-٩٠-م-ب-٩٠-٣٣٦) ان الوثيقة الحديثة التاريخ لا تكفي لاثبات صحة احبس خصوصا اذا لم تتضمن تاريخ التحجيس وشروطه ولا يمكن ايضا الاعتماد عليها خصوصا اذا كان رسم الملكية الواقع تقديمه في القضية المتعلقة بنفس ذلك العقار صحيحا ولم يقع به ادراج نص التحجيس (تونس - ٢١-٢-٩٠-م-ب-٩٠-٤٩١)

ان صفة احبسية لا يمكن اثباتها بصفة تامة بواسطة وثيقة وقعت معارضتها برسم ملكية لا يتضمن اي اشارة لوقوع تحجيس العقار

اليه حفظ جميع الاوتاف العامة والخاصة بحاضرنا المحروسة واعمالها ولذلك اقتضى نظرنا تحرير

المستحق للحبس لا يترتب استحقاقه على حقوق ميراثية بل انما يستمد هذه الحقوق من نفس عقدة الحبس وعليه فلا يمكن مطالبة بديوت مورثه الا بقدر ما ورثه عن الهلاك يمكن اذا عقل منابه من دخل الحبس خلاص دين المورث (تونس - ٣٠ - ٥ - ٩٤ - م - ب - ٩٤ - ٣٥٧) يمكن لمستحق الحبس ان ينوب عن الوقف في قضية عدلية بالتفاهق ورضى من المستحقين (انجرائر - ١١ - ٤ - ٩١ - م - ب - ٩١ - ٢٠٧)

انما كانت القاعدة التونسية هي ان العقار المحبس لا يمكن قسمته قسمة استغلال الا لمدة معينة تنتهي بوفاة المستحقين المتفقين عليها فان هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها على العقار الواقع تحبيس مناب مشاع منه وعليه فيمكن قسمة هذا العقار لافراز المناب الملك من المناب الموقوف ولا شيء في هذه العملية يخالف قاعدة عدم امكان قسمة العقار المحبس (تختلط - ١٣ - ٢ - ٩٦ - م - ب - ٩٦ - ١٣٩)

مفعول الحبس :

ان القاعدة الشرعية الاسلامية قاضية بالنسبة للحبس بتصميم المحبس خارجا عن منطقة التعامل فيصبح غير ممكن بيعه ولا اجراء العقلة عليه (انجرائر - ٨ - ٦ - ٩٥ - جريدة انجرائر - ٤ - ١١ - ٩٦) لا يمكن معارضة الدائن برهن بحكم اصداره القاضي في صحة حبس عقار متى كان الحكم في تاريخ متأخر عن تاريخ الرهن وكان صدوره بدون تدخل الراهن في القضية (تونس - ١٧ - ١ - ٩٠ - م - ب - ٩٠ - ٣٢٦)

لا عمل على بيع مقطع حجر بعقار حبس (وزارة - ١٥ - ٣ - ٩٧ - م - ب - ٩٧ - ٦٣٨)

سقوط الحق بمرور الزمن :

لا تخرج الاحباس بالمملكة التونسية عن قيود سقوط الحق بمرور الزمن عليها لكن ذلك لا يكون الا بعد اخوز مدة اطول من المدة المعينة للعقار الاعتيادي (تونس - ٢٥ - ١١ - ٩٥ - م - ب - ٩٥ - ٩٦) ان حق مرور الزمن على ديون الاوقاف يرجع بالنسبة لجمعية الاوقاف لقيود القانون العام وليس للجمعية

هذا التسويغ يمكن احكم بصحته اذا كان صادرا من اغلب المستحقين الرشاء بموافقة المقدم لان المقدم سمي لقصد الدفاع على حقوق المستحقين الحاليين والآتين من بعدهم ولقصد تنفيذ شروط عقد الحبسية وله بهذه الصفة حق تتبع فسخ عقدة التسويغ التي من شأنها نزع استحقاق بعض المستحقين لفائدة نفر لا حق له في ادعاء الاستحقاق الا بعد انقطاع ذرية الذكور من المستحقين الاصليين (انجرائر - ٩ - ٥ - ٩٨ - م - ب - ٩٨ - ٥٢٢ - وتونس - ٢٤ - ٥ - ٩٧ - م - ب - ٩٧ - ٣١٩) - حقوق المستحقين :

حقوق المستحق حبس تتكون من اصل رسم الحبس فاستحقاقه للموقوف ليس هو بوجه الارث بل له حق حيازة الموقوف بمجرد وفاة من كان اعلى منه طبقة فينتج عن هذا ان الولد الذي يمكن مطالبة بدفع مناب من دين والده بقدر ما نابه من الارث في تخلف الوالد وكان العقار المحبس مبدورا فليس في الامكان اجراء عقلة على صابته لاجل ما على التركة من الديون (سومة - ٤ - ٥ - ٩٩ - م - ب - ٩٩ - ٢٩٨)

المستحق للحبس له حق استحقاق طويل حياته ويمكنه اذا احالة بقايا الانوال الراجع اليه عن مدة ماضية بصفة لا ريب فيها (تونس - ١٣ - ٦ - ٩٠ - م - ب - ٩٠ - ٥٥٦)

لا حق للقاضي في تسمية اي مقدم على الوقف انخاص لينوب المستحقين الرشاء الحاليين بدون اتفاق اغلب المستحقين عليه اذ بصفتهم مالكيين لرمام حقوقهم لهم حق انابة من يختارونه لادارة كل او بعض حقوقهم (انجرائر - ٩ - ٥ - ٩٨ - م - ب - ٩٨ - ٥٢٢)

ان المستحقين الحاليين لوقف لا حق لهم في ملكية الرقبة وانما لهم الحق في الانتفاع وهذا الانتفاع راجع من بعدهم لاعتباهم ثم للمرجع عند انقطاع المحبس عليهم ونائب المستحقين المقبلين هو القاضي المناطة لعهدته حقوق الدفاع على القاصر والغائب اما المرجع فنائبه بالمملكة التونسية ادارة عامة تعرف بجمعية الاوقاف (تونس - ١٩ - ١٢ - ٩٤ - م - ب - ٩٤ - ٢٠٠)

الفصول الآتية لحفظ ما ذكر

الفصل ١- تترتب جمعية للنظر في ذلك تتركب

من رئيس (١) وعضوين (٢) ومعهم كاتبان عدلان

ذا حق ادعاء ان هذه الديون تمناز بنفس طول المدة التي تسقط بها حقوقها العقارية على الاحباس والتي هي بالنسبة للعقار ثلاثة وثلاثون عاما (تونس - ١٥-٩٨-م-ب ٩٨-٣٧٢- ونكر ر مثله)

ان مضي ستة عشر عاما على حوز عقار ولو انه لا يكفي لمرو الرمن على حقوق الجمعية لكنه يثير قرينة قوية على ملكية هذا العقار ولا يمكن الاعتماد اذا على وثيقة حديثة التاريخ لا اعتباره من الموقوفات (مختلط ١٣-٩٦-م-ب ١١٩-٩٨)

ان حوز بعض المستحقين للعقار المحبس مقدوم فيه طبعا ولا يمكن اذا القيام بمرو الرمن على حقوق الوقف ولو مضت المدة الحوزية المعمول بها في الاحباس وهي الثلاثة والثلاثون عاما (مختلط ١-٩٠-م-ب ٥٥٠-٩٠)

ان بيع عقار المحبس بموجب حكم وبعد المنراد العلني لا يترتب عليه حق للمبت له ولا يمكنه ان يعارض بذلك بالجمعية الاوقاف من الحقوق على العقار (الاجرائ ١٢-٥-٩٠-م-ب ٣٩٥-٩٠) لا عمل على بيع عقار مبني عن عقله متى ثبت ان العقار محبس (الاجرائ ٨-٩٥)

ان حق التمتع والانتفاع بسكنى عقار محبس على مقتضى شرط رسم التحبيس هو مماثل بحق التمتع والانتفاع بالسكنى المرخص فيه بالفصل ٦٣١ وف ٦٣٤ من ق-م-ف وعليه فلا يمكن احالة هذا الحق ولا عقلته (تونس - ٧-١٢-٩٨-م-ب ٦٠٠-٩٨)

ان التسويغ لعقار محبس والصادر من بعض المستحقين فقط باطل ولا عمل عليه (تونس - ١١-٩٨-م-ب ٣٥٥-٩٨)

التسويغ الواقع بقصد المضاربة او بقصد تجديد تسويغ موضوعها للغير لا يعتبر عملية تجارية (سوسة ٣٠-١١-١٨٩٩-م-ب ٥٧٤-٩٠)

(١) يراجع ف - ٤ - من الامر المؤرخ في ١٩ جادى الثانية ١٣٠٦ وفي ٢٠ فيفري ١٨٨٩ (باب التعليم العمومي)

(٢) نقيح بف - ١ - من الامر العلي المؤرخ في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ الذى اقتضى زيادة عضو يلقب

لحفظ اعمال الجمعية وتحرير ما يعرض منها او

عليها (١)

الفصل ٢ - يكون للجمعية نواب يعرفونها

بحال الاحباس ووكلايها وهم الذين يقبلون مخاطبات الجمعية ويخاطبونها بما يتحرر عندهم وقد يكتفى

بنائب واحد في عدة اعمال (٢)

الفصل ٣ - مأمورية الجمعية الاحساب العام

على سائر وكلاء الاوقاف في جميع تصرفاتهم المتعلقة بها على نحو ما سيذكر

الفصل ٤ - على الجمعية ان تجعل دفاتر

بحسب الزوم منها (٣) دفتر لتقييد جميع الاحباس والجهات المحبس عليها وبائر اوقاف كل جهة بالدفتر يياض لاحاق ما عسى ان يعثر عليه من الاوقاف

المتخلفة عن التقييد او تتصل بالمرجع بعد التعقيب (٣) ودفتر آخر لتقرير اعمال الجمعية وارائهم فالصفحة

اليمنى يرسم تقرير النازلة وما يظهر للجمعية فيها وبالمقابلة لها يقيد نتيجة الاعمال وما استقر عليه

الحال (٣) ودفتر لتقييد محاسبات الوكلاء (٣) وعلى الوكلاء تقديم ما تطلبه الجمعية من الازمة وغيرها

من البيان في اقرب وقت ممكن

بكاية الرئيس وظيفته النيابة عنه ورئاسة جلسات المتراد العلني للاحباس بالحاضرة وباتحاء المملكت

(١) يراجع ف - ٢٥ - من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي ٢ جوان ١٨٧٤ والامر المؤرخ في ١٨ صفر ١٢٩١ وفي ٦ افريل ١٨٧٤ (باب العدلية التونسية)

(٢) يراجع ف - ٣٣ - من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي ٢ جوان ١٨٧٤

(٣) يراجع ف - ٢٠ - وف - ٣١ - من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي ٢ جوان ١٨٧٤

اطلاعها على ذلك بدفترها (١)

الفصل ٦ - الزوايا التي بها ذرية ثابتة تجري على عاداتها (٢) وللجمعية النظر في استقامتها ومحاسبة نظارها اذا اقتضى الحال ذلك (٣) واما الاحباس الخصوصية اي الشخصية قبل رجوعها للمرجع (٣) فلا تدخل للجمعية فيها الا بازالة الاسباب المفضية الى اضاءة الوقف كعدم القيام بواجبات الاصلاح والخدمة (٤)

الفصل ٧ - للجمعية ابقاء من ترى ابقاءه

(١) يراجع الفصل الاضافي من الامر المؤرخ في ٢١ شوال ١٢٩١ وفي ١ ديسمبر ١٨٧٤

(٢) ان حق النظر في اوقاف الروايا راجع لاحفاد الولي ولا حق للجمعية في التصرف فيها الا بعد انقراض الذرية اي عند رجوع الوقف الى المرجع وصيرورته من الاحباس العامة (شرع - ١ - ٧ - ٨٥ م - ب - ٩٠٠ - ١٩٩)

(٣) الجمعية لها حق عيني على جميع الاحباس الخاصة اذ مالها للمرجع فلها حق التدخل في قضية طلب اخراج عقار موقوف من جهة ما اجريت عليه العقلة (سوسة - ٢٠ - ١ - ٩٩ م - ب - ٩٩ - ٣٤٦)

للجمعية حق التدخل في كل القضايا المتعلقة بالاحباس الخاصة (تونس - ٤ - ٤ - ٩٤ م - ب - ٩٤ - ٢٧٥ و - ٢٥ - ١١ - ٩٥ م - ب - ٩٦ - ٤٩)

(٤) يراجع ف ٩ - وف ١٠ - من الامر المؤرخ في ٢٨ مارس ١٨٨٠ ويراجع في شأن ادارة الاحباس الخاصة الاحكام الصادرة من المحكمة الفرنسية في ٢٦ ديسمبر ١٨٨٧ م - ب - ٩٥ - ٤٤٨ وفي ٢٤ - ٥ - ٩٧ م - ب - ٩٧ - ٣٦١ وفي ٢٧ - ٢ - ٠٨ م - ب - ٠٨ - ٤٧٨ ومن محكمة الاستئناف بالجنائر في ٩ - ٥ - ٩٨ م - ب - ٩٨ - ٥٣٢ كما يراجع في شأن تسمية المتقدمين وحصر نظرهم الاحكام الصادرة : بالجنائر في ٩ - ٥ - ٩٨ المشار اليه آنفا وتونس في ٢٧ - ٢ - ٠٨ المذكور ايضا وفي ٢٤ - ٦ - ٠٨ م - ب - ٠٨ - ٢٢٧ وفي ٩ - ١٢ - ٠٨ م - ب - ٠٨ - ٣٤٤ وفي ١٩ - ١ - ١٠ م - ب - ١٠ - ٥٨٤ وحكم المحكمة الصلحية بتونس - ١٧ - ٣ - ١٠ م - ب - ١٠ - ٤١٢

الفصل ٥ - للجمعية النظر العام في جميع

احباس المملكة (١) عدا احباس جامع الزيتونة عمرة الله لجران العادة فيها بان نظرها للامامة غير انه لا مانع من ان تطلب الجمعية الاطلاع على حساب الجامع المذكور لقصد الارشاد مما عسى ان يظهر للجمعية من وجوه السداد كتنمية الدخل وتقييد نتيجة

(١) ادارة اوقاف المحرمين الشريفيين منوطة بعهدة الجمعية. وانما لا تندمج مداخيلها في موارد بقية الاوقاف ولا يمكن للجمعية ان تصرفها في شؤونها يراجع في هذا المعنى الامر المؤرخ في ٤ رجب ١٣١٢ وفي ٢١ ديسمبر ١٨٩٥

ليست الجمعية مالكة لربع الاوقاف وانما هي مؤسسة دولية مكلفة بادارة الاحباس (مختلط - ٢ - ١٩٠٤ م - ب - ٤٠ - ٢٥٠)

اذا كانت الاحباس تابعة بالنظر للجمعية التي ينوبها في القضايا العدلية رئيسها فهناك من الاوقاف ما هو راجع بالنظر للمقدمين الذين لهم حق النيابة عن الوقف في القضايا او القيام بها كالدعاوي الحوزية (تونس - ٢٦ - ١٢ - ٨٧ م - ب - ٩٥ - ٤٨٥)

لا يمكن لمقدم حبس ان يقوم بدعوى حوزية ما لم يكن احوز المباشرة بيده او بيد بعض المستحقين للوقف مدة احوز القانونية وهي مدة عام بالنسبة لارض النواع (تونس - ٢٤ - ٥ - ٩٧ م - ب - ٩٧ - ٣٦١)

لا يمكن للجمعية ادعاء حبسية عقار كان عند اجراء العقلة عليه ملكا بسبب معاوضته حتى اصبح المعقول عليه مالكة الوحيد ولم ترجعه له صفة الحبسية الا بعد احكم بابطال المعاوضة اذ رجوعه بحالته الاصلية كان بعد العقلة وبدون علم الدائن المعقول له لاجل دينه (سوسة - ١١ - ١ - ٩٨ م - ب - ٩٩ - ٥٢٩)

ليس للحكومة التونسية ادنى حق عقاري على الموقوفات العامة او الخاصة وبالنظر عن كون ادارة الجمعية ترجع لنظر الدولة التونسية فانها لها اذاتية مستقلة عنها (تونس - ٦ - ٩٨ م - ب - ٩٨ - ٣٧٨)

ان الجمعية لها بالمملكة التونسية صبغة الادارات العامة ولا يمكن بهذه الصفة جبرها على السعي في الصلح قبل نشر القضايا (تونس - ١٥ - ٩٣ م - ب - ٩٣ - ٢٥٦)

من الوكلاء الموجودين الآن وطلب من ترى تبديله وانتخاب غيره وفي غير الحاضرة يكون الانتخاب على يد الحاكم الشرعي بالمكان مع موافقة العامل بعد اتفاق الاعيان من اهل بلدة على صلوحيته كالعادة السابقة (١) وحجة الانتخاب تعرض على الوزارة فان ظهر صلوحية ذلك المنتخب فانه يصدر له امر الولاية وان ظهر لاسباب عدم صلوحيته لذلك فانه يصدر الاذن للجمعية لاتخاذ غيره وعهدة الانتخاب على الجمعية (١)

الفصل - ٨ - حساب سائر الاوقاف المذكورة يكون على يد الجمعية وعليهم ان يدققوا فيه النظر (٢) وقد يقتضي الحال ان تحصيل الجمعية الحساب على المجلس الشرعي او القاضي بالجهات التي بها مركز نائب شرعي للنظر فيه ان راوا ذلك لائقا ويعرض الحساب على حضرتنا للامضاء على طريق الوزارة الفصل - ٩ - من واجبات وكلاء الاحباس عند قرب اiban اكرية العقارات او الاراضي او بيع الغلة ان يعلموا الجمعية بما تحت ايديهم من الاوقاف التي تكري (٣) او تباع غلتها ليقع الاعلان بتعيين الوقف والمكان الذي تقع فيه المناذات والمزايدة (٤) والاعلانات مثل بيع الغلة يحصل ولو بالنداء في

(١) يراجع الامران المؤرخان في ١١ اوت ١٨٨٦ وفي ٢٥ جويلية ١٨٩٧

(٢) مصادقة القاضي على كراء احبس من نوع القضاء الاختياري الذي يمكن ابطال مفعوله فيما اذا تضرر منه المستحقون في الحال او كل مستحق آخر للحبس لان ذلك القضاء لا تنسبته مرافعات نراعية وليس الا بمجرد القيام من طرف القاضي بحق رعاية القاصرين والموقوفات التي اسند اليه بمقتضى القانون (تونس ٥٢٤-٩٧ م.ب. ٣١٩-٩٧)

(٣) يراجع الامر المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨ لقد اصبح الكراء يتم بواسطة الجمعية اي بواسطة مجلس اشهار يرأسه رئيس الجمعية او نائبه وفي خارج الحاضرة فان نائب الجمعية هو الذي يرأس ذلك

من الوكلاء الموجودين الآن وطلب من ترى تبديله وانتخاب غيره وفي غير الحاضرة يكون الانتخاب على يد الحاكم الشرعي بالمكان مع موافقة العامل بعد اتفاق الاعيان من اهل بلدة على صلوحيته كالعادة السابقة (١) وحجة الانتخاب تعرض على الوزارة فان ظهر صلوحية ذلك المنتخب فانه يصدر له امر الولاية وان ظهر لاسباب عدم صلوحيته لذلك فانه يصدر الاذن للجمعية لاتخاذ غيره وعهدة الانتخاب على الجمعية (١)

الفصل - ٨ - حساب سائر الاوقاف المذكورة يكون على يد الجمعية وعليهم ان يدققوا فيه النظر (٢) وقد يقتضي الحال ان تحصيل الجمعية الحساب على المجلس الشرعي او القاضي بالجهات التي بها مركز نائب شرعي للنظر فيه ان راوا ذلك لائقا ويعرض الحساب على حضرتنا للامضاء على طريق الوزارة الفصل - ٩ - من واجبات وكلاء الاحباس عند قرب اiban اكرية العقارات او الاراضي او بيع الغلة ان يعلموا الجمعية بما تحت ايديهم من الاوقاف التي تكري (٣) او تباع غلتها ليقع الاعلان بتعيين الوقف والمكان الذي تقع فيه المناذات والمزايدة (٤) والاعلانات مثل بيع الغلة يحصل ولو بالنداء في

(١) يراجع ف - ٣٣ - وما بعده من الامر المؤرخ في ٦ - ٢ - ٧٤ والامر المؤرخ في ١٧ - ٢ - ٧٥

(٢) يراجع ف - ١٩ - من الامر المؤرخ في ٢ - ٦ - ٧٤

(٣) يراجع القرار المؤرخ في ٧ جوان ١٩٠٠ وفيما يخص مدة التسوية فقد جاء الامر المؤرخ في ٣١ جانفي ١٨٩٨ بالترخيص للجمعية بكراء اراضي الاحباس لمدة طويلة تحت شروط ستراها بالامر حين نشره كما ان الامر الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٣٦ قرر تخفيف تلك الشروط كما ستراه ايضا

(٤) يراجع الامران المؤرخان في ١١ اوت ١٨٨٦ وفي ٢٥ جويلية ١٨٩٧

الفصل - ١٥ - على الوكلاء ان يسادروا

باصلاح الاوقاف (١) وخدمة ما يحتاج منها للخدمة في ابانها واذا راي العامل، تفریطا من الوكلاء في مثل ذلك يخبر به الوزارة كما ان على نائب الجمعية ان يعرف الجمعية بما يشاهده من ذلك

الفصل - ١٦ - شهادة الاوقاف الكبيرة يقتصر

فيها على عدلين ينتخبان من شهودها الموجودين الان واذا اقتضى الحال الزيادة على العدلين فان الوكيل يعلم القاضي (٢) ليستاجر من عدول المكان من يعين العدلين اعانة وقتية كما انه يسلك الاستيجار المذكور في الاحباس الصغيرة عند الحاجة للشهادة على دخلها او المصروف عليها ولا يلزم في مثلها مرتبات دائمة

الفصل - ١٧ - يتعين لكل من اعضاء الجمعية (٣)

وكاتبها مرتب تعينه الدولة الا نواب الجمعية

١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨ والامر المؤرخ في ٥ سبتمبر ١٩٢٨ - الثمن المعدل لتعويض الحبس ينبغي تأمينه بصندوق الاحباس (تونس - ٧٨ - ١٩٠٣ م - ب - ١٩٠٣ - ٥٥٥)

المعاوضات والانزالات التي لم تتوفر فيها الشروط باطله ولا عمل عليها (انجراثر - ٢٤ - ١٠ - ١٩٠٧ م - ب - ١٩٠٨ - ٢٧٢)

(١) يراجع الفصلان ٩ - ١٠ من الامر المؤرخ في ١٦

ربيع الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠

(٢) على مقتضى الترتيب المعمول بها الآن لم يعد تداخل القاضي لازما في اية صورة كانت حيث حلت الجمعية محلها في هذا العمل

(٣) يراجع الامر المؤرخ في ١٨ صفر ١٢٩١ وفي ٦ افريل ١٨٧٤ (باب العدلية التونسية) يراجع

ايضا الفصل - ٩ - من الامر المؤرخ في ١٩ مارس ١٩١٤ المتضمن ان الرئيس واعضاء مجلس ادارة الجمعية يتقاضون منحه تعيين لهم بمقتضى قدا من جناب الوزير الاكبر

الفصل - ١٢ - بيع الغلال في كل جمعة يكون

على يد عدول منتخبين من قاضي المكان على نظر نائب الجمعية

الفصل - ١٣ - معاوضات (١) الاوقاف

وانزالها (٢) بعد مسوغاتها الشرعية تدفع حجة ذلك لعامل المكان او نائبه ليعلم بذلك في ملجأ مع الناس تقوية لما يفعله الحاكم الشرعي (٣) من النداء في مضان الرغبة وبعد تمام مدة الاشهار اللازم تعرض حجة المسوغات مع القيمة وما انتهت اليه المزايدة على الجمعية ليأذنوا باتمام المعاوضة او الانزال على يد القاضي (٣) كالعادة بحيث يجري العمل في ذلك على مقتضى امرنا المؤرخ في الثاني والعشرين من صفر الحير سنة ١٢٨٧ (٤)

الفصل - ١٤ - على الجمعية ان يبحثوا عن

دراهم المعاوضات السابقة الباقية بيد الوكلاء او غيرهم ويستخلصوها ويشتروا بها ما يستدام به جريان النفع للوقف عوض ما طرح عنه ولا يتم الشراء للحبس الا بعد الاعمال الشرعية وموافقة الجمعية على ما هو اصلح للوقف ككون العوض اكثر دخلا واقل مصروفا وعلى الجمعية اجراء ذلك في اقرب وقت ممكن (٥)

(١) يراجع الامران المؤرخان في ٨ رمضان ١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨ في شأن المعاوضات والانزال والامر المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٢٤

(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٢٣ ماي ١٨٨٦ والامر المؤرخ في ٢٢ جوان ١٨٨٨ والامر الرابع المؤرخ في ٣١ جانفي ١٨٩٨

(٣) يراجع الامر المؤرخ في ٢٢ ماي ١٨٧٤

(٤) نسخ هذا الامر بالامر المؤرخ في ٨ رمضان

١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨ (٥) يراجع الفصل ٣١ من الامر المؤرخ في ٨ رمضان

الفصل - ٢٢ - اذا رأت الجمعية حال مباشرتها

ما يناسب الحاقه بهذا الترتيب فانها تعرضه (١)

الفصل - ٢٣ - ما يفضل من ريع الاوقاف

العامه غير الحرمين الشريفين وجامع الزيتونة

وجامع الخطبة بالحاضرة عن اقامة المحل واقامة

وقفه ووظائفه لمن يقوم بها على مقتضى نص الحبس

حتى يكون كل من ذلك قائما على اصوله منتفعا به

على مقتضى الفصول المتقدمة يخرج منه مترتب

لمشايع اهل المجلس الشرعي بمقتضى امرنا الذي

صدر في بيان ذلك المؤرخ في غرة شعبان سنة

١٤٨١ (٢) عوض ما كان بايدهم من الاحباس

المعين دخلها لهم ثم ما يفضل عن ذلك يكمل منه

مرتب المشايخ المدرسين اهل الطبقة الاولى بالجامع

الاعظم والشيخ الامام ووكلاء خزائن الكتب على

مقتضى امرنا المؤرخ في غرة رجب سنة ١٢٨٧

وامرنا المؤرخ في الغرة المذكورة لكون مرتب الواحد

منهم ما تضمنته او امرنا المذكورة عوض ما تعين لهم

لميزان الدولة (٣)

فصل - ٢٤ - الجمعية المذكورة هي التي تدفع

المسئولية الجرائمية على وكيل الوقف لعدم تنبيهه

وتفقد المحل قبل سقوطه زيادة على المسئولية

المدنية الموجهة عليه وعلى الجمعية بصفتها

مسئولة مدنيا به وباعماله وانسحمت القضية

بصلح من جهة المسئولية المدنية اما من الجهة

الجرائمية فقد شملها وقتها امر العفو

(١) يراجع الفصل ١٨ من الامر المؤرخ في ١٨ صفر

١٢٥١ وفي ٦ افريل ١٨٧٤ والامر المؤرخ في ٢٨ مارس

١٨٨٠

(٢) يراجع الامر المؤرخ في ١٨ صفر ١٢٩١ وفي ٦

افريل ١٨٧٤

(٣) صد قرار وزيرى في ٦ جويلية ١٨٧٨ تضمنت

ووكلاء الاوقاف وعدولها بالايلة الراتبين بها فانه

يتعين لكل منهم مرتب او اجرة من الدخل بحسب

ما يقتضيه حال الوقف مع رعاية الاقتصاد ويتولى

ترتيب ذلك الجمعية وتعرض ذلك على حضراتنا

بواسطة الوزارة

الفصل - ١٨ - كل من له مرتب على وظيفة

اذا اخل بواجبها فان مرتبه يعطل عنه الا اذا كان

له عذر مقبول

الفصل - ١٩ - اذا لزم اصلاح الوقف (١)

فان الوكيل ونائب الجمعية يستاندنان القاضي (٢) في

جعل توجه فيما يلزم اصلاحه مع تقويم مصروفه

ويعرض ذلك على الجمعية ليأذنوا له في الاصلاح

الذي يرونه لائقا والجمعية ان تكلف غير الوكيل

بالاصلاح اذا رأت ذلك (٣)

الفصل - ٢٠ - الزوايا والمساجد التي تعطلت

عمارتها بالنظر لمحلها يصرف ريعها الى مصلحة

مسجد آخر محتاج للعمارة وتبقى قائمة البناء

محترمة

الفصل - ٢١ - على الجمعية ان يصرفوا عنايتهم

الى تحسين حال الاوقاف وتنمية دخلها ولا تاخذهم

في المصلحة لومة لائم

(١) يراجع الفصلان ٩ - ١٠ - من الامر المؤرخ في

١٦ ربيع الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠

(٢) على مقتضى الترتيب المعمول بها الآن لم

يعد تداخل القاضي لازما في اية صورة كانت

حيث حلت الجمعية بحله في هذا العمل

(٣) جاء ف - ٢٢٥ - ق - ج - بعقاب المتسبب في

احداث مضره بدنية بغيره ولو كان ذلك عن

تغافل او قصور او جهل للقوانين وقد كانت

نشرت قضية جنائية ضد احد وكلاء الاوقاف

لسقوط محل على انقار مات بعضهم وانجست

الوزير الأكبر حرس الله كماله اما بعد السلام

المرتبات لمن ذكر بالفصل قبله وعند مضي العام تعرض الجمعية حسابات مقبوضها ومصرفها (٣) فيما تقدم ذكره بالتمام فلتجري وزارتك العمل بما تضمنته الاربعة والعشرون فصلا اعلالا والسلام من الفقير الى ربه تعالى محمد الصادق باشا باي وفقه الله

وفي ١٩ شوال ١٢٩١ وفي ٢٩ نوفمبر ١٨٧٤ وفي ٢٤ ذي القعدة ١٢٩٢ وفي ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥ المحكمة لهذا الامر ولقد ادرجنا هذا النص نظرا لاهميته ولاعتبار ان قواعد ابقى العمل بها كقواعد عرفية والا فانه يظهر منها تليه من قوانين مدنية وزجرية سيأتي الكلام عليها انه وقع اهماله او جهله

الفلاح الذي استخدم خاسا مدينا لفلاح آخر مجبور على اداء الدين الذي بذمة الخماس وله بعد ذلك الرجوع عليه (وزارة - ١٤ - ١٠ - ١٨٨٧ - م - ب - ٩٩ - ٢٩٠) وهذه القاعدة التي صارت عرفية لا زال العمل حتى اليوم جاريا بمقتضاها

الفلاح الذي ترك خاسه يغادر ارضه بدون ان يطالبه بخلاص ما بذمته ويدخل في خدمة الغير سنين عديدة بدون ان يحتج او يطالب بحقوقه يصير دائنا بسيطا ليس له ان يطالب بجبر الخماس على الرجوع للعمل بارضه (وزارة - ١١ - ١ - ١٨٩٩ - ٢٩٢) لقد جاء ف - ٢٩٨ - ق - ج - باعتباره كل من استلم تسبقة على عمل وامتنع من اتمامه بدون موجب ممن ارتكبوا جناية التحميل المعاقب عليها بقطع النظر عن كونه خاسا او نجارا غير ان الاحكام الصادرة يوميا في مثل هذه القضايا ترى عدم مؤاخذة المتهم بالتحميل اذا مضى على تحيله عام كامل بدون ان تقع مطالبته لما يراه المحاكم من ان عدم القيام مدة عام ربما تسبب عن اتفاق بين الطرفين جاء بالغاء عقدة التسبقة بالرغم من كون الحق في التمتع لا يسقط الا بمضي ثلاثة اعوام كما هو صريح ف - ١٦ - م - ج - م - الاتفاق الذي يقع بين المدين على ان يكون خاسا لمدينه في صورة عجزه عن اداء دينه في الابان باطل لا عمل عليه لانه لا خاسة بدون فلاحه يتعلق بها العقد المذكور:

(وزارة - ٨ - ٣ - ١٩٠٠ - م - ب - ٩٠٠ - ٤٦٣) وهكذا الامر فيما يتعلق بمادة القروض اذا ثبت ان القرض لم يقع بمناسبة عقد خاسة وانه لا وجود بين الطرفين لعقد من هذا النوع (وزارة - ٢٧ - ٢ - ١٨٩٩ - م - ب - ٩٩ - ٢٩٤)

يثبت ضمان الغير بحمل الخماس على تنفيذ ما التزم به بوثيقه كتبت عليه وعلى الضامن ان

امر في تعيين مرتبات المشايخ الحكام بالمحاكم الشرعية بالحاضرة وكذلك بعض متوظفي الجامع واعضاء الجمعية (٢)

في ١٨ صفر ١٢٩١ وفي ٦ افريل ١٨٧٤

امر علي في ضبط الاصول الجاري بها عرف الفلاحة والخماسة (٣) ومتعلقاتها

مؤرخ في ٢٥ صفر ١٢٩١ وفي ١٣ افريل ١٨٧٤

الصدر الهمام امير الامراء ابننا خير الدين

احكامه ان الجمعية ينبغي لها ان تبشر اصلاح البنات الدينية حتى التي ليس لها احباس يراجع الامر المؤرخ في ١٨ صفر ١٢٩١ وفي ٦ افريل ١٨٧٤ والفصل - ٦ - من الامر المؤرخ في ١٨ اكتوبر ١٩٠٦

(١) يراجع الفصل - ٨ - من الامر المؤرخ في ٢ جوان ١٧٧٤

(٢) نسخ هذا الامر بالامر العام الصادر في اعادة تنظيم الوظائف العمومية المؤرخ في ١٩٢١-٥-٣ وبما تليه من الاوامر التي اخرها الامر المؤرخ في ١٠ ماي ١٩٣١

(٣) يراجع الامر المؤرخ في ٧ رجب ١٣١٤ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ (قانون حفظ الارض والتراعة) والاوامر المؤرخة في ١٦ جمادى الاولى ١٢٩١ وفي ١ جويلية ١٨٧٤

على الثلاث سنين (١) وإذا أكرت أرض اليتيم أو الوقف قبل دخول اشتنبير وكان الكراء مضافا إلى غرة اشتنبير على العادة وزاد راغب في الكراء تسمع الزيادة فاما إذا دخل جزء من الشهر فلا تسمع الزيادة إلا بثبوت الغبن (٢)

الفصل - ٤ - إذا تكرور التسويغ المعتبر لأكثر من واحد فهو للمتسويغ الأول ملكا كان المكتري أو حيسا فاما إذا سمعت الزيادة على المكتري الأول فيما تسمع فيه الزيادة على مقتضى الفصل الثالث قبله لكون الوقت لم يدخل فإن أعلم المتسويغ المكتري الأول بذلك وفسخ معه ولو بلا رضاه قبل دخول الوقت فلا جارة للثاني وإن دخل الوقت ولم يفسخ مع الأول فهي للأول

الفصل - ٥ - كل من أكرت أرضا للزراعة فله أن يتصرف فيها مدة الكراء بسائر التصرفات التي لا تضر بالأرض أما التصرف المضر بها فلا (٣) وذلك كما إذا جرى العرف في أرض من أراضي إفريقية مثلاً أنه لا يندر القمح إلا بنصفها ويبقى النصف الآخر بوراً وعند تمام مدة الكراء يسلم الأرض لربها فإذا زرع الجميع في العام الأخير فهو متعدد ويلزمه دفع قيمة كرائه لرب الأرض

(١) يراجع في شأن كراء الاحباس الأمر المؤرخ في ٨ رمضان ١٢١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨ والأمر المؤرخ في ٣١ أكتوبر ١٩١٠ وقد جاءت الترتيبات الموالية بأن كراء أرض اليتيم لا يكون إلا بالأشهر وبعد إذن القاضي والإعلان بيوم ينتهي انتفاء الغبن (٢) لم يبق لهذه القاعدة أدنى عمل بناء على الإعلان النافي للغبن (٣) يراجع الفصلان ٨٠٧ - ٨٠٩ من المجلة المدنية التونسية

عليكم ورحمة الله تعالى فقد اقتضى نظرنا ضبط الأصول الجاري بها عرف الفلاحة والحماسة ومتعلقاتهما لتكون مرجعا في ذلك فاصدرنا امرنا هذا إلى وزارتك الكبرى مشتملا على الفصول الآتية :

الفصل - ١ - لما كان من المصلحة التفسير لأرباب الفلاحة في المدة الصالحة لتهيئة الأسباب يكون مبدا المكربة الأرضين غرة شهر اشتنبير العجمي (١) بدل أكتوبر (٢)

الفصل - ٢ - لكل إنسان مطلق من قيد الحجر أن يتصرف في ملكه من شاء بما شاء ولاي مدة معينة شاء ولا تسمع زيادة راغب فيما أكرهه بعد العقد

الفصل - ٣ - لكل ناظر اليتيم وناظر الوقف أو مستحقه إذا لم يكن له ناظر أن يكرى أرض اليتيم والوقف بكراء لا يكون دون قيمة أمثلها وإن يكون الكراء من سنة إلى ثلاث سنين ولا يزيد الناظر على اليتيم والوقف أو المستحق في مدة الكراء

يقوم مقام الخماس كلما طلب منه الملاك ذلك والا فهو مجبور على أرجاع ما بذمته الخماس الهارب (وزارة - ٨ - ٣ - ١٩٩٦ - م - ب - ٩٦ - ٣٣٦)

(١) يراجع الفصل الإضافي الثاني والأمر المؤرخ في ٢٣ شوال ١٣٠٢ وفي ٥ أوت ١٨٨٥ (٢) شهرا السنة الأعجمية (جوليان)

يراجع الفصل الإضافي الثاني والأمر المؤرخ في ٢٣ شوال ١٣٠٢ وفي ٥ أوت ١٨٨٥ - تعرض الأراضي للكراء ابتداء من ١٣ أوت ولا يمتدئ المتسويغون تصرفهم فيها إلا من ١٣ سبتمبر الأمر المؤرخ في ٥ أوت ١٨٨٥ المشار إليه

يراجع الفصل ٨٠٥ وما بعده من المجلة المدنية التونسية

بحاجته المكتري لعلفة مواشيه وتراضي المتعاقدان على ان يكون علف المواشي من ذلك التبن فعليهما ان يجعلوا جزءا ولو يسيرا من كراء الارض في عقالة التبن المعين الذي يكفيه للعلف او يسلفه ذلك التبن ولا يكون البيع او السلف داخلا في صلب عقد الكراء على انه شرط فيه بل يكتب في حجة مستقلة ويكون مقدار التبن معينا بما يحصل به التعيين عند الفلاحة رفعا للنزاع (١) ومثاله لو كان كراء الارض الف ريال تجعل الف الا عشرة كراء الارض والعشرة ثمن التبن ويكتب في كل منهما حجة مستقلة وفي هذه الصورة لا يلزم المكتري ترجيع التبن الى صاحب الارض واما اذا تراضيا على السلف فتكتب حجة الكراء بالالف ريال كاملة وتكتب حجة اخرى في السلف ويلزم المكتري ترجيع التبن عند انقضاء امد الكراء مثلما اخذه فان اخذه مكوما فعليه ان يرجعه كذلك وان لم يتحصل من صابته تبن فعليه ان يشتريه وينقله لمحله بالارض التي اخذها منها وان تعذر عليه الوجدان بكل وجه فعليه حينئذ دفع قيمته

الفصل - ١٠ - من اكرى ارضا بها تبن بالمندرة مكوما على الكيفية المعتادة واخذه على وجه السلف كما تقدم ثم بعد ان علفه لمواشيه ظهر له ان يجعل لطعامه مندرة اخرى بعيدة عن الاولى فعليه ان يضع التبن بمحله الذي اخذه منه بالمندرة الاولى الاولى مكوما على الكيفية المعتادة التي لا تفسد التبن (١)

الفصل - ٦ - من اكرى ارضا الحس قبل حلول اشتبهر وعمل بها عملا نافعا لها فيما يستقبل مثل الربعي ووقعت الزيادة وسلم المكتري الارض لمن زاد فله قيمة ما عمله بالارض ياخذها من المكري دون المكتري

الفصل - ٧ - من اكرى ارضا عن مدة ثم عمد في آخر مدته وشغل الارض بالربعي او الزراعة فان كانت الارض ارض مطر تزرع بطنا واحدا كاقمح والشعير فحد السنة فيها لحصاد فان عمل فيها الربعي فله قيمة ما عمله من المكتري وان عمل بها غيره فحكمه كالمعتدي وسياتي بيانه بهذا الفصل وان كانت الارض ارض سقي تزرع بطونا فله المكتري العمل الى تمام السنة فان تمت وله فيها زرع اخضر او بقل فان زرعه علما انه لا يتم فهو متعد ولرب الارض حرثها وافساده او اقراره باكثر من المسمى او كراء المثل وان زرعه طانا تماما لتمام السنة فزاد بالايام اليسيرة وهي الشهر ونحوه لزام اقراره بمثل كراء الارض

الفصل - ٨ - من اكرى هنشيرا السنة وبه بئر داخلية في عقدة الكراء يومر ربا باصلاحها فان امتنع فله المكتري ان ينفق في ذلك ما يخص كراء تلك السنة وما زاد فهو فيه متطوع فان قبض ربا كراءها اجبر على اخراج ما ينوب تلك السنة وهكذا في المكتري لاكثر ينفق عليه بقدر مكتراه (١)

الفصل - ٩ - من اكرى هنشيرا وكان به تبن

(١) يراجع الفصلان ٨١٩ - ٨٢١ وما بعدهما من المجلة المدنية التونسية

(١) نفع بالفصل ٨٠٨ من المجلة المدنية التونسية

الفصل - ١١ - من اكترى مواشي معدودة شائعة في ارض معينة فله ان يقاسم شركاءه الباقين على حسب ما يبذره اهل وطنه في الماشية (١) فلو كانت ماشية اهل وطنه تبذر قفيزا ونصف القفيز قمحا ومثل ذلك شعيرا فله ان يبذر لكل ماشية القدر المذكور

الفصل - ١٢ - من اكترى ارضا وزرعها ولم يبت زرعها ثم نبت في العام الموالي له فالصابة لرب الزرع وعليه اجر المثل لرب الارض وللخمس خمسة ان تمم العمل في العام الثاني والا فله بحساب ما عمل في العام الاول واما اذا نبت في العام الاول ثم اصيب بحجر فتأثر منه شيء في الارض ونبت في العام الثاني فهو لرب الارض ولا شيء لرب البذر (٢)

الفصل - ١٣ - اذا وقع التعاقد بين شريكين في الفلاحة بارض الهناشير فان كانت الارض لاحدهما والظهر للآخر والبذر والمصروف والصابة انصافا بينهما فظهر الصيف بينهما (٣)

الفصل - ١٤ - اذا وقع التعاقد بين شريكين في الفلاحة بان اكترى ارضا سوية بينهما والبذر لاحدهما وحده والظهر وعمل اليد على الآخر وكان كراء الارض مساويا لقيمة البذر والظهر

(١) يراجع الامر المؤرخ في ١٥ رجب ١٣١٦ وفي ١٢ جانفي ١٨٩٥ (باب النظام المتوري)

(٢) عوض بفصل ٨٢١ من المجلة المدنية التونسية
(٣) يراجع العناصر المدنية عليها صحة الشركات الفلاحية بالامر المؤرخ في ١ ذي القعدة ١٢٩٢ وفي ٢٩ نوفمبر ١٨٧٥ كما يراجع في شأن مرجع النظر العدلي الامر المؤرخ في ١٣ المحرم ١٣٠٤ وفي ١٢ اكتوبر ١٨٨٦

فجميع المصاريف عليهما شتوية كانت او صيفية ويقتسمان الزرع بينهما انصافا فان لم تكن مساواة بين قيمة البذر مع قيمة الظهر والعمل فالزرع لصاحب البذر ويودي كراء الجميع

الفصل - ١٥ - اذا وقع التعاقد بين شريكين بالنصف في البذر والمصروف وعلى احدهما عمل البذر والارض للآخر فلم يبذر عامل اليد جملة البذر فانهما يقتسمان الزرع على نسبة بذر كل منهما

الفصل - ١٦ - اذا تعاقد شريكان في الفلاحة وبذر احدهما معونة (١) من بذرة ولم يعلم شريكه بها فللشريك مساواته بمثلها ان علم قبل انقضاء امد البذر وان علم بعد انقضاء امد فيودي له نصف ما بذره ويأخذ النصف المتحصل من المعونة

الفصل - ١٧ - اذا تعاقد شريكان في زراعة ارض معينة واخذ احدهما من الآخر منابه من البذر ولم يبذر شيئا فعليه كراء حصة شريكه من الارض دراهم (٢)

الفصل - ١٨ - اذا تعاقد الشريكان في فلاحه

(١) المعونة شرط خاص يشترط في الاكبرية الفلاحية بالبلاد التونسية وهي عبارة عن التزام باحترق سخرة يشترطه الكاري على المكتري وقد جرت العادة ان المكتري يقوم بتنفيذ الالتزام المذكور - اذا لم يتعرض رسم الكراء الى تعيين اوانه - بعد اتمام اشغاله لكن عليه ان يقوم بذلك في الوقت المناسب اي ينبغي عليه ان يعد ما يلزم من العملة والادوات ودواب المحرث حتى يتم المعونة في الفصل الصالح للزرع . لذلك لا يقبل اعتذاره بعدم الوفاء بالالتزام المذكور بدعوى القوة القاهرة اذا لم يثبت انه اتخذ ما في الوسع سعيا وراء القيام بما التزم به (تونس ٥ اوت ١٨٩٣ - ١٠٢ - ٩٦ - ٣٤١)

(٢) جاء بهذا المعنى الفصل ١٣٦٨ من المجلة المدنية التونسية

على ان تكون الارض لاحدهما والظهر على الاخر والبذر بينهما انصافا فحرت صاحب الظهر الارض كلها بالمالي وزرع بها مناب شريكه ولم يجد بذرا له فلصاحب الظهر اجر عمله ومقرة والخارج كله لرب الارض الا اذا جدد التعاقد عند فقد صاحب الظهر ما يبذره على ان الارض والهذر لاحدهما والعمل والظهر على الاخر فيكون الخارج بينهما على حسب ما اتفقا عليه من الثلث او الخمس او السدس او غير ذلك للعامل

الفصل - ١٩ - اذا وقع التعاقد بين شريكين

في الفلاحة بارض الدخانية بان تكون الارض لاحدهما والظهر لالاخر والبذر على رب الارض او البقر فعلى رب الارض اجر احير معين لشريكه في خدمة المصيف خاصة والظهر على صاحبه شتاء او صيفا وليس له خمسة والخارج بينهما على ما اشترطا وكذا المصروف فاما اذا كان البذر بينهما فالخارج يكون بينهما على قدر بذرهما وسائر المصروف عليهما وظهر الصيف عليهما معا والصابية انصاف بينهما

الفصل - ٢٠ - اذا ثبت ان انسانا اغار على

ارض غيره وزرعها فان كان الزرع لم يبلغ حد الانتفاع به سواء برز على وجه الارض او لم يبرز فان شاء صاحب الارض امر الزارع بقلعه وان شاء اخذه بلا شيء (١) وان بلغ حد الانتفاع به ولو

(١) ستجد بسطة في هذا الشأن حين التكم عن المحاضر بحسن نية وعكسه عند الكلام على المحوز بقانون المرافعات المدنية

كان ذلك في ابان الزراعة او بعده (٢)

الفصل - ٢١ - كل من وقعت دوابه او بقره

او غنمه في ارض غير للرعي فيها وكانت الارض مزروعة ووقع الضرر بالزرع فعلى رب الدواب قيمة ما افسدته ان لم يجعل لها راعيا او كان الراعي صغيرا لم يبلغ اوان الرشد واذا كانت براع فالمطلوب هو الراعي وعليه قيمة ما افسد باهماله والمرجع في تقدير الضرر امناء البلاد وعدولها واما ما افسدت من الحشيش فان كان مقدلا فحكمه كالزرع وان لم يكن مقدلا فان كانت بارض لم يبورها صاحبها للقدال وانما ترك زراعتها للاستغناء

(١) يراجع حكم وزارة ١١-٢-١٨٩٦ م (٢٣٦-٩٧)

(٢) جرت اعمال محاكم الصلح تطبقا لهذه القواعد بالحكم على المدعى عليه بعد الاعتراف بحسن نيته (تونس ٢٢ مارس ١٩٠٥ م ١٩٠٥-٣٢٨) يراجع في شأن القيام بالدموى وتطبيق قاعدة احوز بالشبهة المحكم الصادر من الوزارة في ١١-٢-١٨٩٧ م (ب-٩٧-٢٣٢) والمحكم الصادر منها في ٢٩-٦-١٩٠٨ م (ب-١٩٠٨-٥٦٤) يراجع ف - ٧٩ - وما بعده م - م - ت وما علق به عليه

عنها او ليحميها للحرث (١) فليس له منع الناس منها
الفصل - ٢٢ - اذا وقع التنازع في اغارة ارض
او تسريح ماء او اكل زرع ذلك مما يرجع فيه

لنظر الامناء والعدول (٢) وتوجهوا لذلك ولزمت
المصاريف لاستكشاف الحق فانها تحمل على الجاني
المتعنت

الفصل - ٢٣ - اذا لم يقع خلط في المبذور
بان بذر كل واحد من الشركاء منابه وحده فلم
ينبت بذر واحد منهم لعله من المبذور فليس له ان
يشارك الاخر فيما تحصل من بذره

الفصل - ٢٤ - اذا اشترى الفلاح قمحا او
شعيرا واعلم بائعاه انه اشترا ليبذره فبذره فلم
ينبت لعله في المبذور وثبت ان البائع دلس على
المشتري فانه يرجع على البائع بجميع ثمن الزريعة

ويرجع البائع على المشتري بقيمة قمحه او شعيره
ولا يثبت التدليس الا بشيئين علم البائع انها لا تنبت
وشرط المشتري عليه انها زريعة تنبت فان فقد
احدهما او كلاهما لم يكن مدلسا وحينئذ لا

رجوع عليه الا بقيمة العيب وهو قيمتها ما بين
كونها نابتة وغير نابتة ولا يثبت رجوع المشتري على
المدلس الا بعد ان يثبت ان الزريعة التي اشتراها
من هذا البائع زرعت وانه زرعها في الابان وفي

(١) يراجع الامر المؤرخ في ١ ذى القعدة ١٢٩٢ وفي
٢٩ نوفمبر ١٨٧٥

(٢) يراجع الفصل ١٣٧٠ وما بعده من المجلة
المدنية التونسية

(٣) يراجع الفصل الاضافي الاول من الامر المؤرخ
في ١٦ جادى الاولى ١٢٩١ وفي ١ جويلية ١٨٧٤

(٤) يراجع الفصل الثاني الاضافي من الامر المؤرخ
في ١٩ شوال ١٢٩١ وفي ٢٩ نوفمبر ١٨٧٤ كما يراجع

الامر المؤرخ في ١٣ المحرم ١٣٠٤ وفي ١٢ اكتوبر ١٨٨٦

(١) يراجع الفصل ٦ وما بعده من الامر المؤرخ
في ١٠ رجب ١٣١٤ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ (باب
القانون الزراعي) اما الراعي فقد تناله العقوبة
الرجعية مع ضمان رب الحيوان في اداء قيمة
المضرة

(٢) يراجع الامران المؤرخان في ٢٦ شوال ١٢٩٢
وفي ١٤ نوفمبر ١٨٧٦ وفي ٢٣ نوفمبر ١٨٨٦ (باب
العدول)

ويطلب من صاحب الفلاحة قبض ما له وذلك قبل حلول اشتبهر المذكور

الفصل - ٢٩ - إذا اراد الخماس الفسخ وذمته عامرة بمال لصاحب الفلاحة ولم يندرس الا بعض الصابة وباقيها مندر وطلب من صاحب الفلاحة ان يدفع له جميع خمسة مما اندرس من غير انتظار الدرس او ينظرة بما له بذمته الى تمام الدرس ولما ياخذ منابه من الصابة يدفع له المال فليس له الا خمس الطعام المندرس وباقي منابه ياخذه عند تمام الدرس ولا يفسخ العقد الا بدفع المال لصاحب الفلاحة قبل حلول اشتبهر ويتم الخدمة اللازمة وان دخن اشتبهر فليس له فسخ العقد كما بالفصل ٢٧

الفصل - ٣٠ - إذا اراد الخماس ان لا يجدد عقد المزارعة على مقتضى الفصل ٢٨ وكانت ذمته عامرة للفلاح من جراء الخماسة او بمال آخر او بهما فعليه ان يدفع ما عمرت به ذمته للفلاح او يعطي في ذلك ضامنا مليا يرضي الفلاح فان لم يجد المال ولا الضامن فانه يجبر على تعاطي حرفته ما دام قادرا على الخدمة فان لم تكن له قدرة على خدمة الخماسة فانه يسجن (١) اذا لم يكن معلوم الفقرو لم تكن له حرفة ولا قدرة على الاستيجار (١)

الفصل - ٣١ - إذا اراد الفلاح فسخ الخماسة وطلب من الخماس ما له فلم يجد الخماس من يعامله في

(١) يراجع الاسرار المؤرخان في ٤ افريل ١٨٨٥ (باب العدلية التونسية) كما يراجع ف - ٢٩٨ - ق - ج
إذا ادعى الخماس مغادرة محل عمله قبل اتمام اشتغاله على المحكمة ان تنظر في اهمية هذه الاشغال وهل يمكن القيام بها من طرف الغير

ذلك او يخمسه فلصاحب الفلاحة ان يعقد مع الخماس مزارعة في محل آخر يعينه له او يتركه الي ان يجد من يخمسه ولا يسجنه اذا كان معلوم الفقر (١)

الفصل - ٣٢ - ليس للخماس ان يترك صناعة الخماسة الا اذا صار فلاحا اما اذا لم يتيسر له ان يكون فلاحا وانما ترك حرفة الفلاحة للشغل بحرفة اخرى او لمجرد البطالة او غير ذلك فان العامل يغضبه على التجديد ان رضي بالتجديد عند صاحبه او على ان يخمس عند غيره (٢)

الفصل - ٣٣ - إذا جدد الخماس عقد الخماسة مع رب الفلاحة قبل اشتبهر فليس للخماس ان يعقد عقد الشركة مع غير ذلك الفلاح ولا الفسخ الا اذا بان عقد الخماسة قبل التجديد

الفصل - ٣٤ - إذا دفع صاحب الفلاحة مالا لخماس على وجه الخماسة ثم ظهر ان الخماس قبض مالا من فلاح آخر بعد عقد الخماسة وقبل دخول شهر اشتبهر فالخماس للاول (٣)

فإذا امكن عليها الحكم بفسخ العقد (وزارة ١٦ - ٦ - ١٩٠٤ - م - ب - ١٩٠٨ - ٦١٠)

الفلاح الذي يتعاقد مع خماس غادر فلاحا وذمته عامرة له ينبغي عليه خلاص دين الخماس (وزارة ١٤ - ١٠ - ٨٧ - م - ب - ٩٩ - ٢٩٠) اذا ترك الفلاح خماسه يذهب لغيره بدون ان يطالبه بخلاص ما عليه له ليس له حق جبره على الرجوع لمباشرة العمل عنده . وزارة ١١ - ١ - ٩٩ - م - ب - ٩٩ - ٢٩٢ .

يراجع في شأن مسئولية الضامن في وفاة الخماس بما التزم به حكم الوزارة في ٨ - ٣ - ٩٦ - م - ب - ٩٦ - ٣٢٦

(١) يراجع الامران المؤرخان في ٤ افريل ١٨٨٤ وفي ١٠ جانفي ١٨٨٥ .

(٢) يراجع الفصل الثاني الاضافي من الامر المؤرخ في ٢٩ نوفمبر ١٨٧٤ .

(٣) يراجع الفصل ١٢٧٢ من المجلة المدنية التونسية

الفصل - ٣٥ - اذا عقد فلاح مع خماس عقد مزارعة على العادة وادى المال الذي عليه الى فلاح آخر ثم ظهر ان عليه مالا لفلاح ثالث من جهة الخماسة فان كانت المدة المعقود فيها المزارعة مع الثالث هي المدة المعقود فيها مع الفلاح الذي دفع وتاريخ الثالث اسبق فيتم عقد المزارعة مع الثالث وان كانت المدة المعقود فيها مع الثالث مضت كما هو الشأن فيتم المزارعة مع الدافع ويكون مال الثالث دينا في ذمة الخماس يتربص به اذا كان معلوم الفقر الى الصابة فياخذه من خماسته واذا طلب الدافع ماله ايضا فيتحصان الخماسة

الفصل - ٣٩ - على الخماس صناعة عدة ماشية

من الحلفة شتاء وصيفا واما الحلفة المصنوعة فعلى صاحب الفلاحة

الفصل - ٤٠ - على الخماس الاحتفاظ على

الماشية (٢) ودابتها وعليه ان ياخذ من ربه حديدا يقيد بها في الليل وهي في ضمانه وعليه سقيها من البئر وتنظيف الكلب من الاوساخ والقاذورات وياتيها بالتبن لتعلقه اول الليل وآخره وتنظيف دابة الماشية من يوم دخوله للخماسة الى وقت تمام خدمته بتزريب النوادر وتطينها (٣)

الفصل - ٤١ - كل عمل يحتاج اليه الزرع

قبل ادراكه وجفافه مما يرجع الى اصلاحه من السقي والحفظ وتنقية الزرع من الحشيش وتحميم الفول بالمسحاة وطرد العصفور ان كان بقدر

الفصل - ٣٦ - اذا تعاقد فلاح وخماس على المزارعة في هنشير معين فلم يتم للفلاح الفلاحة به فلا ينقل الخماس الى غير محل التعاقد الا بتجديد العقد على تعيين المحل الاخر الا اذا شرط عليه ذلك في العقد (١)

الفصل - ٣٧ - على الفلاح اعانة من يخمسه على النقلة بدوابه تحمل حوائجه وعياله وموته ان كانت قدر ربع القفيز قمحا ومثله شعيرا من اي محل كان وعلى الخماس الاجارة على نقل طعامه ان كان اكثر من ذلك (٢)

الفصل - ٣٨ - كل عمل يبقى اثره ومنفعته بعد مدة المزارعة كبناء حائط واستحداث حقول يصح اشتراطه على الخماس فليس عليه بناء المعمرة ولا بناء المصرف ولا كلب الماشية بل اذا رضي الفلاح

(١) يراجع الامر المؤرخ في ١ جويلية ١٨٧٤

والفصلان ١٣٧٦ و ١٣٧٨ من المجلة المدنية التونسية

(٢) يراجع الفصل الاول الاضافي

(٣) يراجع الفصل ١٣٧٦ من المجلة المدنية التونسية

(١) يراجع الفصل ١٣٧٥ من المجلة المدنية التونسية .

(٢) يراجع الفصل ١٣٧٤ من المجلة المدنية التونسية

التونسية

الفصل - ٤٥ - اذا دخل الخماس على الربيع فعليه ان يخرج على مثل ما وجدته ولا اجر له وان لم يدخل عليه فله الامتناع من حرثه الا برضاه او استيجارة على الوجه المقرر بالفصل ٣٧ وحيثذ فله الاجر على ذلك في العام الاول فقط (٥)

الفصل - ٤٦ - اذا زرع صاحب الفلاحة بهنشير القطانية الصفراء او البيضاء فلعامل اليد سواء كان من الخماسة او من غيرهم نصف الصابة المتحصلة ومصرف اصلاح عدة الحرث والزريعة واجر الصوائ انصافا بين صاحب الفلاحة والعامل

الفصل - ٤٧ - على الفلاح آلات الفلاحة واذا تعيب شيء منها ببعد الخماس فان كان ذلك العيب لا يقع مثله في مجاري العادة الا بتعمد وقصد فالضمان على الفاعل في كل مرة وان كان بغير تعد وعمد وهو ماذون باستعمالها فمصرف اصلاح على الفلاح في كل مرة (١١)

الفصل - ٤٨ - لا يلزم الخماس بالنقلة من المحل الذي وقع عليه التعاقد في المزارعة الا برضاه او تعيين محل النقلة عند وجود العائق من اتمام الزرع عند عقد المزارعة

الفصل - ٤٩ - على صاحب الفلاحة ان يتم مواشيه البذر المعبر لها في تلك الجهة التي بها الهشير ان لم يقع الهزال في المواشي واما اذا وقع فلا يطالب (١) - يراجع الفصل ١٢٧٩ من المجلة المدنية التونسية .
(٢) - يراجع الفصل ١٢٨٢ من المجلة المدنية التونسية .

الامكان وطرد الجراد ان امكن وتفقد الفدادين التي بها السنبل وغير ذلك من المصالح التي تعود اليه وجري باعتبارها العرف فهو على الخماس بمقتضى العرف وكل عمل يكون بعد تناهي الزرع وادراكه وجفافه لخلوص الحب وتنقيته قبل القسمة كالحصاد وقلع الفول والرفع الى المندرة والدياس والتذرية وتكوين النادر فعلى الخماس (٣) ايضا للعرف وكل عمل يكون بعد القسمة مما يحتاج اليه لاحتراز المقسوم فعلى كل واحد نصيبه فليس على الخماس حفر المطامير (١) ولا وضع الزريعة والعلقة بها ولا حراستها ولا تكوين التبن وتزريبه الا بالوجه المقرر بالفصل ٣٧ وعليه عند تجديد الخماسة للعام القابل حفظ الزريعة والعلف ولوضع في المطامير من الحفظ وكذا تكوين التبن وتزريبه (٢)

الفصل - ٤٢ - اذا كثر الحشيش زمن الربيع في اراضي الدخانية وعجز الخماسة عن تنقية كثرته فعلى صاحب الفلاحة ان يوجر من يعينهم على تنقيته وخمس اجارة الاجراء على الخماسة (٣)

الفصل - ٤٣ - (٤)

الفصل - ٤٤ - ليس على الخماس التوجه بسوائم صاحب الفلاحة الى هنشير آخر ليرعى له بها الا بالوجه المقرر بالفصل السابع والثلاثين

(١) يراجع الفصل الاول الاضافي

(٢) يراجع الامر المؤرخ في ١ جويلية ١٨٧٤ والفصلان ١٢٧٦-١٢٧٨ من المجلة المدنية التونسية

(٣) يراجع الفصل ١٢٨٦ من المجلة المدنية التونسية

(٤) وقع نسخه بالفصل الاول من الامر المؤرخ في ١٦ مجادى الاولى ١٢٩١ وفي ١ جويلية ١٨٧٤

باتمام البذر ويعتبر بذر المسواشي في كل جهة ما جرت به عاداتها (١)

الفصل - ٥٠ - ليس على الخماس ان يزرع معونة لصاحب الفلاحة الا برضاه

الفصل - ٥١ - لصاحب الفلاحة ان يعين الخماسة على الزراعة بماشية زائدة على مسواشي الدولاب بعد استكمالهم حرث الميالي وللخماسة خمس الماشية الزائدة وعليهم اجر الاجير العامل عليها وموته

الفصل - ٥٢ - اذا استاجر صاحب الفلاحة اجيرا من الصوانة لحراسة المندرة فاجرة على صاحب الفلاحة وتتأوب (٢) الخماسة في المقام معه بالمندرة وعلى من بات من الخماسة بالمندرة ان يجيب الفلاح او وقافه ان دعا لما عسى ان يحدث بالمندرة

الفصل - ٥٣ - لا يلزم صاحب الفلاحة ان يستاجر على حصد الشعير بافريقيا ولا يستاجر فيما عداه اكثر من واحد مع كل خماس وله الخيار في الاعانة على الحصاد باكثر كما لا يلزمه اعطاء فطور الخماسة وقت الحرث ولا الحصاد (٣)

الفصل - ٥٤ - اذا تغيب الخماس عن خدمته فلرب الفلاحة ان يستاجر اجيرا من حينه يقوم مقام الخماس في الخدمة اللازمة ويدفع له اجرة (٤)

(١) يراجع الفصل ١٣٧٦ من المجلة المدنية التونسية .

(٢) يراجع الفصل ١٣٨٤ من المجلة المدنية التونسية .

(٣) يراجع الفصل ١٣٨٥ من المجلة المدنية التونسية .

(٤) لا باس بعرض الاجر المطلوب على امين فلاحي (وزارة ٣٨ - ٢ - ٩٧ م - ب - ٩٧ - ٣٦٦)

وياخذ من الخماس ويعرقل عليه منابه من الصابة في ذلك الا اذا تغيب بعذر كالمريض فانه لا يستاجر من يقوم مقامه في الخدمة الا بعد انقضاء ثلاثة ايام (١)

الفصل - ٥٥ - صاحب الفلاحة او الوقاف مصدقان في مقدار اجارة من يقام عوض الخماس للقيام بلوازم الخدمة اذا كان المقدار مشبها (٢)

الفصل - ٥٦ - اذا اذن الخماس الفلاح او الوقاف ولو بدلالة الحال ان يكسوه او يطعمه او ينفق عليه وانفق عليه المأذون فان زمامه ماض على الخماس في المشبه يمين المأذون عند التجاهد وللـفلاح حيثن ان يضيف ذلك الى مقدار الدين الذي له على الخماس (٣)

الفصل - ٥٧ - اذا اضطر الخماس الى الكسوة والمونة اللازمين له فعلى الفلاح ان يكسوه ويمونه ويعتبر ثمن ذلك بسعره وقت العطاء وان كان الخماس مفرطا في الخدمة يعطى له كل يوم قدر ما يحتاجه في ذلك اليوم ما دام في الخدمة اما اذا تمم الخماس الحرث وتسلم الفلاح منه الماشية ودابها واذنه بالذهاب للخدمة التي ترضيه فلا تلزمه المونة الى وقت رجوعه لواجب خدمته

الفصل - ٥٨ - لصاحب الفلاحة نقل طعامه المتحصل من الصابة الزائد على الزريعة والعلقة وعلى الخماس الذهاب مع الطعام وحمله الى محل الفلاح

(١) يراجع الفصل ١٣٨٠ من المجلة المدنية التونسية

(٢) يراجع الفصل ١٣٨١ من المجلة المدنية التونسية

(٣) يراجع الفصل ١٣٨٧ من المجلة المدنية التونسية

الفصل - ٥٩ - على صاحب الفلاحة ان يأخذ توصيلا على الخماس حجة في توصله بمنابه من الصابة (١) ولا تسمع دعوى الخماس عدم خلاصه مع الفلاح في منابه عن عام قبل العام الذي اخذ فيه الفلاح التوصيل واجرة العدول (٢) عن كتب توصيل الخماسة وكتب تعمير ذمة الخماس بالمال ومعلوم التبر على الفلاح

الفصل - ٦٠ - لا يلزم الخماس اداء مصروف العشر (٣) ولا اجارة الاجير لنقله من الهنشير لمحل دفعه

الفصل - ٦١ - كل خماس اضر حيرانه بما يحير راحتهم بأي وجه من وجوه الضرر وطلب الحيران دفع ضرره عنهم ورفعوا امره للحاكم فان ثبت لدى الحاكم شره ورأى المصلحة في طرده فانه يطرد ويخير الفلاح بين ان يعقد المزارعة مع غيره او يقيم له احيرا بالعين وان اراد ان يقيم هو احيرا عنه فله ذلك (٤)

الفصل - ٦٢ - اذا جعل صاحب الفلاحة وقافا على فلاحته ولم يقع اتفاقهما على اجر معين فلهلوقاف من صاحب الفلاحة دون الخماس قفيز

(١) يراجع الفصل ١٣٩ من المجلة المدنية التونسية
(٢) يراجع الامر المؤرخ في وفي المتضمن تعيين اجور العدول
(باب العدول)

(٣) يراجع ما علق به على الامر المؤرخ في ١٧ رجب ١٢٨٥ وفي ٤ نوفمبر ١٨٦٨ بصحيفة ٣٢ من هذا المجلد.

يراجع الفصل ١٩٣ من المجلة المدنية التونسية
(٤) يراجع الفصل ١٣٨ من المجلة المدنية التونسية

قمحا ومثله شعيرا اذا كان دولاب الفلاحة من الثلاث مواشي الى العشرة (١)

الفصل - ٦٣ - اذا جعل انسان وقافا على الفلاحة في خصوص خدمة الشتاء او الصيف ولم يقع الاتفاق بينهما على شيء معين فله نصف القفيز قمحا ومثله شعيرا (١)

الفصل - ٦٤ - للوقاف على الفلاحة اذا كان ساكنا بالهنشير الذي به الفلاحة وكان ذا عيال قفيز قمحا ومثله شعيرا وله ان يبذر معونة بمكيلتين قمحا ومثلها شعيرا (١)

الفصل - ٦٥ - اذا كان الوقاف شريكا لصاحب الفلاحة في الفلاحة بان كان له ماشية ولصاحب الفلاحة من الخمس مواشي الى العشرة فلا اجر له وكراء ارض ماشيته ومصروفها شتاء وصيفا على صاحب الفلاحة وان كان لصاحب الفلاحة اقل من الخمس مواشي فلا يلزم صاحب الفلاحة شيء من ذلك (٢)

الفصل - ٦٦ - على الوقاف حفظ بذر المواشي التي لنظرة ومباشرة دفع البذر للخماسة وكيهه بمحضهم صبيحة كل يوم وتتبع خدمة الخماسة وقت الزراعة ووقت اطلاق المواشي من الحرث والنظر عليهم في حراسة الثيران والدواب والرعاة وفي تنقية الزرع والحصاد والتقاط السنبل من الحقل والدرس الى انتهاء خدمة الفلاحة بتطين اكوام التبن او ترريبها (٣)

(١) يراجع الفصل ١١٧٣ من المجلة المدنية التونسية

(٢) يراجع الفصل ١١٧٤ من المجلة المدنية التونسية

(٣) يراجع الفصل ١١٧٥ من المجلة المدنية التونسية

الفصل - ٦٧ - الوقاف هو المطالب بالنقص في البذر ان لم يبذر لكل ماشية ما يلزمها بجهتها فاذا ثبت ان الوقاف اخذ لنفسه من الزريعة تعديبا او تنواطوا مع الحماسة على ذلك فعليه ضمان ما نقص من الزريعة وللحاكم ان يعزره بما يناسب ان رأى ذلك (١) (٢)

الفصل - ٦٨ - الوقاف ضامن لما تلف او عيب من آلات الفلاحة شتاء او صيفا هذا فيما يمكن الاحتراز عنه اما ما لا يمكن الاحتراز عنه او يتعسر تعسرا شديدا كخوف غالب ولصوص مكابرين وما اشبه ذلك فلا ضمان فيه (٣)

الفصل - ٦٩ - الوقاف مع الحماسة عليهم ضمان ما تلف او عيب من البقر الجلدي لصاحب الفلاحة (٤) ان وقع ذلك بسبب تفريط منهما (٥) وعلى الحماسة وثاقه واطلاقه

الفصل - ٧٠ - على الوقاف قبول الطعام من المندرة بالكيالة المطبوعة ووضعه في المطامر بنفسه ولا تسمع منه دعوى النقص وقت دفعه لصاحب الفلاحة او وقت بذره (٦)

الفصل - ٧١ - اذا جعل صاحب الفلاحة على طعامه المخزون بالمطامير رتابا ولم يتعاقدا على اجر

- (١) يراجع الفصل ١١٧٦ من المجلة المدنية التونسية
(٢) وقد عدت هذه الاعمال من باب خيانة المؤمن بفصل - ٢٩١ - ق - ج
(٣) يراجع الفصل ١١٧٧ من المجلة المدنية التونسية
(٤) يراجع الفصل الاول الاضافي
(٥) يراجع الفصل ١١٧٨ من المجلة المدنية التونسية
(٦) يراجع الفصل ١١٧٥ من المجلة المدنية التونسية

معين فللرتاب على كل فقير قمحا اربعة اصواع منه وعلى كل قفيز شعيرا ستة اصواع منه

الفصل - ٧٢ - على الرتاب حفر المطامير وتطويقها وقبول الطعام ممن يأتيه به وغطاء كل مطمورة لمنع وصول الماء الى الطعام وتفقدتها بعد ذلك في كل وقت لتدارك ما عسى ان يحدث بها من مرور الدواب وغيره وحراستها ليلا ونهارا وسدم ما فرغ منها حالا خوفا من وقوع الماء فيها وسريانه لغيرها ويكون ضامنا لما فسد من الطعام بها بسبب تفريطه الا اذا فسدت بغير تفريط كشرح المطمور من ارضيتها فلا يكون ضامنا بسبب ذلك

الفصل - ٧٣ - على الاجير المستأجر على نقل الطعام على دوابه من المحل الموضوع به الى محل آخر ان يقبله بالكيل بالميكيلة المتعارفة المطبوعة ويدفعه بالميكيلة المطبوعة وما نقص فعليه ضمانه (١) فالعمل ان تجري وزارتك الكبرى العمل بما تضمنته الفصول الثلاثة والسبعون بالصفحات السبعة اعلاا ويمناه وتعلن بذلك لجميع اوطان الفلاحة بمملكتنا والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله .

قرار وزيري في اعفاء الغائبين عن المملكة من دفع المجبي (٢)

في ٢٦ ربيع الاول ١٢٩١ وفي ١٣ ماي ١٨٧٤

- (١) يراجع الفصل ٨٨٩ من المجلة المدنية التونسية
(٢) نسخ هذا القرار بما تلييه من نصوص في الموضوع . يراجع ما علق به على الامر الموقر في ٢٧ جادى الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩ بصحيفة ٣٢ من هذا المجلد .

اتمامها على اعلام الجمعية لكم بان المسوغات والموجبات تمت حقيقة ومطابقة للواقع تحرياً من وقوع التساهل من المأمورين بمباشرة ذلك ويكون اعلامها كتابياً ويضمن ذلك في رسم المعاوضة او الانزال وهذا شرح الفصل الثالث عشر من امرنا المؤرخ في المحرم لسنة التاريخ الواصلة نسخته اليكم ودمتم في حفظ الله تعالى والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله تعالى

امر في ترتيب الخدمة الداخلية بادرارة
جمعية الاوقاف

في ١٠ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي ٢ جوان ١٨٧٤ (١)
الحمد لله

هذا ترتيب الخدمة الداخلية للجمعية التي لنظرها حفظ الاوقاف بالحاضرة المحمية واعمالها على مقتضى الاصول المحررة بامرنا المؤرخ في ٣٠ المحرم سنة احدى وتسعين ومائتين والف . وفيه ابواب ثمانية :

الباب الاول في اعمال الجمعية (٢)

فصل ١ - محل اجتماع الجمعية واعمالها هو

جوان ١٨٨٨ والامر المؤرخ في ٣١ جانفي ١٨٩٨ والامر المؤرخ في ٧ مارس ١٩٠٠ والامر المؤرخ في ١٢ افريل ١٩١٣ والامر المؤرخ في ٤ جويلية ١٩٢٣ وفي شان المعاوضات الامر المؤرخ في ٣١ جانفي ١٨٩٨ (١) يراجع الامر المؤرخ ٣٠ محرم ١٢٩١ وفي ١٩ مارس ١٨٧٤ المنشور بصحيفة ٤٤ من المجلد والامر المؤرخ في ٢٣ ربيع الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٤ مارس ١٨٨٠ (٢) هذا الباب تضمن ضبط نظر الجمعية اي مجلسها

امر في تحجير معاوضة عقارات الاحباس وانزالها بدون حصول على شهادة من ادارة الجمعية تفيد اتمام الموجبات المفروضة في ٥ ربيع الثاني ١٩٢١ وفي ٢٢ افريل ١٨٧٤ (١)

الحمد لله
وصلى الله على سيدنا ومولانا
محمد وعلى آله وصحبه

الهمامان التحريران الاكملان الشيخ سيدي محمد بيرم القاضي الحنفي والشيخ سيدي محمد الطاهر النيفر القاضي المالكي ادام الله تعالى حفظهم اما بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى فان الجمعية المكلفة بالاوقاف لما كانت قائمة مقام قيم عام على الاوقاف ولها مزيد خبرة بمالها لما لها من المباشرة بنفسها او بواسطة نوابها الباحثين عن حقائق الاوقاف اقتضت المصلحة ان المعاوضات (٢) والانزالات (٣) يتوقف

(١) يراجع الفصل ١٢ من الامر المؤرخ في ٣٠ المحرم ١٢٩١ وفي ١٩ مارس ١٨٧٤ المنشور بصحيفة ٥٠ من هذا المجلد

(٢) يراجع الامر ان الامر المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨

(٣) يراجع الاوامر المؤرخة في ١٩ شعبان ١٣٠٣ وفي ٢٣ ماي ١٨٨٦ وفي ١٢ شوال ١٣٠٥ وفي ٢٢ جوان ١٨٨٨ وفي ٨ رمضان ١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨

وصدر امر علي في ١٥ شوال ١٢٩١ وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٧٤ بتعميم التحجير على المعاوضات والانزالات المتعلقة بالاحباس الخاصة لحفظ مصالح مستحقيها ومرجعها . وقد اقتضى هذا الامر وجوب امضاء اعضاء الجمعية على رسوم المعاوضات والانزالات وتضمينها بسدقات ادارة الاحباس كما ينص على ذلك امر تاسيسها (الامر المؤرخ في ٣٠ المحرم ١٢٩١ وفي ١٩ مارس ١٨٧٤ المدرج بصحيفة ٥٠ من هذا المجلد

يراجع ايضا في شان الانزال الامر المؤرخ في ٢٢

المحل الذي عين لها بسراية المملكة (١)

الفصل - ٢ - وقت الاجتماع من (٢) يوم

السبت ليوم الاربعاء واذا اقتضى الحال الاجتماع في غير ذلك فالرئيس يعلم الاعضاء ويعين لهم الوقت للاجتماع وعليهم الحضور

الفصل - ٣ - تتعقد الجمعية في الخدمة اليومية

بائتين واما ما فيه رأي فانه يكفي له ثلاثة واذا وقع الخلاف بين الاراء في نازلة يعمل برأي الاكثر فان تساوا يعمل برأي الشق الذي فيه الرئيس (٣)

الفصل - ٤ - لما كان المقصود من نصب هذه

الجمعية هو النظر فيما تحصل به مصلحة الاوقاف العامة والخاصة على مقتضى الامر المؤرخ في المحرم سنة احدى وتسعين ومائتين والف سواء في ذلك الموقوف والموقوف عليه فان الواجب على الجمعية بذل الجهد فيما وكل لامتهم والتجري فيما يحصل به

وقد نظمت احكامه - ٥ - بما تليها من الاوامر التي صدرت في اعادة تحديد مأمورية المجلس واسناد قسم من نظره الى معتمد الدولة وهو مدير الجمعية وقد نصصنا بقدر الامكان عن مواضع التغييرات المشار اليها . ويراجع لزيادة التدقيق الاوامر المؤرخة في ١٧ جويلية ١٩٠٨ وفي ١١ ديسمبر ١٩١٧ وفي ١٩ مارس ١٩٢٤ وفي ١٩ نوفمبر ١٩٢٩ الضادرة في هذا الغرض

(١) يراجع فصل - ١ - من الامر المؤرخ في ٢٨ مارس ١٨٨٠ الشارح لهذا الفصل على ان الجمعية الان مستقرة بمحل خاص بها خارج عن السراية (٢) نقح هذا الفصل بالفصل الثالث من الامر المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٢٤ الذي خول الرئيس حق تعيين ساعة الاجتماع

(٣) يراجع الامر المؤرخ في ١٧ جويلية ١٩٠٨ المنقح بالامر المؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩١٧ والامر المؤرخ في ١٩ نوفمبر ١٩٢٩

المقصود من ولايتهم وعمل الجهد في انتخاب النواب (١) على مقتضى الفصل - ٧ - من الامر المذكور (٢) ومراقبة اعمالهم ومعرفة حال الاوقاف (٣) وتدارك ما عسى ان يعرض لها من الخلل وحفظ مال الاوقاف والسعي فيما يوجب زيادة دخل اصولها ومنع الاسباب الموجبة للاسراف فيها وان اقتضى الحال توجه احد الاعضاء للاطلاع على حال الوقف سواء كان فيما يتعلق بحرثه او اصلاحه او اكرائه او غير ذلك (٤) فان الجمعية تتفق على من يتوجه لذلك او ارسال احد ممن يعتمد (٥)

الفصل - ٥ - لما كان حفظ مال الاوقاف منوطا بعهدة الجمعية فانها تنتخب من يستكفي به لتضع المال تحت يده وتعرض اسمه على الوزارة ليصدر له امر الولاية ومع ذلك فان نظر الجمعية وراءه ويتعين له مرتب يخرج من فواضل المال

الفصل - ٦ - يعتمد الرئيس والاعضاء في اعمالهم امر ترتيب الجمعية المؤرخ في المحرم سنة ١٢٩١ فان عرض لهم ما لم يتضمنه الامر المذكور فان الرئيس يعرضه على الوزارة

(١) صار بمقتضى الامر المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٢٤ النظر في التسميات وشؤون المتوظفين بالجمعية من خصائص مديريها

(٢) يراجع الامر المؤرخ في ١١ المحرم ١٢٩٢ وفي ١٧ فيفري ١٨٧٥

(٣) يراجع الفصل الاول من الامر الثاني المؤرخ في ١١ ربيع الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠

(٤) يراجع الفصلان ١٠٩ من الامر السابق المذكور (٥) يراجع الامر المؤرخ في ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ الصادر في شان مجلس ادارة الجمعية اذ اصبح بمقتضى احكام الفصل الاول من هذا الامر كاهية الرئيس هو الذي يتولى رئاسة جلسات المطرايدة

الفصل - ٧ - عند انتهاء العام تعرض الجمعية
على الوزارة خلاصة حال الاوقاف عند مبدأ العام
وخلاصة حالها عند انتهائه مع خلاصة الدخل
والخرج ليعرف منها اثر هذه الخدمة

الفصل - ٨ - عند انتهاء العام توجه الجمعية
حساب الدخل والخرج مفصلا مصحوبا بحجة
لوزارة لامضاءه على مقتضى الفصل (٢٤) من
الامر المؤرخ في المحرم ١٢٩١

الفصل - ٩ - اذا لزمتم الجمعية استعانة على
مأموريها فانها تستعين برئيس الضبطية فيما كان
خفيفا وتعرض على الوزارة ما عداه هذا فيما
يعرض لها بالحاضرة واما ما يعرض ببلدان المملكة
فان نواب الجمعية يستعينون بالعمال ويبينون لهم
مستندهم من الجمعية

الباب الثاني في اعمال الرئيس

الفصل - ١٠ - الرئيس هو الذي تصدر منه
المكاتيب المتعلقة بهذه الخدمة فيما تتفق عليه الجمعية
سواء كانت للوزارة او لنواب الاحباس وهو الذي
يخطبه من ذكر وعنه يصدر الجواب وهو الذي
يخاطب الوزارة او رئيس الضبطية فيما تلزم
المخاطبة فيه بمقتضى الفصل قبله وهو المكلف
باجراء هذا الترتيب

الفصل - ١١ - جميع النوازل تلخص تلخيصا
وافيا بمقاصدها فما كان منها مهما فانه يتقدم في
العرض على الجمعية ويتحرر ما يستقر عليه الراي
فيه كتابة وتصحح وعلى مقتضى ذلك تصدر
المكاتيب وما كان خفيفا فان الرئيس يحضر جوابه

ويعرضه على الجمعية واذا اورد عليه ما لا علاقة له
بالجمعية فلا يلزم تقييده ويكفيه اعلام القدام اليه
بان ذلك لا علاقة له بالجمعية (١)

الفصل - ١٢ - الرئيس يتلقى من يقدم له من
نواب الاحباس وعلائقهم بمحل الخدمة الاول
فالاول الا اذا كان البعض منهم ممن تسمح النفوس
بتقديمه وعمل الرئيس فيما يتلقاه منهم يكون على
مقتضى الفصل قبله

الفصل - ١٣ - ما يتحرر كل يوم من اعمال
الجمعية ويصحح بخطوط الاعضاء يصحح فيه الرئيس
وما يصدر من المكاتيب على مقتضاه تجعل له علامات
وجريدة تتضمن الاشارة للمكاتيب وعلاماتها بحيث
تكون العلامات فيها متطابقة ويصحح في الجريدة
الكتاب الاول والرئيس وكذلك جريدة يومية
المصروف وجريدة يومية المقبوض

الفصل - ١٤ - الرئيس هو الذي ياذن الكتبة
بمباشرة او بواسطة الكتاب الاول وهو الذي يقسم
الخدمة بين الكتاب وهو الذي يلزمهم باتمام واجبات
الخدمة من المحافظة على الاوقات وعدم تاخير العمل
عن وقته واحترام اماكن الخدمة ولزوم الاداب عند
المفاوضة وان لا يقع شيء من اعمال الجمعية الا بمحل
الخدمة وعلى الاعضاء والكتبة احترام هذا الترتيب
والوقوف عند حدوده

الفصل - ١٥ - للرئيس ان يعين عضوين او
عضوا والكتاب الاول لتحرير نازلة لتعرض مهذبة
على الجمعية تسهلا للخدمة

(١) يراجع الفصل الثاني من الامر المؤرخ في ١٦
ربيع الثاني ١٣٥٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠

الفصل - ١٦ - يعين الرئيس وقتا بمحل

الخدمة للقاء من يريد لقاءه ويخصص وقتا للاطلاع على الدفاتر والاعمال المتعلقة بالخدمة ووقتا لتصحيح ما يختص بتصحيحه واذا لم يكفه الوقت المعين بالفصل الثاني فله الرجوع الى محل الخدمة في وقت آخر وعلى من له علاقة بالخدمة التي يرجع اليها الحضور معه لاتمام واجباتهم التي يضر تأخيرها (١)

الباب الثالث في اعمال الاعضاء

الفصل - ١٧ - اذا غاب الرئيس فان الكاهية

يفعل ما للرئيس فعله مما تقدم بالفصول قبل هذا ولما يحضر الرئيس يطلعه على ما وقع في مغيبه فان لم يحضر الكاهية فالعضو الاول يفعل ما يفعله الكاهية

الفصل - ١٨ - لمن ظهر له من الاعضاء رأي

تعود مصلحته لهذه الخدمة فانه يعرضه عند الاجتماع للتأمل فيه فان استقر رأي الجمعية عليه فان الرئيس يعرضه على الوزارة على مقتضى الفصل - ٢٢ - من الامر المؤرخ في المحرم ١٢٩١

الفصل - ٩ - على الاعضاء تصحيح طوابع

الدفاتر وما يستقر عليها وتصحيح المحاسبات التي تعرض للامضاء وتدقيق النظر فيها على مقتضى الفصل - ٨ - من الامر المؤرخ في المحرم سنة ١٢٩١ وتصحيح تذاكر المقبوض وتذاكر المصروف (٢)

الباب الرابع في اعمال من يوضع المال عنده

الفصل - ٢٠ - يجعل المذكور دفترًا معدود

الصحف على نحو ما يأتي يصحح في طالعته بخطه وتصحيحه ايضا الكاتب الاول والجمعية ويقيد الكاتب الاول بهذا الدفتر ما يقبضه المذكور في اليوم بالصحيفة اليمنى وما يدفعه ذلك اليوم بالصحيفة اليسرى

الفصل - ٢١ - يجعل للمذكور خزانة حديد

بمحل الخدمة لوضع المال واذا زاد المال على خمسة آلاف فالخزنة الآف تنقل لخزينة اخرى ذات ثلاثة مفاتيح يبقى مفتاحان منها عند الامين والمفتاح الثالث عند الرئيس

الفصل - ٢٢ - من يدفع مالا من مال الاوقاف

تصدر له تذكرة في مقداره وبيان جهته منصوص فيها بان ذلك قبضه المذكور ولها علامة وتصحيح فيها بخطه بما يقتضي صحة ما نسب اليه وتصحيح فيها الجمعية امضاء لحكمها وتجعل للتذاكر كل يوم جريدة بها بيان التذاكر وما بها مطابقة للتذاكر في المقدار والعلامات والتاريخ وتصحيح فيها المذكور ايضا والكاتب الاول والرئيس وتعرض مع التذاكر وقت تصحيحها على الجمعية وياخذ الدافع التذكرة حجة له وقت الحساب وتحفظ تلك اليومية على مقتضى الفصل - ٢٤ - (١) وليس للمذكور ان يعطى توصيلا وقتيا بخطه او خط غيره ويعد ذلك خيانة وهذا في غير مال المعاوضات اما هي فانها تكتب على الكيفية السابقة في رسم الدافع على ما جرت العادة

(١) يراجع ف - ١ - من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠

(٢) يراجع الفصل الملحق بالامر المؤرخ في ٢١ شوال ١٢٩١ وفي ١ ديسمبر ١٨٧٤

(١) يراجع ف - ٣ - ٨ من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠

الفصل - ٢٣ - الاعمال المشتركة في تذاكر

المقبوض تشترط بعينها فيما هو من صحيح المدفوع
عدى تصحيح من بيده المال في اليومية فانه لا
يلزمه ويزاد في حجج المدفوع النص على ان ما
بها لا يقام في الحساب لدافعه الا اذا كان بها ما يقتضي
ان من صدرت له قبض ما فيها وعلى من بيده المال
ان لا يدفع شيئا منه الا اذا اتصل بالحجة على شرطها

الباب الخامس في اعمال الكتاب ومقدارهم

الفصل - ٢٤ - على الكاتب الاول بالجمعية ان

يتحرى في تلخيص ما يلخصه وكتب ما يكتبه وذلك
بان يكون التلخيص وافيا بمقاصد ما يلخص به من
مكتوب او نازلة وان يوفي بما يستقر عليه راي
الجمعية وبما يصدر على مقتضى ذلك ويتولى ذلك بنفسه
او بواسطة من يعتمد من الكتاب وعليه تقديم المهم
واحضار ما يستدعيه في اقرب وقت ممكن واخذ
نسخ المكاتيب الصادرة والمحاسبات وضبط يومية
المكاتيب ويومية المقبوض ويومية المصروف ويومية
المحاسبات ودفتر اليومية على مقتضى شروطها بمقتضى
الفصول المتعلقة بها من هذا الترتيب وان تكون
المحاسبات التي تعرض على الجمعية تامة الموجب بان
تكون صحيح مقبوضها ومصروفها مستوفاة الشروط
مطابقة لما سطر به وان تكون تذاكر المدفوع على
مقتضى الفصل - ٢٢ - والفصل - ٢٣ - قبل هذا (١)

والفصل - ٣٥ - والفصل - ٣٦ - والفصل - ٣٧ -
والتنبيه في اليومية عليها بانها اقيمت في الحساب الذي
اقيمت فيه والابطال في حجج المقبوض والمصروف

(١) يراجع ف - ٣ الى ٨ من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع
الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠

والمدفوع بما يعلم به انها ضمنت بالحساب الذي
تضمنها وان يجعل الحجج المذكورة التي هي اصول
المحاسبات بطرف له علامة تلبو علامة الحساب
وتضمن اثره يومية ولا يمزق منها شيئا فان وجد
خللا في الاصول او الاعمال فانه يعرف به الرئيس
ولا كلام له مع صاحب الحساب والاحتفاظ بالمكاتيب
والحجج واصول المحاسبات ويوميات القبض ويوميات
الدفع ودفتر المقبوض والمصروف المشار اليه في
الفصل - ٢٠ - وجميع الدفاتر المذكورة في الفصل
- ٣١ - وتقسيم الخدمة على من معه من الكتاب
والزامهم باحضار المكاتيب وان لا يخرج منها شيء
لمستحقه الا بعد اتمام العمل فيه من نسخ وضم ما
يتعلق به وغير ذلك وان يخص وقتا لمطالعة
اعمال الكتب وهو الذي يعرض ما يلزم تصحيحه
بمقتضى هذه الفصول وقت الخدمة وفي محلها وله
ان ينبه الرئيس لما يرى لزوم التنبيه له

الفصل - ٢٥ - عدد الكتاب اثنان على مقتضى
الامر المؤرخ بالمحرم سنة ١٢٩١ واذا اقتضى الحال
الزيادة عليهما فالرئيس ينتمي من يكون لا يبقا
ويعلم به الوزارة ليصدر له امر ولايته (١) فان اقتضى
الحال الاستعانة باكثر من ذلك في بعض الاحيان
فيستعان بكتابة وقتية ويكون اجرهم يوميا على
قدر خدمتهم.

الفصل - ٢٦ - على كل من الكتاب القيام
بواجباته وخطابهم مع الكاتب الاول فان تلقوا
اذنا من الرئيس فانهم يتممونه غير انه يلزمهم

(١) تغيير الحال بالنسبة للرسميين بما جاءت به
الاورامر الموالية كما ستراه اذا أصبحوا داخلين تحت
مفعول قانون عموم الموظفين وانتخابهم يكون
بعد المناظرة

الباب السادس في الدفاتر اللازمة (١)

الفصل - ٣١ - يلزم دفتر لتقييد الاحباس على مقتضى الفصل - ٤ - من الامر المؤرخ بالمحرم سنة ١٢٩١ ودفتر للحسابات على مقتضاه ايضا ودفتر لاعمال الجمعية واوائها على مقتضاه ايضا ودفتر جامع لجميع اعمال اليومية باختصار ويصحح على ماوقع في اليومية الكتاب الاول والجمعية ودفتر لنسخ مكاتيب الدولة التي تبني عليها اعمال الجمعية ويبين به اعدادها ويكتب على طاعة كل مكتوب موضوعه ودفتر بعدد الجهات التي يخاطبها الرئيس يكتب بالجهة اليمنى نسخ المكاتيب الصادرة وبالصيغة اليسرى جوابها والدفتر المتضمن له فصل - ٢٠ - من هذا الترتيب ودفتر لبيان المصاريف الراتبية يتضمن اسم المحل ومن له جارية منه ومرتباتهم ودفتر لتقييد كل جهة من جهات المقبوض كل جهة في قسم منه ودفتر للمصاريف الطارئة ودفتر لمقبوض المعاوضات ومدفوعها بالصيغة اليمنى جهة المقبوض وباليسرى ما دفعت فيه ودفتر لبيان المعاوضات (٢) والانزالات (٣) التي وافقت على اتمامها الجمعية ببيان المكان المعاوز والمعاوض به ومقدار الانزال

الفصل - ٣٢ - جميع الدفاتر المشار اليها بالفصل

(١) يراجع الفصل الملحق بالامر المؤرخ في ٢١ شوال ١٢٩١ وفي ١ ديسمبر ١٨٧٤

(٢) يراجع ف - ٣١ - من الامر الثاني المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨ والامر المؤرخ في ١٩ ذي القعدة ١٣١٥ وفي ١١ افريل ١٨٩٨

(٣) يراجع الامر المؤرخ في ١٩ شعبان ١٢٠٣ وفي ٢٣ ماي ١٨٨٦ والامر المؤرخ في ١٢ شوال ١٢٠٥ وفي ٢٣ جوان ١٨٨٨ والامر المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨

اعلام الكتاب الاول به وان يفعل كل منهم ما بعهدته عمله مما يعينه له الكتاب الاول وان يحافظوا على اوقات الخدمة وليس لهم تداخل مع من يقدم للجمعية بوجه وان لا يتخلفوا الا لعذر باذن الكتاب الاول في اليوم الواحد وباذن الرئيس فيما زاد على اليوم (١)

الفصل - ٢٧ - لا يتلقى الكتاب الاول ولا غيره اذنا الا من الرئيس وعند مغيبه يتلقى الاذن ممن يقوم مقامه من الكاهية او العضو الاول على مقتضى الفصل - ١٧ -

الفصل - ٢٨ - على المذكورين ان يحضروا ما تستدعي الخدمة كته في يومه فان لم تكف مدة الخدمة لذلك فان بقي يقدم غداً على غيره ان لم يعرض ما هو اهم منه وهلم جرا .

الفصل - ٢٩ - اليومية المقدم ذكرها تكون لها اعداد في ذاتها متوالية يتحفظ بها الكتاب الاول وعند انتهاء العام تجعل في سفر ليستغنى به عن نسخها في دفتر اليومية .

الفصل - ٣٠ - اذا ضاع توصيل في مال لاحد ويظهر ذلك من اليومية فانه يعادله في تاريخ الاول وعدده مع النص في طاعة الجديد بان الاول اذا ظهر لا عمل عليه وينبه في اليومية على ضياع الاصل وصدر غير في تاريخه وعدده حتى لا يعمل به (٢) .

(١) يراجع الفصلان - ١ - ٢ - من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩٧ وفي ٢٨ مارس ١٨٨٠
(٢) يراجع الفصول من ٣ الى ٨ من الامر المذكور

لها شيء يعثر عليه او يرجع لما لنظرة فانه يلحقه به ودفتر لبيان ما يقبضه من مال الوقف مع الاشارة للحجة وما يصرفه مع بيان السبب المبيح للصرف وكلاهما بشهادة شاهد الوقف ودفتر لتضمين ما تخاطبه به الجمعية ويكتبه بالصفحة اليمنى وما يخاطبها به يكتبه في الصفحة اليسرى وان يحتفظ بجميع اصول الدفاتر فاذا امتلا واحد منها فان الشاهد يكتب بآخرة شهادة بعدد الصحف المكتوبة وان له دفترًا يتلوه ويضمن بطالعة الدفتر الثاني ذلك كله مع التنبيه على انه يتلو الدفتر الذي تضمن اوله وآخرة ما ضمن بهما

فصل - ٣٤ - لما كان الدفتر المتقدم ذكوره من لوازم الولاية فانه يكون بيد المتولى فاذا انتقلت الولاية لغيره فانه يدفعه له مع اصوله على يد الشهود

فصل - ٣٥ - من واجبات الوكلاء ان لا يشرع احد في صرف شيء بدون استئذان الجمعية الا الامور الراتبة والتي يضر تأخيرها على شرط ان يجعل فيما يضر تأخيرها حجة شرعية تثبت الضرر ولزوم تداركه ومقدار ما يلزمه من المصروف ويشرع في ذلك ويعلم الجمعية واما ما لا يضر فيه التأخير فعلى مقتضى الفصل - ١٩ - من الامر المؤرخ في المحرم سنة ١٢٩١ وان يخصص حسابه عند عرضه على الجمعية وان يشهد في اختيار الخلاصة والحجة لهم في الدفع هي تذكرته

الفصل - ٣٦ - على كل من الوكلاء جعل دفترين احدهما يتضمن امر ولايته وبيان ما هو وكيل عليه وبأثر كل محل بيان الاماكن الموقوفة

قبله تجعل عليها اعداد من واحد الى نهايتها وتقيد عليها اسمائها ثم تحسب صفحاتها وتجعل لصفحة كل منها اعداد من واحد الى انتهاء صفحة الدفتر ويكتب بطالعة الدفتر ما يعلم به انه من دفتر الجمعية واسمه وعدده وعدد صفحاته وموضوعه ويصحح بهاته الطالعة الكاتب الاول ثم الجمعية وتقيد اسماء هذه الدفاتر ببيان اعدادها وعدد صفحاتها بدفتر اليومية يوم عمل الدفاتر ودفتر اليومية نفسه يقيد على نحو ما ذكر بدفتر اليومية ايضا فان لزمت زيادة عليها فانه يفعل فيها كما ذكر ايضا كما انه اذا امتلا احدها فانه يضمن بآخرة عدد الصحف المكتوبة وما عسى ان يبقى منها بدون كتابة وانه جعل له دفتر يتلوه ويؤرخ ويصححه الكاتب الاول والجمعية ويوضع دفتر آخر تاليا له على نحو ما تقدم في انظاره ونسبه في اوله على انه يتلو الدفتر الذي تضمن اوله وآخرة ما ضمن بهما ويقيد بدفتر اليومية وهلم جرا

الباب السابع في اعمال النواب والوكلاء

وشهود ما لنظرهم (١)

فصل - ٣٣ - يلزم النائب دفاتر تتضمن طالعتها اسم النائب ومحل نيابته وعدد صفحاتها وموضوعها بشهادة شاهد الوقف ويصحح النائب طالعة كل منها دفتر منها يرسم في اوله نسخة امر الولاية المشتمل على بيان ما وليه ويضمن به بيان عقار الاوقاف التي ترجع لما هو لنظره واذا انضم

(١) يراجع الامر المؤرخ في ٢١ شوال ١٢٩١ وفي ١ ديسمبر ١٨٧٤

الباب الثامن في التسيهات

الفصل - ٤١ - لا يدخل محل الجمعية وتوابعه احد الا الحاجة فاذا قضاها فلا يسوغ له المكث .
الفصل - ٤٢ - اذا تمت الخدمة يغلق المحل
الفصل - ٤٣ - يتعين لهذا المحل خدمة بقدر الحاجة وفي عهدتهم نظافته وفي عهدتهم تبليغ وسائل الجمعية وايصال مكاتيبها وترتيبهم واتمام واجباتهم عن اذن الرئيس

الحمد لله اذنا بان يكون عمل الجمعية المكلفة بترتيب الاحباس في خدمتها الداخلية على مقتضى الثلاثة والاربعة فصلا اعلا وبالحمس صفحات يمناه والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله تعالى

قرار وزيرى في وضع صابة المتلد في خلاص اداء العشر تحت يد امين عدلي الى حصول الوفاء (١)

امر في الحاق بعض الاحكام بالقانون الفلاحى (٢)

١٦ جمادى الاولى ١٢٩١ وفي ١ جويلية ١٨٧٤

الصدر الهمام امير الامراء جناب وزيرنا الاكبر ابننا خير الدين حرسه الله تعالى اما بعد
(١) نسخت احكام هذا القرار بالنصوص الصادرة بعده . يراجع ما علق به على الامر المؤرخ في ١٨ رجب ١٢٨٥ وفي ٤ نوفمبر ١٨٦٨ بصحيفة ٢٢ من هذا المجلد
(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٢٥ صفر ١٢٩١ وفي ٢٣ افريل ١٨٧٤ المدر بصحيفة ٥٢ من هذا المجلد

عليه والثاني دفتر لبيان المقبوض والمصروف يوماً يوماً وشهراً شهراً (١) .

الفصل - ٣٧ - لا تكفي الحجة المذكورة
بالفصل - ٣٥ - قبله عند عمل الحساب ولا عبرة بها وحدها فيما تضمنته وكذلك الامور الراتبة ولا يدفع ذلك من شهادة عادلة تشهد بتفاصيل المصروف معاينة وحجة من المأذون له بالقبض بانه توصل بما له الاذن فيه .

الفصل - ٣٨ - عمل الوكلاء فيما تولوه يكون على مقتضى الفصل ٢ والفصل ٩ والفصل ١١ والفصل ١٢ والفصل ١٥ والفصل ١٩

الفصل - ٣٩ - على شاهد الوقف ان يتحرى في ضبط ما يشهد بقبضه وما يشهد بصرفه بما تقتضيه شروط المعاينة بحيث لا يسلك مسلك الاجمال في شيء مما ذكر ولا بد معاينته للحجة المبيحة للصرف بمقتضى الفصل ٣٥ او مكتوب الرئيس في الاذن في الصرف ومعاينة جزئيات المصروف تفصيلا وان يقيد بدفتر المصروف كل يوم ما يصرفه النائب بمعاينته وبدون ذلك لا تنهض الحجة للنائب على ما صرفه .

الفصل - ٤٠ - ما يقبضه الوكيل من الخلاص او النائب عنه يعطى فيه حجة بخط الشاهد ويصحح مع ذلك فيها بخطه وهي كافية في براءة ذمة الدافع ويقيد مضمونها الشاهد في الدفتر المذكور
بالفصل ٣٣

(١) يراجع الفصل ٧ من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثانى ١٢٩٧ وفي مارس ١٨٨٠

السلام عليكم ورحمة الله تعالى فقد اقتضى نظرنا الحاق الفصل الاتي بالامر المؤرخ بالخامس والعشرين من صفر عام التاريخ الذي اصدرناه في احوال الفلاحة والحماسة ومتعلقتهما وهذا نصه :

على الحماس تكوين التبن وتطيين النادر وتزريه بحيث لا يكون الحماس متمما لخدمته الا بالفراغ من ذلك . وعلى الحماس بناء كيب لحفظ دواب الفلاحة غير كيب سكناه . وعليه حفر مطامير الزريعة المعتادة في وطن الفلاحة . وعليه ان يرعى بدابة واحدة للفلاح زمن الربيع نهارا ويأتيها بالحشيش الكافي لها ليلا . وعليه حراستها نهارا وليلا زيادة على ما يلزمه مما ذكر لدواب الفلاحة كما جرت العادة بذلك (١) . ويجري العمل بهذا الفصل لا بما يعارضه من فصول امرنا المؤرخ في الخامس والعشرين من صفر لسنة التاريخ . والمراد بفصل سبعة وثلاثين المشار اليه بفصول من امرنا المذكور هو فصل ثمانية وثلاثين .

فلتعلن وزارتك الكبرى بامرنا هذا ليكون العمل بمقتضاها والله ولي عونكم والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله تعالى .

امر في ادخال الاحباس الخاصة تحت مفعول الامر الصادر في ٢٢ ماي ٨٧٤ المتعلق بالمعاوضة والانزال (٢)

في ١٥ شوال ١٢٩١ وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٧٤

امر في الحاق بعض الاحكام الاضافية بالقانون الفلاحي

في ١٩ شوال ١٢٩١ وفي ٢٩ نوفمبر ١٨٧٤

الصدر الهمام امير الامراء جناب وزيرنا الاكبر ابننا خير الدين دام حفظه اما بعد السلام عليكم ورحمة الله فقد اقتضى نظرنا الحاق الفصلين الاتيين بالامر المؤرخ في الخامس والعشرين من صفر سنة التاريخ الصادر في ترتيب الفلاحة ويجري الحكم بالعمل بهما في المستقبل

الفصل ١ - لما كان الفصل الاول من الامر المذكور المؤرخ في الخامس والعشرين من صفر سنة التاريخ قاضيا بان مبدا اكرية الارضين غرة اشتبى العجمي والفصل السابع والعشرون من الامر المذكور قاضيا بان احكام الحماس في التجديد والفسخ منوطة بغرة اشتبى العجمي واجتماع العاملين على الفلاح يوجب تعبه فلذلك اقتضت المصلحة ابقاء اكرية الارضين على نحو ما تضمنه الفصل الاول المذكور واما الحماس فان احكامه

(١) نسخ هذا الامر باحكام النصوص التالية له

يراجع في شأن المعاوضة الامر المؤرخ في ٨ رمضان ١٢١٥ وفي ٣١ جانفي ١٨٩٨ وفي شأن الانزال الامر المؤرخ في ١٢ شوال ١٢٥٥ وفي ٢٣ جوان ١٨٨٨ وما بعده

(١) يراجع الفصل ١٣٧٦ من المجلة المدنية التونسية على ان احكام هذه الاوامر اقيمت كعرف كما سبقت الاشارة اليه

في التجديد والفسخ تكون منوطة بمنتصف شهر
اشتبر العجمي عوض غرته (١)

الفصل - ٢ - اذا اتم الخماس اعماله اللازمة
له على مقتضى الامر المؤرخ في الخامس والعشرين
من صفر سنة التاريخ والملحق به المؤرخ في السادس
عشر من جمادى الاولى سنة التاريخ قبل حلول
منتصف اشتبر العجمي فان الخماس بالخيار في
التجديد عند صاحبه او الخروج لا يمنعه من
الخيار مانع سواء اعلم الفلاح بالخروج ام لا وليس
وراءه الا اثبات انه خمس على غير صاحبه
الاول او انه تمكن من ان يكون فلاحا عملا
بالفصل الثاني والثلاثين اما اذا حل منتصف اشتبر
قبل ان يتم الخماس خدمته اللازمة له بمقتضى
الامر والملحق به المتقدم ذكرهما ولو في ادنى
شيء فانه ليس له الخروج لا للخماسة على غير
صاحبه ولا للفلاحة على فرض انه تمكن من ان
يكوفلاحا ويتعين عليه التجديد للعمل في العام
القابل عملا بالفصل الثاني والسبعين المتقدم كما انه
اذا اتم خدمته المذكورة بالامر والملحق به
المذكورين واراد الخروج وام ثبت انه خمس على
غير صاحبه الاول او انه تمكن من ان يكون
فلاحا فان حكمة يجري على مقتضى الفصل الثاني
والثلاثين سواء نبه على الفلاح بانه خارج ام لا
وسواء احضر الدراهم ام لا وهذا الحكم في
المستقبل (٢)

فالعمل ان تلعن وزارتك الكبرى بذلك
حتى يكون هذا الملحق معلوما لسائر السكان والله
في عونكم والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده
المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله

امر في احداث وظائف عدول يتفقون
اعمال عدول الاحباس بالحاضرة وفي كيفية
مباشرتهم للخدمة

في ٢١ شوال ١٢٩١ وفي ١ ديسمبر ١٨٧٤

المعروض على الحضرة العلية دام عزها
وعلاها ان شهود الاوقاف بالحاضرة اقتضى الحال
في نظر جمعية الاوقاف ترتيب كيفية مباشرتهم
للخدمة وعرضت الجمعية فصولا في ترتيب ذلك
وهي الفصول الآتية :

الفصل - ١ - يترتب اثنان من شهود
الاوقاف لقبض خدمة شهود الاوقاف بالحاضرة
ووكلائها على التناوب .

الفصل - ٢ - الشاهدان المذكوران لهما النظر
على جميع شهود الاوقاف في استقامة خدمتهم فمن
خدم منهم غالب ايام الشهر له اخذ مرتبه كاملا
والا فلا ياخذ الا اجر ما خدم من الايام

الفصل - ٣ - الشاهدان المذكوران في عهدتهما
اتمام خدمة الدفاتر على مقتضى ترتيب الداخلية (١)
وهما المسؤولان عما يقع من الخلل ومسؤوليتهما
للجمعية وهي تبلغ حالهم الى الوزارة .

الفصل - ٤ - الشاهدان المذكوران عليهما
الحضور كل يوم بمحل الخدمة وهما يتلقيان

(١) يراجع الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي

٢ جوان ١٨٧٤

(١) يراجع في شأن ابتداء الاكبرية الامر المؤرخ في
٥ اوت ١٨٨٥ وف ٨٠٦ من المجلة المدنية التونسية
(٢) يراجع الفصل ١٢٩٣ من المجلة المدنية
التونسية .

الوكلاء ويتممات لهم واجباتهم اما بانفسهما او بواسطة عدول وقف ذلك الوكيل (١)

الفصل - ٥ - كل خدمة للشهود يتيسر اتمامها بمحل الخدمة فالشاهدان المذكوران يباشرانها بانفسهما او بواسطة كما ذكر بالفصل قبله اما اذا كانت الخدمة خارج المحل كمعاينة الممرات وآلات البناء فانهما يوجهان اليها غيرهما من عدول الاوقاف بحيث لا يخل محل الخدمة منهما

الفصل - ٦ - اذا تعلقَت الخدمة بشيء خارج محل الادارة فان شهود ذلك الوقف هم الذين يباشرونها ويأتوا بجريدة ميين بها ما عاينوه وترسم في دفترهما بمحل الخدمة .

الفصل - ٧ - على الوكلاء ان يعلموا الشاهدين المذكورين بما يريدون ان يشرعوا فيه قبل الشروع بيوم لينهوا على شهود ذلك الوقف بما يلزمهم .

الفصل - ٨ - اذا اوقع التنبيه على شهود الوقف ولم يحضروا ولم يتمموا خدمتهم فان الشاهدين يوجهان احد الشهود الاخر لاتمام الخدمة وياخذ نصف اجر الشاهد المتخلف

الفصل - ٩ - اذا تحلف احد الشاهدين من محل الخدمة بدون عذر قوي بين فمجرد ثبوته لدى الجمعية فانها تعرض امرة على الدولة العلية دام عزها وتطلب استبداله بمن هو اصلح منه وان كان التغييب بعذر فالحاضر يقوم مقامه

فصل - ١٠ - على من حضر من الشاهدين بمحل الخدمة ان يقدم كل يوم للجمعية اسم من

(١) يراجع الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي ٢ جوان ١٨٧٤

حضر منهما بالامس وهذا في كل يوم (١)
فصل اضافي - على العدلين المكلفين بضبط خدمة شهود الاوقاف ان يتفقدا كل يوم دفاتر هؤلاء الشهود على اختلافهم وتلخيصها بعد التمعن في تفاصيلها وتحرير قائمة ميين بها المداخل والمقايض واسم من حضر او تغيب من الوكلاء والشهود يسلمانها كل يوم للجمعية (٢)

امر في تعيين مرتب اعضاء المحكمة الشرعية بالحاضرة ومرتب قضاة الآفاق (٣)
في ١٣ ذي القعدة ١٢٧١ وفي ٢٢ ديسمبر ١٨٧٤

امر في تأسيس ترتيب العدول (٤)

في ٣٠ ذي القعدة ١٢٩١ وفي ٨ جانفي ١٨٧٥

(١) يظهر ان هذا الفصل ينص على الاكتفاء باحد الشاهدين وذلك يعارض ما جاء بالفصل الرابع من نفس هذا الامر

(٢) لم يعثر بالاصل العربي على هذا الفصل فاضطررنا لتعريبه . يراجع الفصول ١٩ - ٣١ - ٣٢ من الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي ٢ جوان ١٩٧٤

(٣) نسخ هذا الامر بالاوامر العامة واخاصة الصادرة في تنظيم الوظائف العمومية منها الامر المؤرخ في ١٩٣١-٥-١٠ الجاري به العمل الان . يراجع ما علق به على الامر المؤرخ في ٢٥ صفر ١٢٩١ وفي ١٣ افريل ١٨٧٤ المدرج بصحيفة ٥٢ من هذا المجلد

(٤) نسخ هذا الامر بالامر الصادر في ٢٣ المحرم ١٢٤٨ وفي ١ جويلية ١٩٢٩

امر في تأسيس المدرسة الصادقية وترتيب التعليم بها^(١)

في ٥ ذي الحجة ١٢٩١ وفي ١٣ جانفي ١٨٧٥

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه آماله الى من يقف على هذا المنشور من الخاصة والجمهور اما بعد فقد اقتضى نظرنا رعاية لمصلحة السكان ونمو العمران جعل مكتب بحاضرتنا المحروسة على مقتضى الفصول الآتية :

مقدمة

هذا المكتب يسمى المدرسة الصادقية ويحتوي على اقسام ثلاثة :

القسم الاول يزاول فيه تعليم القرآن العظيم والكتابة وحفظ المتون وما يناسب ذلك .

(١) يراجع في شأن ادارة هذا المعهد ومجلسه وانتخاب اساتذته وتلامذته الامر المؤرخ في ١٦ ربيع الاول ١٣٠٣ وفي ٢ جانفي ١٨٨٦ وفي شأن نظام المعهد الامران المؤرخان في ٢ جانفي ١٨٨٦ وفي ٢ فيفري ١٨٨٦

كما يراجع الامر المؤرخ في ٢٨ مارس ١٩٠٩ في شأن النظام الداخلي والامر المؤرخ في ١٢ جويلية ١٩٠٦ في شأن حسابات وميزانية المدرسة والامر المؤرخ في ١٦ اوت ١٩٠٧ في شأن الشخصية المدنية المخولة لمجلس الادارة

كما يراجع الاوامر الصادرة خلال عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣٥ والآخر المؤرخ في افريل ١٩٣٧ المدرج بمرشد عدد ٢٥ عام ١٩٣٧ الذي جاء جميعها بتنقيح هذا الامر في بعض احكامه وانما ادرجنا الامر اعلاه بقصد ايضاح ما كان وقع عند التأسيس نظرا للاهمية الكبرى التي لهذا المعهد

القسم الثاني قسم تدريس العلوم الشرعية بوسائلها .

القسم الثالث قسم تعليم اللغات غير العربية وتدریس العلوم العقلية من كل ما تحتاج اليه الامة الاسلامية في اقامة مصالحها ولا يرفضه شرعها . وتترتب الاصول المتعلقة بها في اربعة ابواب :

الباب الاول في متعلقات القسم الاول

الباب الثاني في متعلقات القسم الثاني

الباب الثالث في متعلقات القسم الثالث

الباب الرابع في بيان التراتيب الخارجية عن ذات التعليم .

الباب الاول في متعلقات القسم الاول

الفصل - ١ - مراتب التعليم بهذا القسم اربع لكل مرتبة عام تزاوّل فيه معلوماتها (١)

الفصل - ٢ - المتعلم المبتديء اول ما يبتديء له المؤدّب تعليم اشكال الحروف مفردة والنطق بها مكيفة بان يرسم له اولاً شكل الالف ويكلفه المرة بعد الاخرى برسم شكله حتى اذا رسخت عنده معرفة شكله نطق له به مكيفاً بكيفيته من الرفع والنصب والخفض والسكون ولا يزال يكرر عليه ذلك حتى يثبت عنده ذلك الشكل وتلك الكيفيات فينتقل به الى الحرف بعده وهكذا الى انتهاء الحروف

الفصل - ٣ - اذا انتقشت في ذهن المتعلم اشكال الحروف وكيفيات النطق بها علمه ما يكتب منها موصولاً ومفصولاً مثل اللام توصل بما قبلها وما بعدها والالف توصل بما قبلها فقط والعين

(١) يراجع في شأن مدى التعليم الامر المؤرخ في ٢٥ ماي ١٩١١

المفتوحة توصل بما بعدها وهكذا . ثم امرة بكتبتها مركبة ويدرج له التركيب مبتدئاً بالمركب من حرفين الى المركب من السبعة ويصور له وذلك بالكلمات الدائرة حتى يتم له تعليم كتب الحروف مفردة ومركبة وهذا التعليم يكتب في احدى وجهي لوح المتعلم والوجه الآخر يكتب فيه القرآن العظيم الفصل - ٤ - تستمر الكتابة في اللوح بوجهيه على ما هو مبين بالفصل قبله ولا يزداد للمتعليم على ذلك الا ما يتعلق بتصحيح الخط واصول الرسم اللازمة وحفظ عقيدة الامام السيوطي ولا يزال يتدرج في ذلك حتى يستقل بتلقي ما يميل عليه المؤدب وكتابته على وجه دون معين فاذا حصل على فضيله حفظ القرآن الحفظ المناسب لسن المتعلم ومدة تعلمه وحفظ العقيدة والاستقلال بالكتابة على الوجه المذكور فقد احرز الرتبة الاولى وحينئذ ينتقل به الى الرتبة الثانية بعد الامتحان على مقتضى الفصل الثالث والستين والمؤدب لا يزال في هذه الرتبة يجب الى المتعلم الايمان بذكر محاسنه والنجاح في الرتبة عليه وذكر اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم ومعجزاته الباهرة وشمائل الصالحين وكراماتهم الظاهرة وتوطين نفوسهم على التزام الصدق والاستقامة والمبالغة في نهيم عن كثرة الايمان وزجرهم غاية الزجر عن الايمان الفاجرة ووعظهم في شأنها وذكر ما يترتب عليها بالتنفير الجلي .

الفصل - ٥ - اذا انتج المتعلم في تحصيل فائدة الرتبة الاولى يستمر على كتابة القرآن العظيم في صفحتي اللوح بنفسه ولا يرخص للمعلم اعاءته على كتبه لوحه الا لعذر ويضاف الى ذلك كتب الاحاديث الصحيحة الراجعة لتهديب الاخلاق وتكميل النفوس مثل احاديث القضاء ويفهمه معناها ومعنى العقيدة التي كان حفظها في الاوقات المناسبة وعلى حسب استعدادة وحفظه الجزرية والآجرومية وضبط مسائل الرسم بالشرح المناسب وشيء من مسائل التجويد ومبادئه وتحسين الخط ولا يلون للمتعليم في الخطوط بل ينبغي ان تكون على نمط واحد في الحسن والتركيب فتجتمع من خطوط المشتهرين باجادة الخط عدة طرق فيه ليقع الاختيار على بعضها ويلتزم المتعلم به فاذا حصل المتعلم على فضيله حفظ القرآن الحفظ المناسب لهذه المدة والاحاديث وسائر ما اذن بحفظه وتعلم تلك المعلومات الملقاة اليه في هاته المرتبة فقد احرز المرتبة الثانية ويعلم ذلك بالامتحان على مقتضى الفصل الثالث والستين وحينئذ ينقل الى المرتبة الثالثة

الفصل - ٦ - المرتبة الثالثة ان يستمر على قراءة القرآن العظيم وحفظه وكتب الاحاديث المشار اليها في المرتبة قبل هذه ويزاد له في ذلك تدريجاً على حسب استعدادة وشرح له معاني تلك الاحاديث ومعنى العقيدة وتبسط له مسائل الرسم والتجويد ويضاف في هذه المرتبة حفظ متن ابن عاشر المالكي ومنظومة الامام للحنفي ومتن الرحبية والرائية في الرسم ومتن السلم وتعليم خطي الثلثي والتعلق فاذا حفظ من القرآن المقدار المناسب للمدة والمتون التي اذن بحفظها وفهم تلك المعلومات واحسنا انتقل به الى المرتبة الرابعة من هذا القسم والمرتبة الاولى من القسم الثاني بعد الامتحان على مقتضى الفصل الثالث والستين .

الفصل - ٧ - بعد احرار فائدة المرتبة الثالثة يستمر على المثابرة على ما كان زاوله فيها من المعلومات

بزيادة البسط والشرح وتوسيع النطاق فيها وفي الحفظ ويستبدل ما حفظه من متون تلك المرتبة بمتن الالفية والتهذيب المنطقي والعقائد النسبية اما القرآن العظيم فلا يرل مستمر ا على حفظه فاذا حصل على ما يطلب منه في هذه المرتبة وحفظ القرآن العزيز وتلي ذلك بالامتحان على الفصل الثالث والستين فقد اتى على مراتب القسم الاول فيخرج منه وتصرف جميع وجهته الى غيره من الاقسام على حسب اصول هذا التعليم وقواعده .

الفصل - ٨ - يرتب بهذا القسم من المعلمين الذين لهم مشاركة في الفنون تقتضي القيام بوظائفهم ومنها تصحيح المتون المحفوظة فيه واجادة الخط من يكفي لما تدعو اليه الحاجة ومن الحاجة القيام بوظائف التكرار واجادة خطي الثلثي والتعلق فان وجدت هذه الكمالات في المؤدين انفسهم استغني بهم والا يؤتى لتعليم كل صيف بمن يحسنه وشرطه ان يكون مستجمع الدين والعفة ورعاية العقل ولطف الطبع ومعرفة ما به قوام وظيفته .

الفصل - ٩ - على المؤدين ان يلقوا على المتعلمين القرآن العظيم مجودا حال املائه عليهم ويقتصروا على الاقراء برواية قالون اما التجويد فيكون برواية حفص وقالون بوجه واحد .

الفصل - ١٠ - للمؤدين ان يستعينوا بمن نجب من المتعلمين على تعليم من دونه من الصبيان بشرط ان لا يشغله ذلك عن القيام بوظيف تعليمه .

الفصل - ١١ - على المؤدين ان يعلموا الصبيان كيفية الوضوء والصلاة بقدر ما يحسنون به الاداء ويحملوهم عليه بالامر بالسبع والضرب عليها لعشر

الفصل - ١٢ - على المؤدين بسذل الجهد في القيام بوظائفهم وما اوكل الى عهدتهم وامانتهم من تكرار ما حفظوه للمتعلمين من القرآن المجيد والحديث النبوي على صاحبه افضل الصلاة وازكى التسليم ومتن العقائد وسائر المتون التي ذكرت في مراتب هذا القسم واصلاح السنتهم في النطق بالحروف من مخرجها بصفاتهما وتحسين خطوطهم وغير ذلك وعلى كل من وكل اليه تعليم خاص ان يبذل النصح فيه وعلى الكل ان يتخلقوا بفسحة البال وسعة الخلق

مع المتعلمين والصبر على مشاق التعليم وعليهم ان يذبوا اخلاق المتعلمين ويحبوا اليهم العلم ويكملوا نفوسهم بذكر خلق النبي صلى الله عليه وسلم ومحامده الباهرة ومعجزاته الزاهرة وذكر فضائل العلم وفوائد الجليلة وعليهم التسوية بين المتعلمين في النصح والتعليم والاقبال وسائر حقوق التعليم

الفصل - ١٣ - على المتعلمين الاجتهاد في تعلم ما كلفوا في تعليمه وتوقير معلمهم والامثال لاوامرهم ونواهيهم وان يحافظوا على التكرار ما امكنهم وان يجاري بعضهم بعضا في الحفظ وتحسين الخط حتى لا ينسب واحد منهم للقصور ويجهتد كل منه في ان يكون مثل قرينه او فوقة في الفضائل ويعلم ان وراءه الامتحان الذي يتميز فيه النجيب عن غيره ويعطى علامة التمييز .

الباب الثاني في متعلقات القسم الثاني

الفصل - ١٤ - مراتب التعليم بهذا القسم اربع لكل مرتبة من المراتب الثلاث الاولى عام والمرتبة الرابعة عامان

الفصل - ١٥ - يفتح المتعلم في هذه المرتبة وهي الاولى بشرح عقيدة الامام السيوطي يوضح

له الشيخ معانيها ويفصح له عن مقاصدها ويضم له في التعليم معها امرين متن الآجرومية واعمال الحساب الاربعة ولا يزال يكرر له ذلك السلكة بعد السلكة والمرة بعد الاخرى فيتدرج له في القاء المسائل وتوسيع نطاق البيان تدريجا مناسباً لاستعداده بالعبارات السهلة والتفهيمات المأنوسة . ومما يلزم التلميذ في هذه المرتبة حفظ الحقائق والشيخ يشرحها له على حسب استعداده وي طرح له من اوقات المكتب وقت مناسب لتعاطي ما بهذه المرتبة حتى يكون التلميذ مشاركاً بين القسمين الاول والثاني يزاول آخر مراتب الاول واول مراتب الثاني فاذا حصل على ما طلب منه في هذه المرتبة يتمحض للمرتبة الثانية من القسم الثاني وينتقل منها بعد الامتحان على مقتضى الفصل الثالث والستين .

الفصل ١٦ - اذا دخل التلميذ المرتبة الثانية من القسم الثاني ترتب له اربعة دروس درس نحو بشرح الشيخ الماكودي على الآجرومية ودرس تجويد يجمع له فيه بين الاداء وقراءة شرح سيدي خالد على الجزرية ودرس فقه بمتن ابن عاشر المالكي و متن الشيخ حسن للحنفي ودرس يشتمل على قراءة الحديث بمتن الشمائل واحاديث الشهاب القضاعي كما يشتمل هذا الدرس على قراءة شيء من الادب وهو ما في لامية العرف بشرح السيوطي والتاريخ باقوم المسالك والقرماني . ويفتح الدرس بالحديث ثم بالادب ثم بالتاريخ ويحمل المدرس التلميذ في هذه المرتبة على حفظ شيء من كلام العرب كالمعلقات السبع وتراكيب البلغاء ليستعد لذوق كلام الفصحاء وتحصيل ملكة الانشاء والترسل فاذا حصل التلميذ على المطلوب منه في هذه المرتبة

انتقل به الى المرتبة الثالثة من هذا القسم بعد الامتحان على مقتضى الفصل الثالث والستين .

الفصل ١٧ - اذا حصل التلميذ المراد من المرتبة الثانية يرتب له اربعة دروس درس نحو بشرح القطر للمصنف ودرس فقه بشرح ميارة على ابن عاشر المالكي وشرح الشيخ حسن للحنفي ودرس يشتمل على متن ايساغوجي في المنطق ثم شرحه البيروني والسمرقندي في الاستعارات و متن رسالة الوضع على سبيل البدل بين هذه الكتب الاربعة كلها ختم كتاباً منها افتتح غيره واما الدرس المشتمل على الحديث والادب والتاريخ المذكور بالفصل قبله فلا يزال مستمرا عليه والمدرس لا يزال مع التلميذ في التدريج وزيادة البسط على حسب استعداده فاذا حصل المطلوب منه في هذه المرتبة انتقل به الى المرتبة الرابعة من هذا القسم بعد الامتحان على مقتضى الفصل الثالث والستين .

الفصل ١٨ - اذا حصل التلميذ على المراد من المرتبة الثالثة يدخل الرابعة وترتب له فيها دروس اربعة درس فقه بمتن الرسالة للمالكي و متن القدوري للحنفي ودرس نحو بمتن الالفية ودرس يشتمل على متن التهذيب في المنطق والاستعارات بشرح الملوي على السمرقندية والرسالة العضدية في آداب البحث على سبيل البدل بين هذه الكتب كلها ختم المدرس كتاباً منها انتقل الى غيره ودرس يشتمل على الحديث بمثل متن المواهب والادب بمثل المقامات والعمدة وشرح المعلقات والتاريخ بمثل كتاب العبر . فاذا حصل التلميذ المعلومات التي القيت اليه في هذه المرتبة فقد اتى على القسم الثلثي

فيخير هو ومن له النظر عليه بين ثلاثة امور
الاتقال الى الجامع الاعظم لاستكمال الشرعيات
ووسائلها او التمحض للقسم الثالث او الجمع بينهما
فايهما يريد يجاب اليه وان رأى الاكتفاء بما حصله
خلي وذاك . وهذا التمييز يكون بعد الامتحان
على مقتضى الفصل الثالث والستين وتأهل التلميذ
لنفع نفسه .

الفصل - ١٩ - يرتب بهذا القسم من مشايخ
العلم المدرسين بقدر ما يحتاج اليه في القيام بدروسه
وشرط تقديم المدرس للتدريس به ان يكون
مستجمع الدين والعفة ورعاية العقل ولطف
الطبع ومعرفة ما به قوام وظيفته

الفصل - ٢٠ - المشايخ المدرسون في سائر
اطوار التعليم يرغبون التلامذة في محامد الاخلاق
وتهذيبها مثل الصدق والامانة والعفة والتدريب على
العبادة وينفرونهم من اضدادها كل ذلك بذكر
اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصالحين
واعلام اهل الفضائل وضرب الامثال والآداب
المستظرفة ويمرنونهم على التراكم البلاغية والآداب
الشعرية حتى ينطلق لسانهم من عقال الالكنه وتضيء
بصائرهم بانوار المعارف . كل ذلك يحاضرونهم
به في اوقات مختلفة واحيان مناسبة وعلى تدريج
لائق وبحسب نشاطهم واستعدادهم وليس لهم ان
يسهبوا على المتعلم ولا ان يشددوا عليه بما يؤدي
الى ملله ونفوره

الفصل - ٢١ - على المشايخ المدرسين القيام
بوظائفهم على احسن وجه وبذل النصح التام للتلامذة
بحسن الالقاء وتوضيح العبارة وعدم التشويش

عليهم بالقاء مسائل النهايات في البدايات وتخليط
مسائل الفنون بل يقتصرون في اقراء مسائل كل
فن على مسائله المدونة في الكتاب المقرر وان يتحاشوا
عن الحواشي الا ما يتعلق منها بايضاح مجمل او تقييد
مطلق في عبارة المصنف او التنبيه على خلل فيها وان
لا يضجروا من الاسئلة ويستحسنوا ما يكون منها
حسنا تنشيطا للطالب وترغيبا له في السؤال وان
يحسنوا الجواب لمن لم يحسن السؤال خوفا من
ان يدعه وان يمرنوا التلامذة على السرد بان
يداولوا بينهم سرد الدروس وان يراعوا في الفنون
تنائجها والمقاصد منها فيكثروا مما يعينهم على ذلك
المقصد وكتكثير الامثلة الغريبة لفهامهم وبيان
اعرابها وتطبيق القواعد عليها بالنسبة الى فن النحو
وعلى قياسه بقية الفنون وعليهم ايضا ان لا يكثروا
من تغليط المصنفين بل يلتزمون الادب معهم في
البحث وامس لهم ان يبحثوا في الاصول التي تلقوها
العلاء حيلة بعد حيل بالقبول وان لا يقطعوا عن
كتاب قبل ختمه .

الفصل - ٢٢ - على التلامذة ان يتخلقوا
بالمحامد الدينية والصدق في الطلب وان لا يستعصبوا
العلوم في مبادئها فان شان المعارف ان تحصل شيئا
فشيئا على سبيل التدريج ومن رأى من نفسه القصور
عن الادراك فليتضرع الى الله تعالى في فتح بصيرته
وعلى كافة التلامذة اجلال مشايخهم وتوقيرهم
وحسن الاصغاء اليهم والاقبال على التلقي منهم والتعلم
بفراغ بال وجمع همة ومن اشكل عليه شيء فلا
يمنعه الحياء ان يسال فان وراء الامتحان الذي
يكرم فيه المرء او يهان .

الباب الثالث في متعلقات القسم الثالث

الفصل - ٢٣ - مدة التعلم بهذا القسم سبعة اعوام (١) مبدؤها اول العام الثاني من اعوام القسم الاول ويتدرج المتعلم في مزاولة فنون هذا القسم الاقي ييانها على حسب استعداده يقدم له منها البسيط على ما فوقه والاسهل ادراكا على الاصعب ثم الاوكد فالاوكد فاذا حصلت له ملكة في مدة السبعة الاعوام واراد الاستكمال تزداد له مدة تناسب استكماله ونهايتها سبعة اعوام اخر .

الفصل - ٢٤ - يزاول هذا القسم تعلم اللغة التركية (٢) واللغة الفرنسية والاطليانية وما يحتاج اليه من بقية اللغات . واجراء تعلمها كتابة وقراءة يكون على قانون نحوها . وتختص كل طائفة من التلامذة بتعلم لغة فان تشاحوا اقرع بينهم . ثم اذا استعد بعض التلامذة للجمع بين لغتين فاكثر فلا مانع من ان يجمع بين ما شاء من اللغات .

الفصل - ٢٥ - العلوم التي تزاول بهذا القسم : العلوم الرياضية منها الحساب ومن فروعها الجبر والمقابلة

الهندسة ومن فروعها المساحة وجبر الاثقال وهندسة الصناعات مما يكسب البلاد ثروة والامة استعدادا

الهيئة ومن فروعها الجغرافية وعلم المواقيت الطبيعي ومن فروعها علم الطب وعلم البيطرة وعلم النبات وعلم الحيوان وعلم المعادن وعلم الفلاحة وعلم الكيمياء

علم سياسة الممالك والقوانين المقررة بينهم يزاول من هذه الفنون ما تحتاجه الامة الاسلامية في اقامة مصالحها

الفصل - ٢٦ - يكون في القسم الثالث معلون عددهم على حسب ما تدعو اليه الحاجة

الفصل - ٢٧ - على المعلمين بذل الجهد في النصح والقيام بحقوق التعاليم وسعة البال وفي التدريب والتدريج على حسب الاستعداد لا سيما مع المتعلم البطيء ومتى ظهر قصور التلامذة فيما يراد منهم بعد الامتحان فذلك لقصور المعلم او تقصيره

الفصل - ٢٨ - على المتعلم توجيه الهمة للمعلم وان يستعين بربه تعالى على فتح المغلقات ويعلم ان فتحها تدريجي ولا يمنعه الحياء ولا توقع الاستخفاف به من الاقدام على السؤال بل يتوقع الاستخفاف به من تقدم غيره عليه يوم الامتحان

الباب الرابع في التراتيب الخارجية عن نفس التعليم

الفصل - ٢٩ - المدرسة الصادقية معدة لاتباع الدولة من المسلمين يتعلمون فيها القرآن العظيم والكتابة والعلوم النافعة

الفصل - ٣٠ - من كان له ولي ممن يريد التعلم فوليه هو الذي يسلمه للمدرسة فان كان وليه اباه فليقدم اسمه واسم ولده ومحل سكنه وان كان غير الاب يسمي نفسه ايضا ومن لم يكن له ولي تقبله المدرسة على طريق المجلس البلدي (١) بعد تحري المجلس في تحقيق انه لا ولي له لاحتمال

(١) صارت هذه المدة ستة اعوام .
(٢) اللغات المزاولات الان هي الفرنسية والانكليزية

(١) تغيرت احكام هذا الفصل بما تلي من النصوص فلم يعد للمجلس البلدى دخل في هذا الباب

ان يكون فارا من وليه . والمجلس عند تسليمه
للمكتب يعرف باسمه واسم ابيه ومحل سكنه .

الفصل - ٣١ - تلامذة المدرسة على قسمين
قسم يقيمون بالمدرسة وهم الذين اسلمهم اولياؤهم
او المجلس البلدي للاقامة بها وقسم يأتون للتعليم بها
وعند انقضائه يرجعون لاماكنهم وجميعهم يتعلمون
بها مجاناً . والقسم الاول يكفي ايضا مما يحتاج اليه
الى تمام امد التعليم (١)

الفصل - ٣٢ - التلامذة المقيمون في المدرسة
للدولة ان تعين طائفة منهم لتعلم الفنون التي لا بد
منها في اقامة مصالح الامة الاسلامية .

الفصل - ٣٣ - تجب التسوية بين المتعلمين في
جميع الحقوق ويتميز في الاعتبار فقط من ميزته
نجاته او حسن سيرته .

الفصل - ٣٤ - يقبل التلميذ في هذه المدرسة
اذا كان له من العمر ستة اعوام (٢) ودخل في
السابع الى تمام عشر سنين وفي العام الاول الذي
تفتح فيه المدرسة يرخص في قبوله الى تمام خمس
عشرة سنة .

الفصل - ٣٥ - كل تلميذ يسلم الى وليه او نائب
وليه عند تسريحه من المدرسة ويتأخر بها ان تأخر

(١) يراجع الفصل - ٣٣ - وما بعده من الامر
المؤرخ في ٢٦ ربيع الاول ١٣٠٣ وفي ٢ جانفي ١٨٨٦
وهناك قسيمان آخران احدهما بمقتضى نصوص
تالية جعلت صنفا من التلامذة يقيمون نهائيا
بالمعهد ويغادرونه ليلا وهم نصف المقيمين
ومنهم آخرون يتراولون التعليم بمقابل .

(٢) تغير هذا السن بمقتضى الامر الصادر في
تحديد سن تلامذة المدارس الرسمية الذي
سنه في بابيه

الولي او النائب وعلى وليه ان يأتي به او يرسله مع
من يثق به وان اعوزة النائب يوجهه .

الفصل - ٣٦ - من حصل على تعليم شيء من
غير المدرسة وكان في سن الدخول اليها واراد
استكمال التعلم بها يقبل بعد الامتحان ويبدأ من حيث
انتهى على حسب ما تقتضيه قواعد التعليم بالمدرسة .
الفصل - ٣٧ - كل متعلم مقيم بالمدرسة له
اقارب يسرح يوم الجمعة بتمامه لزيارة قرابته
فان كان له فيهم رجل يسلم في يده وهو الذي يرده
الى المكتب والا فيوجه لمحلته مع من يثق به من
قيمي المدرسة .

الفصل - ٣٨ - كل من سرح لزيارة اقاربه
وتخلف يعزر على تخلفه تعزيرا مناسبا .

الفصل - ٣٩ - لا يعفى المعلمون والمتعلمون
من التعليم الا ثلاثة ايام في المولد النبوي وعيد
الفطر وخمسة ايام في عيد الاضحى .

الفصل - ٤٠ - يخفف التعليم في شدة الحر
من منتصف يولييه (١) الى منتصف اشتهير وكيفية
التخفيف مختلفة بالنسبة الى متعلمي القرآن لا ينقص
لهم من الايام وانما ينقص لهم من القدر الذي
يكتبونه مقدار النصف ويتبعه تنقيص الوقت والنسبة
الى بقية الاقسام ينقص ايام من الايام بان يأتوا يوم
السبت والاثنين والاربعاء ليتعهدوا ما كانوا حصلوا
عليه بالتكرار لما حفظوه والمطارحة والمذاكرة من
اماكن متفرقة لما فهموه ويقطع التعلم عليهم قبل
الزوال بساعة .

الفصل - ٤١ - في شهر رمضان المعظم يخفف

(١) تغيم هذا النظام وتوحد مع الذي جرى به
العمل الان بالمدارس الدولية .

التعليم عن الصائمين فيطرح النصف الثاني من النهار للراحة .

الفصل - ٤٢ - لا يسوغ للمتعلم التخلف الا لعذر مقبول ويثبت العذر باخبار وليه ان حفته قرائن الحال واذا اكثر التخلف لغير عذر يؤدب بما يقتضيه حاله على مقتضى الفصل الحادي والثمانين

الفصل - ٤٣ - اذا عرض للافاقى سبب معتبر يقتضي تسريحه الى بلده فان مدير المكتب يسرحه بقدر ما تدعو اليه الضرورة .

الفصل - ٤٤ - تعان التلامذة على التعلم براحة افكارهم وشرح صدورهم بالخروج عشية يوم الخميس (١) للاماكن المنسوحة والبقاع المستحسنة صعبة قيم يحرسهم ويدربون خلال ذلك نحو الرماية

الفصل - ٤٥ - يجتهد في كون المتعلم حالة تخلل الراحة لا يلزم الركود والسكون بل يسعى له في الاشتغال بالامور المستظرفة والرياضات المناسبة واعمال السلاح والضرب بالسيف .

الفصل - ٤٦ - لا يخالط المتعلمون الا قرناءهم سنا ومرتبة ملحوظين بنظر القيمين

الفصل - ٤٧ - على جميع المعلمين ان يلزموا بمقتضى وظائفهم من المهابة وحفظ مناصبهم من التهاون باجتتاب المزاح والخوض فيما يخرق سياج الوقار

الفصل - ٤٨ - يكون لهذه المدرسة مدير له

النظر العام على سائر احوالها واقسامها ومعلميها

ومتعلميها واجراء احوالها على اصول تراتيبها وممن صفاته ان يكون ذا مشاركة ودراية باجراء التراتيب وامانة ورافة اذ هو المسؤول للخالق والمخلوق

(١) تغيير هذا النظام فصار الخروج يوم الجمعة وعشية الأحد بدون صحبة القيم

عن تربية هؤلاء التلامذة فينبغي له ان ينزل نفسه منهم منزلة الاب الشفيق الذي بوجوده مصالحهم .

الفصل - ٤٩ - بعد كل ثلاثة اشهر يتوجه من طرف الدولة من تعتمد له لتفقد احوال المدرسة في اجرائها على مقتضى تراتيبها .

الفصل - ٥٠ - يكون بالمدرسة نائب عن المدير وقيمون واعوان وخدمة بقدر الحاجة مشروط فيهم العفة واليقظة والحزم لاقامة مصالح المدرسة والمعلمين والمتعلمين .

الفصل - ٥١ - من وظيفة المدير ان يحرر للدولة في كل ثلاثة اشهر تقريراً يتضمن بيان احوال المدرسة والمعلمين والمتعلمين وغيرهم ممن له حرفة بها .

الفصل - ٥٢ - نائب المدير يحرر للمدير في كل اسبوع تقريراً يشتمل على التعليم واحوال المدرسة وسائر حوادثها في ذلك الاسبوع الا اذا حدث حادث وقتي فانه يعلم به المدير في حينه .

الفصل - ٥٣ - بداية التعليم تكون من اكتوبر الى نهاية مارس قبل الزوال باربعة ساعات ونصف الى الزوال ثم يتبدأ بعد الزوال بساعتين ومن افريل الى نهاية اشتهبر تكون قبل الزوال بست ساعات وينتهي قبل الزوال بساعة ثم يتبدأ بعد الزوال بثلاث ساعات وانتهاء في جميع الاوقات قبل الغروب بنصف ساعة (١)

الفصل - ٥٤ - مدير المدرسة يقسم الاوقات المذكورة بالفصل قبله على الدروس والتعليم وما

(١) تغيير هذا النظام وصلاً يطبق بالمدرسة الصادقية برنامج الاوقات انجاء به العمل بالمدرسة الدولية

يلزم في خلالها من الراحة ويراعي في تقسيمه ما يناسب كل درس بملاحظة مزج تعلم علوم القسم الاول والثاني بتعاليم القسم الثالث حتى يكون الوقت كافيا لجميعها كل وقت بحسبه ويحرر في ذلك جدولا يكون معلوما للمعلم والمتعلم .

الفصل - ٥٥ - اذا تبين بالتجريب استحسان كيفية في جزئيات التعليم اقرب من الكيفية المبينة في فصول هذا الترتيب او استبدال كتاب من الكتب المتقدمة بكتاب اسهل منه او افيد فلا مانع من ذلك بشرط ان يعرض على الجمعية وتوافق عليه وان لا يخل بجزئيات هذا الترتيب .

الفصل - ٥٦ - يحافظ المعلمون على الاوقات المعينة للتعليم حتى لا يختل بالتقديم والتأخير نظام التعليم .

الفصل - ٥٧ - على القيمين ان يجتهدوا في نظافة المحل وازالة الاوساخ منه وحراسة التلامذة مما يخل بالنظافة فيحثونهم على غسل ايديهم قبل الطعام وبعدة والتحرز من اصابة لباسهم بشيء منه وتفقد ملابس المقيمين بالمدرسة وفرشهم فتغسل عند ما تحتاج الى الغسل وتبدل ملابسهم ان احتاجت للتبديل . وكذا يحرسونهم من اكل ما يخل بصحتهم ومن استعمال ما لا يناسب كالدخان . ويشابرون على تنظيف المحل والحال وتحسينهما .

الفصل - ٥٨ - القيمون والمستخدمون لا تكون اهم خلطة ولا كلام مع المتعلمين الا فيما يتعلق باعمال المدرسة ومصالح المتعلمين بقدر الحاجة

الفصل - ٥٩ - يعين للمدرسة رأس عام يضبط شؤونها وترتيب اعمالها ويجعل رأس عامها

اول افتتاحها ومن دخل بعد مضي ماله بال من العام لا تحسب عليه المدة الباقية منه بل تلغى ويعتبر له العام المستقبل .

الفصل - ٦٠ - كل من عرض له عذر تخلف بسببه فان مدة ذلك العذر لا تحسب على المتعلم وتلغى ولا تحسب عليه الا مدة مباشرته للتعليم .

الفصل - ٦١ - كل تلميذ تخلف امدا دون السنة لغير عذر ثم اتي للتعليم وكانت فيه اهليه وعلى شرف الاستكمال وقد مضت عليه مدة تعليم فانه يزداد له على المدة مقدار الامد الذي تخلف فيه بشرط ان لا يتكرر منه ذلك ومع هذا يعزر تعزيرا مناسبا لحاله ومدة تخلفه .

الفصل - ٦٢ - بعد كل ثلاثة اشهر يجري اختبار المتعلمين عما حصلوه فيما يراد منهم في تلك الاشهر بالقاء السؤال عليهم عما تعلموا فيها . وهذا الاختبار زيادة على الامتحان العام السنوي الذي ينبغي عليه تنقل الرتب . ويكون هذا الاختبار الخاص بمحضر مدير المدرسة وجميع معلمي القسم الذي قصد امتحان متعلميه .

الفصل - ٦٣ - في رأس كل عام يجري امتحان المتعلمين في مجمع حافل يحضره المعلمون والمتعلمون ومدير المدرسة ويستدعى له بعض الاعيان واقارب المتعلمين وهذا الامتحان يكون فيما زاوله المتعلم من التعليم في المدة التي جرى الامتحان لاجلها فمن حصل على تمام ما يراد منه في تلك المرتبة بان احسن الجواب الذي شأنه ان يحسنه في تلك المرتبة اعطي علامة تلك المرتبة ونقل الى ما يليها ومن ظهرت فيه نجاة زائدة وفاق اقرانه اعطي

علامة التبريز في تلك المرتبة وكرامة تدل على

العناية به ليكون ذلك محرضا للتلازمة على صدق

الطلب . ومن لم يحصل على تمام المطلوب في

جميع ما يراد منه في تلك المرتبة فانه ينقل الى ما

فوقها باعتبار ما حصله ويبقى فيها باعتبار ما لم يحصله

الى الامتحان الآتي اما من لم يحصل على شيء من

المراد منه في تلك المرتبة فيبقى فيها بالنسبة الى الجميع

الى الامتحان الآتي فاذا تبين عند الامتحان الآتي

انه لم يحصل على شيء يجرى في حكمه على مقتضى

الفصل الخامس والستين .

الفصل - ٦٤ - اذا تبين من الامتحان عدم

نجاح التلامذة من تقصير المعلم فانه يستبدل بغيره

وكذا ان ظهر من الاختبار الاول او بعده فلا مانع

من استبداله .

الفصل - ٦٥ - اذا تبين بالامتحان ان التلميذ

لا يقبل الا صنف من صنوف المعلومات بعد عرضه

عليها يترك وما يسر له ان يستكمل فيه وان تبين

بعد اختباره انه لا يقبل صنف من صنوفها فانه يخرج

من المدرسة كما يخرج منها من صدر منه فعل ما لا

يليق في مجاري العادات .

الفصل - ٦٦ - اذا تم للتلميذ التعلم بالقسم

الثاني دون ائثال واراد ان يصرف ما توفر

عليه من الزمان الى الاستكمال في تعلم الفنون

الشرعية ووسائلها بالجامع الاعظم فعلى المدير ان

يعين له اوقاتا مناسبة لما قصده حتى يمكنه الجمع بين

التعلم بالجامع والمدرسة ويكون حال خروجه

وتردده للجامع تحت مراقبة من يعينه المدير لذلك

وان اراد ان يصرف جميع اوقاته لاستكمال التعلم

بالقسم الثالث فله ذلك .

الفصل - ٦٧ - عند خروج المتعلم من احد

الاقسام لاستكمال معلوماته وتحصيله على المراد

منه يأخذ شهادة مصححة من معلم ذلك القسم ومن

ناظر المدرسة ولا يكون ذلك الا عند الامتحان

السنوي .

الفصل - ٦٨ - مهما استكمل التلميذ القراءة

بجميع اقسام المدرسة واخذ الشهادة التامة الا كان

له الحق ان يتقدم على غيره في استحقاق وظائف

الخدمة .

الفصل - ٦٩ - من كان من التلامذة من القسم

الذي يأتي وقت التعليم للمدرسة ولم يكن مقيما بها

فلوليه اخراجه في رأس السنة بعد الامتحان . ومن

كان من المقيمين بها فليس لوليه اخراجه قبل امد

التعليم .

الفصل - ٧٠ - اذا كان التلميذ غير مقيم بالمدرسة

واراد الولي اخراجه قبل العام بدعوى العجز عن

الاتفاق عليه فللدولة ان ترضيه الى المقيمين بالمدرسة

الفصل - ٧١ - يكون بباب المدرسة حارس

يمنع دخول من ليس له حق الدخول وخروج

المتعلمين الا باذن والاذن بالدخول او الخروج لا

يكون الا بمقتضى له ويرخص لذوي المعارف وغيرهم

من ذوي المروآت والاولياء الدخول بقصد الاطلاع

على احوال التعليم وكيفياته

الفصل - ٧٢ - يكون للمدرسة امام يهيء

التلامذة للصلاة قبل الوقت بربع ساعة بتعاطي

وسائلها ويترك التعليم اذ ذاك بالمرّة حتى تنقضي

الصلاة والمدير يحث على اداء الصلاة جماعة ويكلف

في يوم الجمعة والعيد من يخرج معهم للصلاة بالجامع .
 الفصل - ٧٣ - يكون للمدرسة طبيب لحفظ
 صحة اهلها وعلاج المرضى منهم سواء في ذلك
 المقيمون بها وغيرهم . واذا رأى الطبيب اخراج
 المقيم بها للعلاج خارجها او لتبديل الهواء فان كان
 له ولي قادر على القيام به يسلم الى وليه والا فليدير
 المكتب القيام بشؤونه عوض وليه .

الفصل - ٧٤ - المدرسون ينوب بعضهم عن
 بعض عند التخلف غير ان التخلف اذا لم يكن
 لعذر قوي فان مرتب المتخلف يستحقه من ناب
 عنه الا اليوم واليومين في الشهر وان كان لعذر بين
 مقتضى للتخلف في مجاري العادات ثابت عند المدير
 فانه يستحق مرتبه مدة مغيبه .

الفصل - ٧٥ - اذا تكرر مغيب المعلم من
 غير عذر او لعذر دائم فانه يستبدل بغيره بعد
 عرض ذلك على الدولة .

الفصل - ٧٦ - تكون بالمدرسة كتب بقدر
 الحاجة يعطى منها للمعلمين والمتعلمين وعلى ناظر
 المدرسة تفقدها وحفظها من الضياع وعند الامتحان
 الواقع في كل سنة تجمع ويحاسب عليها .

الفصل - ٧٧ - يكون للمدرسة دفاتر احدها
 به اسماء المعلمين والمتعلمين وتاريخ دخول كل منهم
 وتجعل للمتعلمين اعداد مرتبة على حسب ترتيبهم في
 الدخول وتقيدهم باسمائهم واسماء اوليائهم ومحل
 سكنهم وان اتوا للمكتب على طريق المجلس
 البلدي ينص على ذلك واذا خرج ينبه على خروجه
 ووقته وسببه . والثاني لضبط مراتب المتعلمين
 وتاريخ انقائهم في المراتب . والثالث لما عسى ان

يصدر منهم من المخالفات ليؤدبوا بحسب تكررهما .
 الفصل - ٧٨ - يكون للمدرسة بيت للتلامذة
 يجتمعون فيه اوقات الراحة للذاكرة ومطارحة
 المسائل وغير ذلك الا ارتكاب ما لا يليق والقيمون
 رقباء عليهم في ذلك .

الفصل - ٧٩ - المحل الذي يبيت فيه التلامذة
 يبيت فيه من المقيمين ذوي السن العالي بقدر الحاجة .
 الفصل - ٨٠ - كل من تجرأ على فعل محظور
 شرعا فيجري امره على حكم الله تعالى ودين
 حكمه سبحانه وتعالى فيما لاحد فيه التعازير
 بحسب اجتهاد الحاكم العدل كما انه اذا خالف
 مقتضيات التعليم واصول المدرسة يعزرر بحسب
 الاجتهاد تعزيرا مناسبا للمخالفة وعلى قدرها .

الفصل - ٨١ - اذا قصر المتعلم في القيام
 بواجباته وما طلب منه يعزرر تعزيرا مناسبا على
 حسب حرية نفسه ويقظة قلبه اما بالتعريض به في
 مجالس التعليم او بالنظر الشزر او بالمنع من المخاطبة
 قتا ما ونحو ذلك من انواع التعازير المناسبة لتقصيره
 بان يقدم عليه قرينه في الاكرام او يعادله فعله .

الفصل - ٨٢ - ولاية التعزير مطلقا لمدير
 المدرسة او نائبه وتكون للمؤدين وللشايخ
 المدرسين فيما يرجع للتعليم والادب حتى تحسن
 تربية ابناء هذه المدرسة المباركة ويجري تعليمهم
 باذن الله تعالى ومشيتته على الوجه الاكمل .

واصدرنا هذا الترتيب متضمنا للمقدمة والاثنين
 والثمانين فصلا بالصفحات اعلاه ويمنه في ذلك واذا
 صدر الهمام امير الامراء جناب وزيرنا الاكبر ابنا
 خير الدين ان يجري العمل بذلك في المكتب المذكور .

معروض الامر الصادر في ترتيب انتخاب
وكلاء الاوقاف

في ١١ المحرم عام ١٢٥٢ وفي ١٧ فيفري ١٨٧٥
الوزارة تعرض ان الامر العلي الصادر في
ترتيب الجمعية (١) تضمن ان وكلاء الاحباس
بالبلدان يقع انتخابهم بمحضر الحاكم الشرعي بعد
اتفاق الاعيان من اهل البلد بمقتضى الفصل منه
وتضمن المعروض المؤرخ في ١٩ رجب الفارط
لزوم موافقة العامل وتبين ان العمل بهذا يفضي الى
رجوع النظر الى العامل او نائبه وحدهما ولذلك
صدر المعروض المؤرخ في ٢٢ شعبان ١٢٩١ بشرح
الفصل المذكور بان تصحيح العامل كطابع القاضي
مفادهما ان الانتخاب وقع على شرطه بمحضرهما
وعليهما سواء علما اهلية المنتخب ام لا وان يلحق
ذلك بالامر العلي الصادر في ترتيب الجمعية .

امر في ترتيب مكتبة الجامع الاعظم واعارة
الكتب بها

في ربيع الثاني ١٢٩٢ وفي ١٨ ماي ١٨٧٥
اصدرنا امرنا هذا في ترتيب الكتب التي اذا

(١) المقصود هو الامر المؤرخ في ٣٠ المحرم ١٢٩١
وفي ١٩ مارس ١٨٧٤ المدرج بصحيفة ٤٤ من هذا
المجلد . يراجع بالخصوص الفصول ٧-٨-٩-١١
منه بصحيفة ٤٨-٤٩ والفصل ٣٣ وما يليه
من الامر المؤرخ في ١٠ ربيع الثاني ١٢٩١ وفي ٢
جوان ١٨١٤ المدرج بصحيفة ٦٤ من هذا المجلد .
كما يراجع الامر المؤرخ في ٨ رمضان ١٢١٥ وفي ٣١
جانفي ١٨٩٨ والامر المؤرخ في ١٢ شوال ١٣٠٥ وفي ٢٢
جوان ١٨٨٨

امر في تحجير زراعة التكروري (١)

في ٢٣ ذي الحجة - وفي ٣١ جانفي ١٨٧٥

ان الكمسيون المالي قد ارتأى تحجير زراعة
التكروري (٢) بجميع اراضي الايالة . وقد
عرض جناب الوزير الاكبر ذلك على الحضرة
العلية فاستقر رأيها على الاذن باجراء العمل به دام
لها العز والبقاء .

قرار وزيري في بيان كيفية تعويض مشايخ
المجبي (٣)

في ٢٥ ذي الحجة ١٢٩١ - وفي ٢ فيفري ١٨٧٥

امر في تخويل المطلوب لدى الشرع حق
اختيار المذهب المالكي او الحنفي (٤)

في ٢ المحرم ١٢٩٢ - وفي ٨ فيفري ١٨٧٥

النوازل المحالة من طرفنا على الشرع العزيز
تجري على القاعدة الاصلية في اختيار احد المذاهبين الحنفي
او المالكي الا اذا تضمن الاذن بالاحالة بيان المحكمة
الموجهة اليها النازلة فتتفرد بالنظر دون غيرها (٤)

(١) لم نعثر على النص العربي لهذا الامر
فاضطررنا الى تعريبه .

(٢) يراجع في شان تحجير توريد التكروري
الفصل ٨ - من الامر المؤرخ في ١٢ ذي الحجة ١٣٠١
وفي ٣ اكتوبر ١٨٨٤ وفي اعتباره من تخصصات
الدولة الامر المؤرخ في ١١ افريل ١٩٢٧ .

(٣) نسخت احكام هذا القرار بما تليه من
النصوص يراجع ما علقنا به على الامر المؤرخ في ٢٧
جهاى الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩ بصحيفة
٣٢ من هذا المجلد .

(٤) راجع الفقرة الاولى من الفصل الاول من الامر
عليه المؤرخ في ١٠ رجب ١٣١٤ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٦

نوضعها وحفظها بمحل بالجامع الاعظم جامع الزيتونة عمره الله على مقتضى الفصول الآتية :
غيره المتقدم عليه بالزمن .

الفصل - ١ - يجعل للكتب دفتر يشتمل على اسمائها على ان تجعل اسماء كل فن في جهة منه مستقلة ويجعل بين كل فن وآخر فرجة متسعة لاحاق ما عسى ان يلحق بالخزنة .

الفصل - ٢ - يجعل عند اسم كل كتاب في الدفتر عدد من الاعداد على التوالي من واحد الى نهاية اعداد الكتب ويرسم ذلك العدد على ذات الكتابات فيه تكون المطابقة التامة بين ما في الدفتر وذات الكتاب لتسهيل المناولة

الفصل - ٣ - السفر المشتمل على عدة كتب او رسائل يلزم ان يبين جميع ما به عند ذكره في الدفتر .

الفصل - ٤ - المكتبة تفتح بعد صلاة الصبح بنصف ساعة وتستمر مفتوحة الى صلاة العشاء وفي زمن المصيف تغلق عند الزوال الى صلاة الظهر بالجامع . وذلك من اوائل يونية الى موفى اكتوبر
الفصل - ٥ - لما كانت هذه المكتبة مجعولة بالجامع الاعظم لكتب الديانة فان اراد مطالعة شيء من كتبها او استساخه او النظر الى مجموعها ممن له ان يدخل للجامع فان له الدخول الى المكتبة في اوقات فتحها من غير تعطيل . وله ان يستنسخ او يطالع ويمكث ما شاء من غير مانع

الفصل - ٦ - على القيمين ان يمكنوا الداخل للمكتبة من مراجعة الدفتر متى اراد وعليهم ان يناولوه ما طلب من الكتب من غير مماطلة ولو تكرر منه ذلك في الوقت الواحد مرارا .

الفصل - ٧ - على القيمين ان يمكنوا الداخل للمكتبة من مراجعة الدفتر متى اراد وعليهم ان يناولوه ما طلب من الكتب من غير مماطلة ولو تكرر منه ذلك في الوقت الواحد مرارا .
الفصل - ٨ - اذا كان الكتاب المطلوب احضاره

بيد انسان آخر فلا يتنزع منه ويعلم الطالب انه بيد غيره المتقدم عليه بالزمن .

الفصل - ٩ - تجعل الكتب بالخزنة على مقتضى ترتيبها بالدفتر في الفنون والاعداد .

الفصل - ١٠ - تقدم الكتب في الوضع بالخزنة الاشرف موضوعا في الاعلى وحلا وهلم جرا .

الفصل - ١١ - يجعل للمكتبة قيمان وناظر عليهما وفي عهدتهم ما ذكر بهاته الفصول وفي عهدتهم تنظيف الكتب وتفقدتها بحيث تبقى نظيفة صحيحة مرتبة في الخزنة على اصلها في الوضع .

الفصل - ١٢ - على القيمين ملاحظة المطالعين وتبهيهم على ما ينبغي من الاعتناء بالكتب وعدم اقتنائها وما نص بذاتها عند اقتضاء الحال .

الفصل - ١٣ - على ناظر القيمين تفقد المحابر والاقلام واحضار ما يلزم لها بمطلب لمن تعينه الدولة لذلك . اذا احتاج بعض الكتب او بعض الخزانة للاصلاح فعلى ناظر القيمين انهاء ذلك للمكلف من الدولة
الفصل - ١٤ - ناظر القيمين يمكنه في البيت الذي عند مدخل المكتبة لمراقبة الداخل والخارج وحراسة الكتب .

الفصل - ١٥ - كل من اراد كتابا فليس له مباشرة اخذه من الخزنة بلا واسطة وانما عليه ان يطلب ذلك من احد القيمين بعد مراجعته بالدفتر ووجدانه للكتاب المقصود فيه .

فلتعلم وزارتك الكبرى بما تضمنه الستة عشر فصلا اعلا ويجرى العمل بمقتضاها والله في اعانتكم والسلام من الفقير الى ربه تعالى محمد الصادق باشا باي وفقه الله تعالى .

فلتعلن وزارتكم الكبرى بذلك حتى يكون
هذا المدقق معلوما لسائر السكان . والله في عونكم
والسلام من الفقير الى ربه عبده المشير محمد الصادق
باشا باي وفقه الله .

امر في اتمام امر العدالة المؤرخ في جانفي
١٨٧٥^(١)

في ٢ ذي القعدة ١٢٩٢ وفي ٢ ديسمبر ١٨٧٥

امر يتعلق بالاراضي الموات بصفاقس^(٢)

في ٢٠ ذي القعدة ١٢٩٠ وفي ١٨ ديسمبر ١٨٧٥

امر علي في الحاق بعض الاحكام بقانون
الفلاحة^(٣)

في ٢٤ ذي القعدة ١٢٩٢ وفي ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥

الهام العمدة الافخم امير الامراء جناب
وزيرنا الاكبر ابننا خير دام حفظه اما بعد السلام
عليكم ورحمة الله فانه لما كان امرنا المؤرخ في
العشرين من الشهر المنصرم عن شهر التاريخ الصادر
فيما يتعلق بشركة الحماسة قد فهم منه ان ذلك عام
في حق الحماسة وغيرهم مع ان المقصود منه خصوص
الحماسة اقتضى نظرنا صدور الفصل الآتي ليلحق
بالامر المذكور ويجري العمل بمقتضاه .

(١) نسخ هذا الامر بالامر المؤرخ في ٢٣ المحرم
١٢٤٨ وفي ١ جويلية ١٩٢٩

(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٨ المحرم ١٢٨٨ وفي ٢٩
مارس ١٨٧١ المدرج بصحيفة ٣٨ من هذا المجلد

(٣) يراجع قانون الفلاحة المدرج بصحيفة ٥٦
من هذا المجلد .

امر يتعلق بقانون الزياتين بالمثاليث^(١)

في ١١ شوال ١٢٩٢ وفي ١٠ نوفمبر ١٨٧٥

امر في تأسيس دفتر بالوزارة لتضمين جميع
الرسوم العادلة المتعلقة بامور الدولة^(٢)

في ١٧ شوال ١٢٩٢ وفي ١٦ نوفمبر ١٨٧٥

امر في الحاق بعض الاحكام بقانون الفلاحة^(٣)

٣٠ شوال ١٢٩٢ - ٢٩ نوفمبر ١٨٧٥

الصدر الهمام جناب امير الامراء وزيرنا
الاكبر ابننا خير الدين دام حفظه . اما بعد السلام
عليكم ورحمة الله تعالى . فقد اقتضى نظرنا الحاق
الفصل الآتي بالامر المؤرخ في الخامس والعشرين
من صفر سنة احدى وتسعين الصادر في ترتيب
الفلاحة . ويجري الحكم بالعمل به في المستقبل .
الفصل - ١ - اذا وقع التعاقد بين الفلاح
والحماس بشيء زائد على الخمس فان ذلك العقد لا
يمضي ولا يستحق الخمس الا الخمس عملا بالفصل
- ٢٥ - من الامر المذكور . ولا تقع الشركة بين
اثنين في الفلاحة الا بالنصف . ولا تنعقد في اقل
من ماشية .

(١) نسخ هذا الامر بما تلييه من النصوص
آخرها الامر المؤرخ في ٢٣ - ٢ - ١٩٢٩ يراجع ما علقنا
به على الامر المؤرخ في ٢٥ شوال ١٢٨٨ وفي ٢٥ افريل
١٨٦٢ .

(٢) نسخ هذا بالتراتب التي جاءت بتأسيس
الادارات العامة .

(٣) يراجع القانون الفلاحي المشار اليه المدرج
بصحيفة ٥٢ من هذا المجلد

الفصل - ١ - ان الشركة المصرح بها في الملحق المؤرخ بالعشرين من شوال سنة التاريخ خاصة بالشركة التي تقع بين الفلاح والحماس .
فلتعلن وزارتك الكبرى بذلك حتى يكون معلوما لسائر السكان ودمتم في حفظ الله والسلام من الفقير الى ربه عبده المشير محمد الصادق باشا باي وفقه الله .

امر في كيفية استخلاص المجبى ممن خرج
عن دائرة قبيلته (١)

٣ صفر ١٢٩٣ - ٢٩ فيفري ١٨٧٦

امر في بيان مقدار الخدمة
بورغمة ومطماطة وجارة ومنزل قابس
وبالجهات التي لا توجد بها اوجاق (٢)
في ١ ربيع الثاني ١٢٩٣ وفي ٢٦ افريل ١٨٧٦

امر في ترتيب المحكمة الشرعية بالحاضرة
ومحاكم الآفاق (٣)

في ١ جادى الاول ١٢٩٣ وفي ٢٥ ماي ١٨٧
من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع

(١) نسخ هذا الامر . يراجع ما علقنا به على الامر المؤرخ في ٢٧ جادى الثانية ١٢٨٦ وفي ٤ اكتوبر ١٨٦٩ بصحيفة ٣٢ من هذا المجلد .
(٢) صدرت نصوص تالية غيرت مقدار اتخدمه وصفة خلاصها سننشرها في ابانها .
(٣) جاء هذا الامر منقحا للامر المؤرخ في ٢٩ ذي الحجة ١٢٧٢ وفي ١٤ نوفمبر ١٨٥٦ المدرج بصحيفة ٥

امر في ترتيب التعليم بالجامع الاعظم (١)
في ٢٨ ذي القعدة ١٢٩٢ وفي ٢٦ ديسمبر ١٨٧٥

امر في كيفية مراقبة قوانين وترتيب
الجامع الاعظم (٢)

في ٢٥ ذي الحجة ١٢٩٢ وفي ٢٢ جانفي ١٨٧٦

امر في الزام العدول باعلام القاضي بانتقال
الانزال

في ٢ المحرم الحرام ١٢٩٣ وفي ٣٠ جانفي ١٨٧٦
الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم .

الهمام التحرير الفاضل صفوة الخيرة الشيخ
سيدي محمد الطاهر النيفر القاضي المائي ادام الله

(١) نسخ هذا بالامر المؤرخ في ٤ ذي الحجة ١٣٥١
وفي ٣٠ مارس ١٩٣٣ . يراجع ما علقنا به على الامر
المؤرخ في ٢٧ رمضان ١٣٥٨ وفي ٢٦ نوفمبر ١٨٤٢
بصحيفة ٤ من هذا المجلد .
(٢) نسخ بالامر المؤرخ في ٤ ذي الحجة ١٣٥١ وفي
٣٠ مارس ١٩٣٣ يراجع التعليقات المدرجة بصحيفة ٤
من هذا المجلد .

المعتادة بدار الشريعة عدا يوم الجمعة والعيدين الفطر والاضحى وثلاثة ايام بعدهما ويومي التروية وعرفة ويوم المولد الشريف ويومين بعده ويوم عاشوراء واليوم قبله .

الفصل - ٣ - افتتاح المجلس واختتامه يوم انعقاده يكون باذن اكبر الحاضرين خطة وكذلك العمل في سائر الايام

الفصل - ٤ - مدة جلوس المشايخ لفصل النوازل ثلاث ساعات تنتهي بالزوال وذلك في الاقل سواء في ذلك يوم الخميس وغيره .

الفصل - ٥ - الحكم الصادر بموافقة المشايخ المقتين من اهل مذهب من المذهبين الزكيين ان كان بمحضر الجميع عن وفاق منهم فانه يشار الى ذلك بمحل الحكم وان كان عن غير وفاق من الجميع

اثناء تنفيذ الاحكام الشرعية . (وزارة ١٨ جوان ١٩٠٨ م - ب ١٨ - ٥٠١)

ب - لا تنفذ الاحكام الشرعية على التابعين بالنظر للمحاكم الفرنسية الا بعد اكسائها الصيغة التنفيذية من طرف المجلة الفرنسية
الجزائر - ٢١ - ١١ - ١٨٩١ (م - ب - ٦٦ - ٧٥) ٢٣ مارس ١٨٩٦
(المجلة الجزائرية ٩٦ - ٢ - ٩٢ - ٥٦٣) ١٨ افريل ٩٠١ -
(المجلة الجزائرية ١٠٢ - ٢ - ١٢٩٢ - م - ب - ٠١ - ٤١١) تونس
٢٥ جوان ١٩٠٢ (المجلة الجزائرية - ٠٤ - ٢ - ٩٠ - م - ب -
٠٣ - ٥٠) محكمة التعقيب الفرنسية ١٧ فيفري
١٩٠٨ (المجلة الجزائرية - ٠٩ - ٢ - ١٦١ - م - ب - ١٠٩)
(٤٨٧)

تنفيذ الاحكام الفرنسية

ليس للمحاكم الشرعية صفة لا بطل احكام المحاكم الفرنسية ولا النظر في اجراءات التنفيذ المتبعة لديها . تونس ٢٢ جانفي ١٨٩٥ ج ت - ٩٥ -
(٥٠١) ٢٣ اكتوبر ١٨٩٥ (م - ب - ٩٥ - ٥٧٢)

الامور اليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله تعالى اعماله وبلغه من عز الشريعة آماله الى من يقف على هذا المنشور والخطاب المحرر المسطور من الخاصة والجمهور اما بعد فقد اقتضى نظرنا رعاية المصلحة المعبرة في الاحكام الشرعية ترتيب احوال الحكم الشرعية بحاضرتنا المحروسة وبلدان المملكة وينحصر ذلك في بابين الباب الاول فيما يتعلق بالحكام الشرعيين بحاضرتنا وفيه فصول :

الفصل - ١ - لاحكم الابدان الشريعة وكذلك اسباب الحكم الا ١٠ استثنى بالفصل ١٣

الفصل - ٢ - المجلس الشرعي - انعقد لفصل النوازل بمحله المعتاد بدار الشريعة يوم الخميس من كل اسبوع وفيما عدا يوم الخميس يجلس الشيخان القاضيان والشيخان المفتيان صاحب النوبة بمجالسهم

من هذا المجلد وقد نفع بدورة بالامر المؤرخ في ١٠ رجب ١٣١٤ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ والامر المؤرخ في ١٦ ربيع الاول وفي ٢٧ ماي ١٩٢٧ - ابتدئ العمل بهذا الامر من غرة اكتوبر ١٨٧٦ وفي
(٢) يراجع الفصل الاول من الامر المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ وفي شان دائرة النظر الشرعي التعاليق على الفصل ٢ من الامر المؤرخ في ٧ شوال ١٣٠١ وفي ٣١ جويلية ١٨٨٤

طرق الطعن في الاحكام

١ - يمكن الطعن في الاحكام الشرعية بطريق المعارضة (الجزائر ١٦ ماي ١٨٩٢) (المجلة الجزائرية - ٩٣ - ٢ - ٣٢٩ - م - ب - ٩٣ - ٣٢٢)
ب - يمكن احاق الاصلاح بتلك الاحكام بمثل الطرق المنصوص عليها بمجلة المرافعات المدنية .
تونس ٦ جوان ١٨٩٠ (م - ب - ٩٦٠ - ٢٣١)
تنفيذ الاحكام الشرعية

أ - لمحكمة الوزارة النظر في المشاكل التي تحدث

فانه يصرح فيه باسماء الموافقين (١)

الفصل - ٦ - لما كان النظر في جزئيات النوازل الشرعية قد يستدعي الخلاف في تطبيق النصوص الشرعية عليها فاذا وقع خلاف بين اهل مذهب من المذهبين الزكيين في تطبيق نصوص على نازلة ولم يستقر الحال بعد المفاوضة بينهم على وفاق في تطبيق نصوصها يجعل الشيخ باش مفتي المذهب الذي وقع بين مشائخه الخلاف تقرير ايشتمل على بيان رأي كل فريق وبيان دأله ويصحح كل فريق على ما يراه ويعرض الشيخ باش مفتي ذلك المذهب التقرير على الدولة .

الفصل - ٧ - اذا لم يحضر المجلس الا احد

(١) تراجع الفقرة الثانية من الفصل الاول من الامر العلي المؤرخ في ١٠ رجب ١٣١٤ وفي ١٥ ديسمبر ١٨٩٦

أ - دعاوي الخلع خارجة عن انظار المحاكم العدلية والنظر فيها بخصوص المحاكم الشرعية اذ هي من متعلقات الاحوال الشخصية (وزارة ١٣ - ١٢ - ١٨٩٨ م - ب - ٩٨ - ٤١٣) بشرط ان تكون في صحتها الخلع من عدمها والا فان الخلع يعتبر دين في الذمة يرجع النظر فيه للمحاكم العدلية يراجع منشور وزارة العدلية عدد المؤرخ في ٨ - ٣ - ٣٦

للمحاكم الشرعية وحدها الحق في النظر في النزاعات الواقعة بين التونسيين والاجانب اجرائه - ٢١ - ٧ - ١٨٩٠ م - ب - ٩٠ - ٣١٦) كما لها النظر وحدها في مطالب استرجاع الاصول الموقوفة او التي في حكمها المقدمة من طرف تونسي ضد افرنسي او شبهه (سوسنة - ٣٦ - ١٠ - ١٨٩٩ م - ب - ٩٠ - ٥٦٥)

ليس للمحاكم العدلية النظر في النزاعات القائمة في شأن التحابيس بل ينبغي لها ان تاتن بوضع الاصول المتنازع فيها تحت يد امين واحالة القضية اصلية على المحاكم الشرعية (وزارة - ٢٨ - ١٨٩٧ م - ب - ٩٧ - ٦٣٨)

اذا امتنع المحكوم عليه من الدخول تحت احكم او من الرضاء بالتنفيذ فانه يجبر على ذلك باستعمال القوة العامة .

المشايع المفتين والشيخ المفتي المتلقي للنازلة بموجب مغيب الشيخ القاضي وطلب المحكوم عليه بقية المشايخ فان الشيخ المترافع لديه يوخر النازلة الى حضور الجماعة ما لم يظهر من طلب الخصم مطالعة بقية المشايخ لددفان الشيخ المترافع لديه بالمجلس ينفذ الحكم فان ذكر المحكوم عليه ان للشيخ باش مفتي رأيا غير ما ظهر للحاضرين فانه والحالة هذه يستسفر الشيخ باش مفتي عما نسب اليه فاذا حضر الشيخ باش مفتي والشيخ المترافع لديه في المجلس فانه ينفذ ما وافقه عليه الشيخ باش مفتي مذهبه .

الفصل - ٨ - لكل من شيخ الاسلام والشيخ

باش مفتي المالكي ان يحكم بدار الشريعة يوم نوبته في النوازل الشرعية فاذا طلب الخصم عرض نازلته على المجلس الشرعي فان الشيخ المترافع لديه منهما يمكنه من ذلك كما ان لكل منهما ان يوخر النازلة للمجلس ولو لم يطلب الخصم ذلك .

الفصل - ٩ - النوازل الشرعية التي تعرض على

احد الشيخين القاضيين تجري على حكم الطالبة والمطلوبة (١) ثم اذا ظهر للشيخ المترافع لديه وجه الحكم في النازلة وطلب الخصم عرض نازلته على

(١) يراجع الامر المؤرخ في ٢ المحرم ١٢٩٢ وفي ٨ فيفري ١٨٧٥ المدرج بصحيفة ٨٦ من هذا المجلد أ - اختيار احد المذهبين للمدعي عليه . تونس في ٢ جوان ١٨٨٤ (المجلة اجرائية - ٨٩ - ١٦٩ م - ب - ٩١ - ١٥٥) وفي ٢٣ نوفمبر ١٨٩١ م - ب - ٩٢ - ١٠٩)

اجرائه - في جوان ١٩٠٤ (المجلة اجرائية - ١٠٦ - ٥٩ وتعليق م . موراند بها على هذا الحكم م - ب - ٥٥ - ٥٩٩ - وتونس في ٣١ ماي ١٩٠٥ (ج . ت - ٤٠٠) يراجع في شأن مادة الشفعة تونس في غرة افريل ١٩٠٨ (المجلة اجرائية) - ١ - ٣٩٧

المجلس الشرعي وكان الشيخ باش مفتي مذهبه حاضرا يومئذ بدار الشريعة فان الشيخ المترافع لديه يعرضها عليه فان وافقه على وجه الحكم نقد الشيخ المترافع لديه الحكم في تلك النازلة ولا مقال بعد ذلك للمحكوم عليه (١) وان خالفه الشيخ باش مفتي في وجه الحكم فان النازلة تعرض على المجلس اما في غير اليوم الذي يحضر فيه الشيخ باش مفتي ذلك المذهب فان الشيخ المترافع لديه يوجه النازلة للشيخ المفتي الحاضر بدار الشريعة فان خالف الشيخ المفتي في وجه الحكم الذي ظهر للشيخ المترافع لديه فانه يعرض النازلة على المجلس وافقه على وجه الحكم ولم يزل الخصم طالبا عرضها على المجلس فان الشيخ المترافع لديه يوجهها للشيخ باش مفتي مذهبه فان وافقه على وجه الحكم نفذ الشيخ المترافع لديه الحكم ولا مقال للمحكوم عليه بعد ذلك وان خالفه فان النازلة تعرض على المجلس .

الفصل - ١٠ - لكل من الشيخين القاضيين ان يؤخر ما يرا من النوازل للعرض على المجلس ولو لم يطلب احد الخصمين ذلك .

الفصل - ١١ - اذا تعذر حضور احد الشيخين القاضيين فان الشيخ المفتي صاحب النوبة يجلس لفصل النوازل وينفذ الاحكام في ذلك اليوم بطابعه وطابع

الفصل - ١٢ - اذا لزم مغيب احد المشايخ خارج الحاضرة لعذر فانه يستأذن في ذلك ببيان العذر والمدة التي يطلب الاذن فيها .

الفصل - ١٣ - يرخص لكل من الشيخين القاضيين ان يقبل النوازل خارج دار الشريعة في اي وقت ما ليس فيه ترافع بين الخصمين ودعوى وجواب وذلك من المخاطبات الشرعية ووسائل الاحكام الشرعية والاذن في البيئات وايقاف تدعو الحاجة الى ايقافه حفظا للحقوق والتوجيهات والتقايد وحفظ التركات ونحو ذلك (١)

(١) طالما وقع خلاف بين احد القاضيين وشيخ اسلام مذهبهم وتري كلا منهما يقوم من طرفه مقدما على نفس الوقف او اليتيم مما اصبحت محل تضارب ادنى الى انظار سمو امير البلاد الى الامر فاصدر معروضه السامي المؤرخ في ٢٠ صفر ١٣٢٠ وفي ٢٨ ماي ١٩٠٢ بايضاح الفصل - ١٣ - والتصريح بان التقديم والتراشيد هي لنظر الشيخين القاضيين بين المالكين او الخنفى . وقد صدر معروض مؤرخ في ١٧ صفر ١٣٥١ وفي ٢١ جوان ١٩٣٢ تضمن توزيع الاعمال بالداثر تبين احنفية والمالكية وطلب احد المفتين احنفي بالارشاد في نوازل المخابرة احنفية والآخر بالمحاسبات في التقاديم احنفية على الايتام واحد

ب - فاذا غفل المدعى عليه عن التصريح باي المذهبين يتمسك به فانه يختار له ارفق المذاهب بحال - تونس في ٢٨ فيفري ١٨٩٤ (م - ب - ٩٥ - ١٩٤) وفي ٣١ ماي ١٩٠٥ (م - ب - ٤٠ - ٢٨) وفي جوان ١٩٠٥ (م - ب - ٢٧ - ٢٨)

(١) - تعرض الفصل السادس عشر من الامر المتعلق بالحكم على الغائب الصادر في ١٦ ربيع الاول ١٣٥٦ وفي ٢٨ ماي ١٩٣٧ الى ان ليس للمطلوب المعترض على الحكم حق التمسك المنصوص عليه هنا

الفصل - ١٤ - لا ينفذ حكم شرعي مسطر سواء كان من المجلس او من الشيوخ المترافع لديهم الا بطابع تنفيذ الاحكام الشرعية ولا يسوغ اخراجه من دار الشريعة المطهرة .

الفصل - ١٥ - الشيخ المفتي مرجع عند مراجعة الشيخ القاضي او استفتاء المستفتي او طاب الخصم استفتاءه ويحمل مؤنة فصل القضايا عند تخلف الشيخ القاضي على مقتضى الفصل الحادي عشر كما ان للشيخ المفتي ان ياذن بما هو من آثار ارشاده من الاذن في البيّنات والاصدقة والشفعة والكمشة لما في ذلك من التوسعة على الناس ويعزر على المناكر الشرعية التي يقتضي الحال التعزير عليها ويوقف من يقتضي الحال ايقافه ويكتب المراسلات لقضاة الكور ويطبّعها بطابعه وهو لا يمنع الشيخ القاضي مما له عمله بمقتضى خطته هذا في غير المجلس اما في المجلس فان المشايخ فيه يد واحد والشيخان القاضيان يباشر كل منهما الحكم في نوازل مذهبه .

الفصل - ١٦ - يعين عدل لتقييد اسماء الخصوم في يوم لبيان من قدم منهم اول اصدار الشريعة في اليوم على الترتيب الاسبق فالاسبق وينكر في التقييد بيان عذر من له عذر منهم وتجعل نوازل كل مذهب بتقييد يخصها وتعرض التقييد كل يوم على المشايخ المترافع لديهم عند الجاوس لفصل النوازل ليقع تقديم اصحاب الاعذار وقبول من سواهم بحسب الاسبقية في التقييد .

الفصل - ١٧ - يشترط في الوكلاء الذين يناضلون في النوازل الشرعية ان يكونوا ممن تنال المفتين المالكين بمحاسبة المتقدمين على المولى عليهم مالكيها والاخر بارشاد قضاة الافاق فيما يشكل عليهم وبالاتلاع على دفاتر العدول وتصفح الشهادات

الاحكام الشرعية ذواتهم (١) واذا اقتضي نظر احد من المشايخ رفع يد وكيل بجرح يراد فيه رفع يد ذلك الوكيل عن التوكيل وعرف بذلك بقية المشايخ .

الفصل - ١٨ - يجعل دفتر لتقييد التقادير على الاوقاف وذلك ببيان اسم كل وقف وقع التقديم عليه شرعا وهذا القيد يكون من المقدم باملاء منه بعد اطلاعه على ما قدم عليه ليكون مانعا مما يتوقع من دعوى المقدم ملكية شيء مما هو مقدم عليه .

الفصل - ١٩ - الاحكام الشرعية التي تسجل تخرج منها نسخ متوالية الاعداد بجرائد مخصوصة يكتبها العدول الذين يسجلون ذلك الحكم وعند انتهاء كل شهر يعرضونها على الشيخين القاضيين ليقع انضمام بعضها الى بعض وتحفظ في سفر بدار الشريعة وذلك زيادة على ما يقيد العدول من مضمون ذلك في دفاتر شهادتهم .

الفصل - ٢٠ - لكل من الشيخين القاضيين وكذلك اهل المجلس من المذهبين الزكّيين ان يحيلوا فصل ما يرونه من النوازل التي تراء اليهم من بلدان المملكة الى قضاة تلك البلدان .

الفصل - ٢١ - مخاطبات الدولة لاهل المجلس الشرعي كلهم اول الشيخين القاضيين او لاحدهما فيما يتعلق بالخطّة تحفظ بمحل مخصوص بدار الشريعة بعد ان يقع اطلاعهم عليها ويجعل لها دفتر لضبطها فيه بالتقييد بعلامات تسهل به مراجعتها وكذلك ما يمكن جمعه من المخاطبات المذكورة السالفة .

الفصل - ٢٢ - سائر ما يقع من التنبيهات على العدول بواسطة الشيخين القاضيين تكون محفوظة

(١) يراجع الامر المؤرخ في ٩ ماي ١٨٩٧

بتواريخها بدقتر يخصها ومقره دار الشريعة وعلى كل من يتولى خطة الاشهاد ان يطلع على دقتر التنبهات ليكون عمله على مقتضاها (١) .

الفصل - ٢٣ - النوازل التي توجهها الدولة للشرع العزيز تجري على حكم الطالبة والمطلوبة ولا تخصص بمذهب الا اذا كانت باذن يقتضي التخصص كتابة (٢) .

الفصل - ٢٤ - لما كان من مقاصد هذه الفصول رفع التعطيل في فصل النوازل ليتصل ذوو الحقوق بحقوقهم وصون الاحكام الشرعية من مشاغبة الخصوم فيها ولا يحصل ذلك الا باجراء هذه الفصول على ما قصد منها وكان مرجعها مقصدين اولهما استقامة ذات المحل وهو دار الشريعة وانتظام اعوانها ووكلائها واجراؤهم على المنهج القويم وثانيهما جريان عمل شيخ الاسلام والشيخ باش مفتي المالكى (٣) والمشايخ المفتين والقضاة من المذهبين الزكيين على ما تضمنته هذه الفصول فان عهدة المقصد الاول تكون لشيخ الاسلام فان غاب فللشيخ باش مفتي المالكى واما المقصد الثاني فن في عهدة كل من شيخ الاسلام والشيخ باش مفتي المالكى اجراء هذا الترتيب كل منهما فيما يخص مشايخ مذهبه بحيث انه اذا رأى شيخ الاسلام غفلة من احد المشايخ الحنفية فانه ينبه لها فيما بينه وبينه

فان خافه فان شيخ الاسلام يعرض للمجلس ما بلغه وما اجاب به الشيخ المتكلم معه فان لم يزل على مخالفته فان شيخ الاسلام يعرض ما وقع على الدولة كما ان الشيخ باش مفتي المالكى اذا رأى غفلة من احد المشايخ المالكية فانه ينبه لها فيما بينه وبينه فان خالفه فان الشيخ باش مفتي المالكى يعرض بالمجلس ما بلغه وما اجاب به الشيخ المتكلم معه فان لم يزل على مخالفته فان الشيخ باش مفتي المالكى يعرض ما وقع على الدولة ايضا اذ كل من الشيخين عليه حمل مشايخ مذهبه على العمل بهذا الترتيب وهذه العهدة رائدة على العهدة المنوطة بامانة جميع المشايخ المقتضية ان من رأى منهم من احد من اهل مذهبه ما ذكر فانه ينبه لذلك رئيس مذهبه ليفعل ما تقدم .

الفصل - ٢٥ - بمقتضى ما تحرر من فصول هذا الترتيب صارت ولاية المشايخ اهل المجلس الشرعي منوطة بما تضمنته .

الباب الثاني

في ترتيب المجالس الشرعية بالبلدان وفيه فصول

الفصل - ٢٦ - لما كان فصل النوازل الشرعية من اهم المقاصد فانه يتعين على ولايتها مزيد التحري ومراقبة الله تعالى وتقواه في فصل النوازل وفي متعلقات الخط على الوجه المرضي والاجتهاد في الطريق الموصلة الى الانصاف وعمل الجهد في منع الاسباب الموجبة لتطويل فصل النوازل وتشعب الخصام .

الفصل - ٢٧ - يقتصر كل قاض على عمله بحيث لا يتعاطى ما هو من توابع عمل غيره بالتعيين وشبهه اما اذا توافق لديه خصمان ولو من غير عمله فانه يقبلهما .

(١) يراجع الامر المؤرخ في ٣٥ مارس ١٨٩٦
(٢) يراجع الامر المؤرخ في ٨ فيفري ١٨٧٥ المدرج بصحيفه ٨٦ من هذا المجلد
(٣) صار بمقتضى الامر المؤرخ في ٢٣ محرم ١٣٥١ وفي ٢٨ ماي ١٩٣٢ الشيخ باش مفتي المالكى يلقب بشيخ الاسلام المالكى كما صار له ما لشيخ الاسلام الحنفى من السطوة والنظر كل في دائرة مذهبه التركي

الشهادات التي يخشى تفرق شهودها اذا تاخرت الى محل الحكم فانه يقبلها حيثنذ في غير محل الحكم وعليه ان يتحرى في تحرير الشهادات على الوجه اللازم وفي جميع اعماله فاذا الزمته الاستنابة في التلقي بعد المحل فانه يتحرى فيمن يستنبه لذلك والعهدة في الحالتين عليه كما يتحرى في التقديم والترشيد وضبط التركات .

الفصل - ٣٢ - اذا عرض للقاضي بالبلد الذي فيه مجلس عذر فانه ينيب من شاء من مفاتي بلدة ويلزم النائب والحالة هذه ما يلزم منوبه وعلى الشيخ باش مفتي او الشيخ المفتي قبول النيابة الا اذا كان له عذر في ذلك اليوم فانه يجري عمله على مقتضى الفصل الحادي عشر من الباب الاول .

الفصل - ٣٣ - اذا اتفق الخصمان على التوجه للحاضرة يكتب القاضي بينهما اتفاقا ويوجههما في اي نازلة كانت على ما جرت به العادة .

الفصل - ٣٤ - اذا طلب احد الخصمين التوجه الى مجلس الحاضرة سواء كان الترافع لدى القاضي وحده او لدى المجلس الشرعي بالبلد الذي فيه مجلس فان القاضي بوجه سواء كان طالب التوجيه مطلوب او طالبا الا في القضايا الواضحة التي يظهر ان لاغرض لطالب التوجيه فيها الا اللدد واتعاب خصمه وتخسره فان القاضي لا يوجهها فاذا رفعت النازلة للمجلس الشرعي بالحاضرة او الى احد الشيخين القاضيين فان العمل يكون على مقتضى الفصل العشرين من الباب الاول .

الفصل - ٢٥ - اذا ورد على قاضي ناحية من النواحي خطاب من احد المشايخ المفتين او القاضيين

الفصل - ٢٨ - يجعل بسائر المدن التي بها مجالس شرعي محل معين مناسب لانعقاد ذلك لمباشرة النوازل التي تعرض عليه وفيه يكون جلوس القاضي لفصل النوازل في غير ايام المجلس وكذلك يجعل محل معين مناسب بسائر المدن والقرى التي ليس بها مجالس يباشر القاضي فيه فصل النوازل الشرعية .

الفصل - ٢٩ - لا ينعقد حكم الا اذا كان واقعا في المحل المذكور بالفصل قبله ويرخص للقاضي ان يقبل من النوازل خارج المحل المذكور ما ليس فيه ترافع بين خصمين ودعوى وجواب وذلك من المخاطبات الشرعية ووسائل الاحكام الشرعية والاذن في البيئات وايقاف من تدعو الحاجة الى ايقافه حفظا للحقوق والتوجهات والتقديم على الايتام (١) وحفظ التركات ونحو ذلك .

الفصل - ٣٠ - يستمر جلوس القاضي بالمحل المعد لفصل القضايا لتلقى الخصوم ومقدماته ثلاث ساعات في الاقل صباحا تنتهي بالزوال فان اقتضى الحال الزيادة عليها صباحا او مساء فله ذلك .

الفصل - ٣١ - على القاضي ان يقبل الشهادات والبيئات بنفسه في محل الحكم المعد لجلوسه ببلدة الا اذا تحقق القاضي ان تأخير قبول البيئات بنفسه الى محل الحكم مما يفتوت بفتوات الوقت مثل

(١) - أ - للشيخ القاضي حق مراقبة الوصي وله ان يشرك معه - تونس - ٢٥ - ١٠ - ١٨٩٧ (المجلة اجرائية - ٩٦ - ٢ - ٤١٤ - م - ب - ٩٦ - ٢٧٣)
ب - كما له عزله ان لم تتوفر فيه شروط الصلوحية والاخلاق المطلوبة شرعا - تونس - ٨ - ٦ - ١٨٩٦ (المجلة اجرائية - ٩٦ - ٢ - ٤١٤ - م - ب - ٩٦ - ٢٧٣)

بالحاضرة يتعلق ببيان وجه الحكم في نازلة او عمل من الاعمال الشرعية فانه يعمل بمقتضاه الا اذا اطلع على نص يخالفه فانه يرجع الشيخ المخاطب به ببيان ما عنده كما انه اذا تكرر عليه خطاب من مشايخ الحاضرة فيما ذكر سواء كان من مذهبين او من مشايخ مذهب واحد او من مخاطب واحد وعسر عليه الجمع بين تلك المخاطبات او النازلة على خلاف ما القاه الخصم لصاحب الخطاب فانه يحرر تقريرافي النازلة ويرسله الى المجلس بالحاضرة معنونا باسم الشيخ باش مفتي الحنفية ان كان الخطاب الذي ورد اليه في تلك النازلة من اهل المذهب الحنفي او باسم الشيخ باش مفتي المالكية ان كان الخطاب من اهل المذهب المالكي وان تكررت المخاطبات في نازلة واحدة من مذهبين بوجه التقرير معنونا باسم باش مفتي الحنفية اما اذا تكرر الخطاب عليه من مخاطب واحد فانه يرجع ذلك المخاطب خاصة .

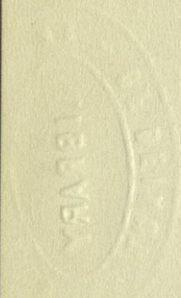
الفصل - ٣٦ - اذا اشكل وجه الحكم على القاضي في ناحية من النواحي فان كان بعمله مجلس شرعي فانه يعرض النازلة على المجلس المذكور او على المفتي ان كان بالبلد مفت واحد فان وقع الاتفاق على وجه الحكم نفذ القاضي الحكم في تلك النازلة وان لم يقع الاتفاق على وجه الحكم خاطب الشيخ القاضي بالبلد الشيخ القاضي بالحاضرة والشيخ يعرض النازلة على المجلس .

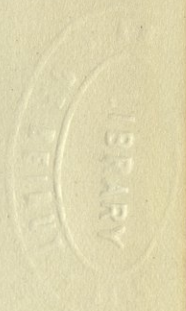
الفصل - ٣٧ - اذا اشكل على القاضي بناحية من نواحي المملكة شيء من اجراء اعماله على التراتيب المتعلقة بالحكم الشرعي او الشهود فانه يكتب احد الشيوخ القاضيين بالحاضرة وهو اما

يرشده او يكتب الدولة ان اقتضى الحال ذلك فان توقف قاضي البلد في بيان حدود عمله يعرض ذلك على الدولة بواسطة من ذكر .

الفصل - ٣٨ - على الشيخ القاضي والمفتي حال نيابته بمقتضى الفصل الثاني والثلاثين تقييد المكاتب التي ترد اليه او الى مجلس بلده ان كان به مجلس وهي المتعلقة بالخطة سواء كانت من الدولة او من مجلس الحاضرة وتقييد نسخ المكاتب والتقارير الصادرة ممن ذكر المتعلقة بالخطة كما ان على القاضي ان يبدأ او لا بتقييد ما عنده الآن من المكاتب المشار اليها سواء كان باسمه او باسم من قبله من قضاة بلده وهذا التقييد يكون بدقتر من الدفاتر التي جعلت لهذا الغرض وهي دفاتر ممنون كل منها بعنوان عمل من الاعمال مبدؤها من عدد واحد ويحتوي كل منها على صحف ٥٠٠ معلم عليها باعداد من واحد الى خمسمائة ويضمن بطاقتها نص هذا الترتيب (١) وصورة التقييد ان يقيد بهذا الدفتر مضمون المكاتب الواردة في يوم ورودها مع بيان تاريخها مضمونا اثر مضمون بحيث لا يتخلل ياض بينهما ويرسم على كل مكتوب علامة الصحيفة التي ضمن بها كما تقييد به نسخ المكاتب الصادرة والتقارير المشار اليها بالفصل ٣٥ والفصل ٣٦ ويصحح اثر ما يقيده دل يوم بالدقتر حتى لا يتاخر عمل اليوم لما بعده وان يحتفظ بهذا الدقتر حتى لا يقع ضياع ورقة منه

(١) يراجع الامر العلي المتعلق بالشهادة العامة المؤرخ في ٢٣ المحرم ١٣٤٨ وفي ١ جويلية ١٩٢٩





349.611:T92mA:v.1:pt.1:c.1

السفوسى، محمد طاهر

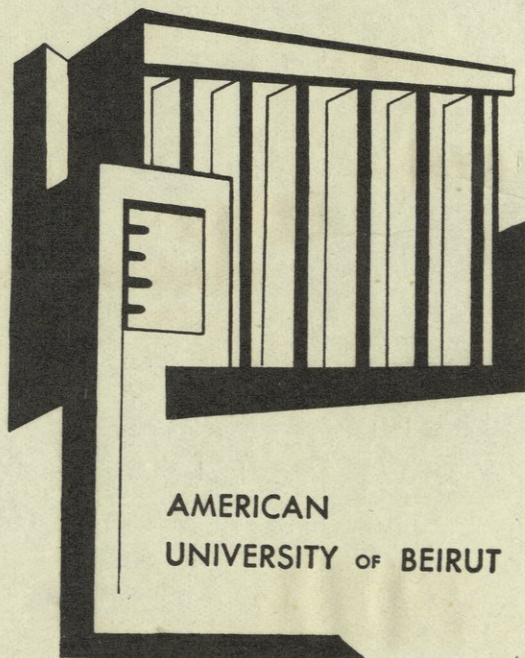
[تونس. قوانين، أنظمة، الخ.] مجموعة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024455

NOT TO CIRCULATE



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

349.611
T92mA

v.1 pt.1